

سورية, لاخبز ولا حرية

تأليف: آلن جورج
تعريب: د.حصيف عبد الغني

سورية...لا خبز... ولا حرية

تعريب: د.حصيف عبد الغني

تأليف: آلن جورج-2003

الفصل الأول
بعض المساواة في البؤس

نظرة عامة على سورية

هل رئيس سورية الجديد الشاب بشّار الأسد أقل شعبية من والده الراحل حافظ؟ في 10 تموز عام /2000م أُجري استفتاء على رئاسته – حيث اشترك فيه جميع الناخبين تقريباً وكانت النتيجة 97،29% من السوريين قالوا نعم. وكانت هذه النسبة أقل بـ 2,64% من النسبة المنافية للعقل التي أنجزها والده في 10 شباط 1999 (99،987)% في استفتاء يسأل الموافقة على تمديد حكمه في قيادة سورية للمرة الخامسة، لسبع سنوات جديدة... وتتندّر الساخرون متسائلين من هي حقاً النسبة (0.71%) التي لم تقل نعم لرئاسة بشار؟ ولا حاجة لذكر الـ(219) صوتاً (إلى هذا الحد من الدقة غير المعقولة في حساب نتائج الاستفتاء!)، الذين رفضوا –بازدراء- قول نعم لأبيه عام 1999، هل كانوا، ربما، من المعتقلين السياسيين في السجون السورية؟

ونتيجة هذه الأحداث المسرحية مصحوبة بمظاهرات -قسرية- وحفلات شعبية في الشوارع لإظهار التأييد للمرشح الوحيد لا يشك بها أحد. فعندما سألت أحد مسؤولي وزارة الإعلام عمّا يتوقع للاستفتاء قبل أسبوع من حدوثه، قال لي مباشرة دون أي تردد: على الأقل 99% نعم. كان مخطئاً ولكن بنسبة قليلة جداً؟! "وبالتصويت لبشّار، اختصاصي في طب العيون من بريطانيا ذي الـ 34 عاماً أكدّ السوريون رغبتهم في أن يتبع مسيرة أبيه". هكذا فسّرت وكالة الأنباء السورية التابعة للدولة: "تغيير في إطار الاستمرارية" وهكذا خرج الشعار، منذ ذلك التاريخ، في كل الدوائر في الداخل والخارج. ومع ذلك، الكلمات ذات المحمول السياسي مثل تعبير التغيير والاستمرارية لا تعني بالضرورة، في سورية، معناها العادي. في جنوب شارع ابن عساكر في جنوب غرب دمشق. قبل أن يصل مباشرة لساحة اليرموك، يقع مكتب الرئيس لشرطة المرور وهو مجموعة أبنية شنيعة المنظر والوظيفة كعلب الكبريت. وفوق المدخل لصقت صورة حافظ

الأسد وشعار حزب البعث الحاكم: وحدة... حرية اشتراكية. وبالقرب منها ملصق مكتوب عليه بارتفاع نصف متر الإعلان: "الشرطة في خدمة الشعب".

وهذا الشعار وهو جزء من المونتاج السياسي، الذي يضاء في الليل مشتق من المادة (12) للدستور السوري التي تعلن: الدولة في خدمة الشعب.

مثل الكثير من الأمور في سورية تذكّر بصورة غريبة بكتاب جورج أرول (ألف وتسعمئة وأربع وثمانون) – Nineteen Eighty Four الذي يفضح الستالينية، في الدولة الاستبدادية حيث الحزب الحاكم وعلى رأسه (الأخ الكبير) الذي يراقب باستمرار كل المواطنين، وتُقمع المعارضة بوحشية حيث الاستيلاء على السلطة هو من أجل السلطة ذاتها: تحت شعار: "الحرب هي السلام، والحرية هي العبودية، والجهل هو القوة". وكما علق (نوعام تشومْسكي): "لتعابير الحوار السياسي بصوره نموذجية معنيان، الأول: المعنى المعجمي والثاني المعنى الذي يخدم السلطة الحاكمة "المعنى العقائدي"[1].

وفي الدولة البوليسية السورية حيث تتعدد وتتداخل وكالات (الأمن) وتتجمع تحت عنوان (المخابرات) وفيها ربما خمس وستون ألف ضابط بالإضافة إلى بعض الألوف من العاملين -نصف دوام- وبعض المتعاونين والمخبرين[2]، "البوليس -الشرطة- هو في خدمة الشعب"، وبما أن عدد مجموع سكان سورية هو 16.7 مليون -عام 2001[3]- فهناك بوليس سري واحد لكل 257 سورياً. وإذا كان 59.5% من السوريين هم فوق سن الخامسة عشرة، فإذا حسبنا البالغين فقط يكون لكل 153 سوري بوليس سري واحد (إذا كان هناك في الولايات المتحدة نفس النسبة من البوليس السري. واحد لكل (257) أميركي يزيد مجموع البوليس السري على المليون).

على كل حال شعار النظام الحاكم: التغيير في إطار الاستمرارية، هو مع ذلك أكثر شعاراته أمانة رغم أنه قد يعني كل شيء أو لا يعني شيئاً بالمرة. بعض الأشياء تغيرت في عهد بشار الأسد ولكن في أساسياته لم

يتغير النظام. فالبلاد لا يزال يحكمها رئيس محاط بعصبة من الرجال الأقوياء. ويبقى حزب البعث هو الحزب القائد كما يؤكده الدستور (الذي كتب عام 1973 بأيدي البعثيين. ويبقى نفوذ العسكريين ووكالات المخابرات منتشرين في كل مكان. ويبقى المجلس النيابي ناديا للكلام مهمته الرئيسة (البصم) على قرارات الرئيس. أما القضاء مثل بقية المهن والتجمعات المجتمعية يبقى عبداً للسلطات أي الرئيس. وكما في السابق تبقى البيروقراطية الفاسدة المنتفخة والضعيفة المرتبات – وتعدادها حوالي نصف مليون (500000) من مجموع القوة العاملة وعددها 4.9 مليون[4]– تركب ظهر المجتمع والاقتصاد، خانقة الفعالية والمبادرة ومحولة واجبات الإدارة المدنية إلى عذابات (كافكائية). وإحدى أهم منافع بشار الأسد وأكثرها قيمة هي تحديداً ممثلة بالاستقرار والاستمرارية. فسورية في منطقة تعج بالاضطراب، ولقد حدث فيها عدة انقلابات عسكرية (ثلاثة خلال عام 1949 فقط)، في خمس وعشرين سنة منذ الاستقلال وحتى استيلاء حافظ الأسد على السلطة في تشرين الثاني نوفمبر 1970. وحسب التسمية الرسمية لم تكن حركته انقلاباً. كانت "حركة تصحيحية".

"خلال حكم حافظ الأسد كان هناك نوع من المساواة... في البؤس. لم يكن هناك صراع مستمر بدون نهاية في الشوارع وهذا يعني كثيراً في هذا الجزء من العالم". هذا ما قاله لي أحد كبار الدبلوماسيين الغربيين في دمشق.

ورغم تأففهم المستمر للفشل الظاهر للنظام الحاكم في تحسين مستوى المعيشة إلى حد مقبول، باستثناء قلة من الناس، والانعدام الكلي تقريباً للمحاسبة الديمقراطية، وعلاقة ذلك بغياب الاحترام والتقدير لحقوق الإنسان، يحسب السوريون للنظام إيجابية الاستقرار الذي فرضه. إنهم يعلمون جيداً أن بلدهم أصلا هي موزاييك غير مستقر من الجماعات الدينية والعرقية. ما حدث في لبنان الجار، من تمزّق نتيجة مآسي حرب أهلية شرسة من عام 1975 إلى 1990 هو إنذار لهم فيما يمكن أن

يصيبهم أيضاً. فالطائفية هي كالنار تحت الرماد. هذا ما ذكرته لي امرأة من جنوب سورية رجتني عدم ذكر اسمها.

"الأمر لا يحتاج الكثير لبدء مثل هذه الحرب الأهلية... أنا متأكدة من ذلك. وأكدت على هذه النقطة بذكرها لطرفة في الموضوع.

"منذ أيام كنت أشتري مجموعة كبيرة من كتب أحد المفكرين العرب وكانت هناك امرأة عجوز قالت لي: "شيء ممتاز يا ابنتي أنت تشترين القرآن! مرحى لك". كأنما كل الكتب... هي القرآن".(5) إلا أن السوريين يتفهمون مع ذلك أن الاستقرار الذي أنجز في سورية لم يكن في سبيل مصلحة المواطنين بقدر ما كان لاستمرار حكم الأسد. وهذا الاستقرار لم يحدث نتيجة إجماع توافقي عليه بل غالبا جاء نتيجة القهر الوحشي.

الخليط الديني... العرقي (الاثني)

لا توجد إحصاءات مفصلة يمكن الاعتماد عليها في موضوع التركيبة الدينية والاثنية لسورية. الذين يتكلمون فيها اللغة العربية أصلاً -أي العرب بصورة عامة- يشكلون نسبة 90% من السكان و74% من السوريين من أهل السنة(6). والعرب السنة يشكلون 63% من السكان، والأقليات المسلمة هم العلويون الذين يشكلون 12% من السكان ويتواجدون بكثافة في الجبال الساحلية في الشمال الغربي من البلاد، الدروز يشكلون 3% من السكان، موجودون في الغالب في المرتفعات الجنوبية بجبل الدروز. هناك جاليات صغيرة من اليزيدية والإمامية الشيعية والإسماعيلية، وهم حسب ترتيب ذكرهم بجوار حلب وفي غوطة دمشق وفي شمال الوسط السوري، وفي منطقة السلمية من محافظة الوسط، حماه، والجبال الساحلية للشمال الغربي.

ولقد حدث الانشقاق في الإسلام نتيجة الاختلاف حول الخلافة ودور الخليفة -الإمام- الإمام الأكبر للمسلمين ومرتبة السنة (وهي أقوال وأفعال النبي محمد). فأهل السنة يعتقدون أن السنة هي جزء أصيل من تعاليم الإسلام. ويؤمنون أن الخلافة والإمامة هي أمر يخص المسلمين جميعاً وأن

الفرد المسلم لا يحتاج لوسطاء بينه وبين ربه فلديه القرآن. أما الشيعة فلا يوافقون السنة على ذلك ويعتقدون أن علي بن أبي طالب، ابن عم الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ونسله فقط من أبناء فاطمة بنت الرسول، هم الذين لهم الخلافة والإمامة. ويعتبرون الأئمة وسطاء بين المسلم وربه. وأغلب الشيعة هم من الإمامية الإثني عشريّة -والصفة آتية من الأئمة الإثني عشر- الذين يؤمنون بخلافتهم ويعتقدون أن الإمام الأخير غاب عام 878م.

والعلويون والدروز والإسماعليون واليزيديون هم من الطوائف السرية -الباطنية- الذين يؤمنون أن المعرفة بعناصر العقيدة محدودة بمشائخهم كبار رجال الطائفة -، ولقد انفصل الإسماعليون عن الطائفة الشيعية في القرن الثامن الميلادي بسبب خلافهم على أحقية وشرعية الإمام السادس. والدروز هم فرع من الإسماعيليين ويؤمنون بالحاكم بأمر الله، وهم الخلفاء الفاطميون الذين حكموا مصر من عام 966م إلى عام 1021م- والحاكم بأمر الله هو تجسّد لله في الحاكم. والطائفة العلوية التي ظهرت في القرن العاشر –الميلادي- هي مزيج مركب من عقائد الشيعة والمعتقدات الوثنية، قبل الإسلام، مع بعض الفلسفة النصرانية التي تختلط بالاثنتين السابقتين. واليزيديون الذين يتكلمون الكردية هم الأقل عدداً من جميع الطوائف الدينية الأخرى، أما صلاتهم بالمجموعات الدينية والطائفية الأخرى فضعيفة باهتة مع أنهم يحترمون القرآن والتوراة.

ويشكل المسيحيون 10% من سكان سورية ويتركزون في المدن الرئيسية.

والغالبية الكبيرة من المسيحيين هم من طائفة اليونان الارثوذوكس، وعدد السريان الأرثوذكس واليونان الكاثوليك لا بأس به، وبقية المسيحيين هم من الأرمن والسريان الكاثوليك والموارنة والكلدانييّن (كاثوليك وبروتستانت).

الأكراد وكلهم تقريبا من أهل السنة ما عدا عدد قليل من اليزيديين، يشكلون أكبر أقلية إثنية ولغوية وهم تقريباً 9% من مجموع السكان. يعيشون في الغالب في الشمال الشرقي من سورية وكذلك في المدن

الرئيسية. وكأقلية غير عربية في دولة قومية عربية، وكجزء من شعب موزع بين تركيا وسورية والعراق وإيران، ويحلمون بوطن قومي مستقل، تعرّض الأكراد لتمييز شديد. وبسبب برنامج تعريب للقسم الشمالي الشرقي من سورية صدر مرسوم عام 1962، وفحواه أن كل كردي لا يثبت أنه يعيش في سورية منذ العام 1945 قد يفقد جنسيته. وفي إحصاء خاص تبيّن أن (120000) مئة وعشرين ألفاً ربما تسللوا بصورة غير شرعية إلى سورية من أكراد تركيا. وهكذا وبشطبة قلم أصبح هؤلاء بدون جنسية، وخسروا كل حقوقهم السياسية، بما فيها عدم حصولهم على جواز سفر، منعهم من حق التملك، ومن حق العمل في الدولة وحقهم في العلاج مجاناً في مشافيها ويبلغ عددهم الآن ما يقرب من مئتي ألف على الأقل تقديراً بالرغم أن البعض يقول أن عددهم يناهز (360000) ثلاثمائة وستين ألفاً. الأرمن الذين هربوا من مذابح العثمانيين وجاءوا لاجئين إلى سورية في الحرب العالمية الأولى يعيش أغلبهم في حلب ودمشق. وفي سورية أيضاً عدد غير كبير من التركمان والشراكسة والجاليتان من أهل السنة الأولى أصلها من أواسط آسيا أما الثانية فمن القوقاز. كذلك تستضيف سورية أربعمائة ألف (400000) لاجئ فلسطيني غالبيتهم من المسلمين السنة ويعيشون حول دمشق.

عندما نالت سورية استقلالها عام 1946 كان فيها جالية من اليهود وتعدادها ثلاثون ألفاً (30000) أغلبهم كانوا يعيشون في دمشق وحلب وأكثرهم غادروا سورية خلال عامي 1947و1948 عندما كان التوتر على أشدّه في فلسطين المجاورة. وبعد خمسة وعشرين عاماً من قيام إسرائيل عام 1948 كان عدد اليهود الباقين قليلاً (كان تعدادهم عام 1957(5300) فرداً وواجهوا تمييزاً شديداً ليس بسبب معاداة السامية بل من الاشتباه والشك في ولائهم لإسرائيل. ولذا كانوا يمتنعون عن التحرك أكثر من أربعة كيلومترات خارج المدن التي يعيشون فيها بدون إذن رسمي وكثيراً ما كانوا يُمنعون من السفر خارج سورية. ولكن أوضاعهم تحسنت في عهد حافظ الأسد الذي ألغى كل قيود السفر المفروضة عليهم

عام 1992. في ذلك التاريخ كان عددهم فقط (3800) وبعد رفع القيود عن سفرهم، لم يبق منهم الآن في سورية سوى مئة تقريباً.

وعندما قابلت الحاخام الأكبر إبراهيم حمرا عام 1992 كان شديد التوق لتمجيد فضائل القيادة السورية: "أستغل فرصة زيارتك هذه لأقدم تحياتي للرئيس -الأسد- ونُصلي لله لينعم عليه بالصحة الجيدة والعمر الطويل". وبعد عامين من هذه الزيارة هاجر الحاخام الأكبر السوري إلى إسرائيل حيث استقر في إحدى ضواحي تل أبيب في مدينة (هولون). وعندما قوبل يوم جنازة أسد لم يصرح برأي حماسي كالسابق: "كان لنا معه صعود وهبوط ولا أستطيع أن أقول بدقة أننا نفتقده. لقد تحسنت أوضاعنا تدريجياً معه، ولم تتأخر".(8)

الاحتكاكات الدينية والإثنية بالذات نادرة في سورية ولكنها قد تحصل. ففي تشرين ثاني عام 2000 تفجرت صدامات عنيفة بين البدو شبه الرحّل وبين الدروز في محافظة السويداء الجنوبية كمرحلة من نزاع طويل الأمد على المراعي وحقوق الملكية وأرسلت السلطة خمسة ألاف جندي وحاصرت المنطقة وأقيمت مراكز تفتيش عسكرية. ولقد قتل خلال الصدامات العديد من الدروز والعساكر وجرح حوالي مئتي شخص.

وأبرز هذا الحادث أهمية الولاءات التقليدية في العائلات الممتدة إلى الأولاد والأحفاد والأقارب – والولاءات للعشيرة وللطائفة. وقد تأخذ العوارض السياسية أحياناً أبعاداً دينية وإثنية. ونظام حزب البعث علماني -مبدئياً- ويضم شخصيات هامة من جميع المجموعات، ولكن النواة الصلبة بخاصة في الأمن والجيش هي من العلويين. وحافظ الأسد نفسه هو ابن أحد الأعيان المتوسطي الرتبة في الطائفة العلوية من قرية القرداحة في الجبال الشمالية الغربية. تاريخيا وتقليدياً كان العلويون طائفة فقيرة مهمشة أغلبها يعمل في الزراعة لدى كبار ملاك الأرض من السنة في مدن حماه وحمص. وكانت الخدمة العسكرية أحد الأبواب القليلة التي تضمن لأبناء العلويين من فلاحي الجبل موطئ قدم في المجتمع".كلنا عرب" هو الخط الرسمي للبعثيين السوريين، إلا أن هذا التأكيد يستعمل ليغطي أصول النظام العلوية والميل لتفضيل العلويين في "الإدارة البيروقراطية

والعسكرية وأجهزة الأمن. وحكام سورية شديدو الحساسية لاتهامهم - مبالغة ولكن ليست بدون أساس- أنهم عصبة صغيرة من أقلية علوية اختطفت الدولة.

الحكم البعثي:

بعد وضع سورية تحت الانتداب الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى، أعلنت سورية استقلالها عام 1943، ولكن القوات الفرنسية بقيت فيها حتى عام 1946- وكان عيد جلائها في 17 نيسان. ورغم أن سورية كانت آنذاك حديثة العهد بالاستقلال، إلا أنها أقامت نظاماً ديمقراطيا على النمط الغربي، ولكن قواتها المسلحة سرعان ما تصدرت الواجهة، وقام بعض ضباطها بسلسلة من الانقلابات بدءاً بعام 1949، وتسلم السلطة نخبة قليلة من عائلات ملاك الأراضي والتجار تعيش غالبيتها في دمشق وحلب وحمص. والانقلابات الأولية والانقلابيون الأوائل لم يكونوا عقائديين تماماً، بل جاؤوا نتيجة التيار القومي آنذاك، وكان زعماؤه عاقدين العزم على إصلاح الأخطاء، والضعف الذي أدي إلى هزيمة العرب على أيدي الصهاينة في حرب 1947-1948 بفلسطين وعام 1952، أسقط الضباط المصريون الشباب بقيادة جمال عبد الناصر الملكية. وعام 1958، سقطت الملكية في العراق، وكان البعثيون آنذاك أقوى التيارات في ذلك المد، وحزب البعث نفسه تأسس في دمشق في الأربعينات على يد ميشيل عفلق، مسيحي من طائفة اليونان الارثوذكس، وصلاح الدين البيطار، مسلم من أهل السنة (راجع الفصل الرابع)، وبسرعة تحول إلى حركة عربية جامعة. وكان شعاراه الرئيسيان: "وحدة، حرية، اشتراكية"، و"أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة".

عام 1958 وقّعت سورية على اتفاقية الوحدة مع مصر عبد الناصر. ولقد طلب الحاكم الفرد جمال عبد الناصر، وقُبِلَ طلبه، حَلّ حزب البعث كأحد شروط الاتفاقية. ولكن بدون علم الجناح المدني لحزب البعث، وشكّل العسكريون البعثيون العاملون في مصر لجنة عسكرية بعثية عام 1959

وكان من ضمنها حافظ الأسد. وكان الزواج الوحدوي غير سعيد، وفي شهر أيلول 1961 انتهى هذا الزواج بانقلاب يميني في دمشق. وبعد سنة ونصف من الاضطراب السياسي في سورية استلم الحكم حلف عسكري مكوّن من البعثيين والناصرين والمستقلين في انقلاب الثامن من آذار 1963، بعد شهر واحد من استلام الانقلابيين العسكريين البعثيين السلطة في العراق الجار. وكان الحكم البعثي في دمشق غير مستقر بسبب الصراعات بين أهل اليسار والوسط في الحزب.عام 1966 قام البعثيون الراديكاليون الأصوليون بانقلاب داخلي.. وهزيمة سورية المدوية أمام إسرائيل في حرب حزيران 1967، حيث احتلت فيه هضبة الجولان، أضعفت جناح المناضلين "الاشتراكيين" في النظام الحاكم وتنامت الاحتكاكات بين جناح المدنيين الأصوليين – الراديكاليين- في الحزب وبين العسكريين الأكثر اعتدالا وواقعية(!). وبلغت هذه الاحتكاكات ذروتها حين قام الأسد بانقلاب، وكان يومها وزيراً للدفاع في 16 نوفمبر -تشرين الثاني- عام 1970.

ورغم أن الانقلاب البعثي الأول عام 1963 لا يزال يحتفل فيه إلى هذا اليوم على أنه (ثورة) فهو لا يستحق هذه التسمية. أممت البنوك وأعداد محدودة من الشركات الصناعية –الخاصة- واحتكرت الدولة العديد من المواد الأساسية. وتوسع عام 1963 الإصلاح الزراعي الذي بدأ خلال حكم الوحدة مع مصر. ولكن معظم هذه التدابير كانت ارتجالية وقتية كردّات فعل أريد منها (بخاصة موضوع التأميم) معاقبة (النخبة) التقليدية إثر اضطرابات ضد النظام في عام 1964 أو (في موضوع الإصلاح الزراعي) لتوسيع قاعدة الدعم والتأييد لهم من فئة المزارعين الميسورين التي جاء منها الكثير من الضباط البعثيين الذين قاموا بالانقلاب. وبعد انقلاب عام 1966 فقط والذي قام به يساريون عقائديون داخل الحزب، بدأت العقائد بلعب الدور الرئيسي ولكن حتى ذلك الحين كانت للعقيدة المرتبة الثانية بعد المصالح المتضاربة للقوى السياسية المحلية. وظهر للمرة الأولى برنامج تنمية اقتصادية شاملة حيث الدولة هي المحرك والمدير الأساسي لكل قطاعات الاقتصاد. الاستعاضة عن الاستيراد كانت

مفتاح الأهداف الصناعية. أما الإنتاج الزراعي فيجب دعمه بإقامة مشاريع ري تديرها الدولة خاصة في منطقة سد (الطبقة) الهيدروليكي الضخم حيث يجري نهر الفرات. وإيصال الخدمات الحديثة إلى الأرياف كجزء من الجهد لرفع مستوى معيشة أهل الريف. ولقد خصصت مبالغ كبيرة لبناء طرق جديدة وإقامة خطوط السكك الحديد. وأصبح الاتحاد السوفيتي وغيره من دول الكتلة الشرقية شركاء في العديد من هذه المشاريع الجديدة مؤسسة لروابط النظام الودية مع موسكو في الميدانين السياسي والعسكري.

حكم الأسد

زائر دمشق لأول مرة، غير المعتاد على البلاغة الإنشائية السورية، قد يتصور أن لنظام حافظ الأسد برنامجا سياسياً ثورياً ثابتاً ومتماسكاً. كان هناك -ولا يزال- إعلانان يصوران الأسد وابنيه بشار والراحل ذي اللحية الخفيفة باسل، وغالباً ما يكون الأسد وابناه ببزّة عسكرية يضعون على عيونهم نظارات سوداء يحدقون أنظارهم الفولاذية على المدى المتوسط، أقول يصوّرونهم للعالم كله كعائلة مسلحة من (مافيا) سسيليا. وكانت هناك أعلام معلقة على أعمدة الكهرباء تخفق مرفرفة على الجدران الخارجية لمجموعة مكاتب قديمة حاملة شعارات تمدح فضائل الزعامة السياسية وتعلن ولاءات هذه الشركة الحكومية أو تلك المؤسسة البيروقراطية. وهذه الإعلانات الممزقة الرثة التي وضعت من سنوات تحمل نفس الشعارات المخزية شوّهت جدران البلدات والمدن السورية ولا تزال.

وفي أجهزة الإعلام المؤممة كانت الصفحة الأولى -ولا تزال- تغطي ما فعله الرئيس ودائرة المقربين جداً منه. لنأخذ مثلا: هذه الصحيفة اليومية الصادرة بلغة إنكليزية مرّوعة (syria times) -في 28 أبريل-نيسان عام 2001. فالمانشيت الكبير -على صفحتها الاولى- هو: تعتز طلائع البعث بالرئيس الأسد وتحت هذا (المانشيت) قصة صغيرة ملفتة تبدأ هكذا:

"تسلّم الرئيس بشار الأسد برقية اعتزاز وتقدير من المشاركين في المهرجان السادس والعشرين لمنظمة طلائع البعث. وما يقدمه التلفزيون أو الإذاعة هو نفس الشيء وهو عادي ومعروف للقراء الذين زاروا (ديمقراطيات شعبية) أخرى في المنطقة العراق، وليبيا، أو الذين عرفوا مصر في الستينات والسبعينات والجمهورية الديمقراطية الشعبية القديمة في اليمن.

ولكن مثل هذه الإشارات للتماسك الإيديولوجي خادعة ورغم أن حافظ الأسد أراد تحكّما كاملاً وطلب احتراما كليّاً، إلا أن (البراغماتية) – الواقعية- كانت سمته المميزة ولا يهمه بقليل أو كثير القناعات الشخصية لأبناء الشعب. لقد علّق (فولكر برثي) المحلل الذكي للأمور السورية، بما يلي:

"الدولة التي يحكمها نظام الأسد أصبحت استبدادية فردية وليست (توتاليتارية)، ليس هناك عقيدة شاملة يقدمها النظام أو الدولة لفرضها على الشعب. ولقد خُففت -أو مُيّعت- فكرة البعث والقومية العربية بحيث لا تقف حجر عثرة في طريق الواقعية السياسية للنظام، وعبادة شخصية الرئيس، بما فيها محاولة اختراع (كارزما) له تنتقل إلى أولاده وأحفاده، لا تقيم إديولوجية... ويطلب النظام من كل إنسان أن يؤدي الاحترام لرموزه والتوقف عن التشكيك بالزعامة المطلقة للرئيس. إلا أن النظام لا يقدم للشعب "(روشته) -الوصفة- التي عليه أن يؤمن بها"9.

رياض سيف الصناعي العصامي والعضو المستقل في البرلمان عن مدينة دمشق الذي كان لا يزال قابعاً في سجنه عند كتابة هذه السطور، لدوره في حركة المجتمع المدني، يصف الحالة ببلاغة أكثر، ليس هناك إيديولوجية غير أنهم قاموا هم أنفسهم بالثورة ويريدون الانتفاع إلى الأبد10.

الايديولوجيا كان لها اهتمام أقل عند الأسد مما كان لها عند سابقيه. فالسلطة هي أهم بكثير. قام الأسد (بحركته التصحيحية) كما يسمونها في الأدبيات الرسمية، أولا لأنه لو لم يقم بها لكان هو نفسه من المطرودين، ثم لأنه يفضل سياسة اقتصادية أكثر واقعية، بما في ذلك دوراً أكبر للقطاع

الخاص، وعلاقات أضعف مع الكتلة الشرقية وعلاقات أقوى مع دول الخليج الغنية ومع الغرب. وأكيد أن الدولة بقيت اللاعب المركزي في الميدان الاقتصادي بعد حركة الأسد التصحيحية في تشرين ثاني 1970، ولكن الهدف كان لزيادة الانتاج أكثر مما كان لمجتمع عادل. وفي رأي أسد زيادة الدخل القومي تعني زيادة الوزن السياسي لسورية في معاملاتها مع المنطقة، لكنه مع ذلك وضع في حسبانه بلا شك أنه، داخلياً: ارتفاع مستوى المعيشة يضعف المشاعر المناوئة للنظام. الواقعية طبعت كل سياسات حافظ أسد الداخلية، وليس فقط السياسة الاقتصادية، وهذا ما استمر في رئاسة ابنه. والهدف الأسمى والأشمل كان الحفاظ على النظام ليس لأي إحساس بالمسؤولية أمام الشعب وليس في سياق خدمة رؤية معينة كبرى ولكن لأنه كان غايةً.... لذاته.

إعادة تركيب الدولة:

مع ذلك (ثوّر) حافظ الأسد سورية ولكن ليس بالطريقة التي تعلنها البلاغات الرسمية. الأنظمة السابقة جثمت على ظهر البلد وفرضت إرادتها وتعاملت مع المشاكل القائمة بأسلوب ارتجالي أساساً.

ومنذ البداية فهم الأسد أنه من أجل أن يجعل كل زاوية من زوايا المجتمع تحت سيطرته الصلبة. والمؤسسات الرسمية للدولة كانت الميادين الرئيسية لبرنامجه. وفي عام 1971 خلق مجلس شعب مُدجّن (راجع الفصل الخامس). وفي السنة التالية أنشأ الجبهة الوطنية التقدمية، جمعت حزب البعث إلى أحزاب خمسة أخرى اعتبرت (تقدمية) و(وطنية). وعام 1973 أصدر دستوراً يضمن لحزب البعث الدور القيادي في الدولة والمجتمع وجعل الرئيس السلطة العليا في كل الحقول.

وعام 1971 أعيد تشكيل حزب البعث (راجع الفصل الرابع) وتخلت القيادة الجماعية في الحزب عن كل سلطاتها طواعية للرئيس شخصياً، وأصبح تعيين القيادات الدنيا في الحزب من فوق وليس كما كان الأمر الانتخاب من قبل أعضاء الحزب. وتشجيع المواطنين للانتساب كأعضاء

في الحزب جرّ بعض الفوائد والامتيازات البسيطة -التافهة – مع فتح الأبواب لهم لولوج جهاز السلطة. وكان عدد أعضاء الحزب أكثر من (400) عند قيام انقلاب 1963(11) وبمجيء عام 1971 بلغ: 65398، وبعد عشر سنوات صار 374332، وفي أواسط عام 1992 قفز العدد إلى 1.008.243 (12)

وفي نفس الوقت حصل توسع هائل في بيروقراطية الدولة وفي المخابرات والجيش، حيث جلبوا عشرات ألوف السوريين وعائلاتهم داخل نطاق الدولة التي يحكمها الأسد...

عام 1970 كان مجموع أعداد القوة العاملة بما في ذلك العسكريين – ورجال الأمن (236000) فقط، وفي عام 1980 تضاعف المجموع ثلاث مرات وفاق العدد (757000) وفي عام 1991 وصل المجموع (1215000) مليون ومئتان وخمسة عشر ألفاً. وازداد عدد القوة العاملة في القطاع المدني بسرعة أكبر من ازدياد عدد العسكريين ورجال الأمن: (136000) كانوا يعملون في الإدارة المدنية والمؤسسات الحكومية والشركات المؤممة. وفي عام 1991، زاد العدد خمسة أضعاف تقريباً (685000). أما العسكريون ورجال الأمن فزادوا من مجموع (100000) عام 1970 إلى (530000) عام 1991. وخلال هذه المدة لم يزد مجموع القوة العاملةكلهاإلاالضعف فقط من1.7 مليون إلى3.7مليون (13)وكجزء من إعادة بناء الدولة، نفخ الأسد نفساً جديداً في عملية بدأت أصلاً بعدما استلم البعث الحكم عام 1963 حيث كان تنظيم المجتمع في سلسلة من جمعيات للموظفين والمنظمات الشعبية -الجماهيرية -! (راجع الفصل الرابع). وفي طليعتها النقابات -ومنها ما بدأ تشكيله في الثلاثينات من القرن العشرين- ثم اتحاد الفلاحين الذي شكل عام 1964. وفي نفس هذه المجموعات أُدخلت النقابات المهنية للمحامين والمهندسين والأطباء والصحفيين، مثلا، التي وضعت كلها في إطار النظام – الحاكم- وأصبح زعماؤها يعيّنون من قبل الدولة ولا ينتخبون من الأعضاء المنتسبين.

لدرجة أن الاشتراك في الإسهام في نشاطات ومصالح هذه الجمعيات أصبح ضرورياً. كما لاحظ (برثس). ولقد حوّر الأسد النظام حسب طراز جماعة تمثّل استبداداً فاشستياً مشتركاً. والطراز هذا يعتبر المجتمع كجسم عضوي تؤدي مجموعاته الوظيفية المختلفة واجبات محددة تحت إشراف الحكومة. وعلى هذه المجموعات الفاعلة أن تكون منظمة في هرمية إجبارية غير متنافسة متميزة الأدوار تمثل فقط أعضاء المجموعة الفاعلة ومصالحها المشروعة، أمام الحكومة(14).وبينما يسمح هذا النظام بإسهامات هذه المجموعات في عملية اتخاذ القرارات الوطنية، تقبل كل مجموعة، وهي منبطحة، دور الحكومة (كعقل) منظم وسيط. وكل مجموعة لا تعمل فقط كجمعية من أجل أعضائها بل كوكالة رسمية وكالةٍ للسيطرة الحكومية على أعضائها، وكما يلاحظ أيضاً (بيرثس)، "وكل هذه المنظمات والمؤسسات التي يصفها النظام –تجاوزا- (مشاركة) ذات طبيعة مواربة؟ تستعمل كوسائل لضبط المجتمع بل وحتى للقهر السياسي، وكذلك، إلى حدود متفاوتة، كأقنية لتمثيل المصالح"([5]1).

إذا سألت أغلب المسؤولين السوريين سيقولون لك أن سورية هي ديمقراطية شعبية يمكن فيها لكل المواطنين أن يسهموا عن طريق البرلمان والجبهة الوطنية التقدمية والمنظمات الشعبية. والحقيقة أنه لا وجود للديمقراطية ولا للمحاسبة الديمقراطية في أي ميدان".لقد أصبحت سورية احتكاراً لبعض الفئات التي تحكم البلاد" كما قال رياض سيف. حتى أن حزب البعث نفسه أصبح مجرد أداة. فبعدما احتكروا السياسات وأصبحت لهم السلطة الكاملة، تمدد الاحتكار ليشمل الاقتصاد والثقافة وأجهزة الإعلام. وبعد بضع سنوات من استيلائه على الحكم، جثم حافظ الأسد على ذروة كل الأهرامات المتشابكة للسلطة، وأصبح بعيداً عن مرمى مهاجمية. كان القائد الأعلى للقوات المسلحة، والأمين العام (السكرتير العام) للحزب وللقيادة القطرية والقيادة القومية ورئيس السلطة التنفيذية للحكومة. كان المسؤول شخصياً عن تعيين نائب للرئيس ورئيس الوزراء والوزراء ونوابهم، والضباط العسكريين وكبار موظفي السلك المدني ورؤساء المحاكم. والحكومة ليست مسؤولة أمام مجلس الشعب بل أمام الرئيس نفسه

الذي كان له حق حل البرلمان متى شاء. وبصورة حاسمة وغير مفاجئة كان أسد يملك الحق في اختيار من سيخلفه في الرئاسة. وفي دستور عام 1973، ينتخب رئيس سورية بالاستفتاء، والمرشحون للرئاسة تختارهم القيادة القطرية فقط، ويرأسها الأسد. لذا ليس مستغربا أن يتوقع وزير الإعلام نتيجة الانتخابات الرئاسية بدقة متناهية! وأعطى الأسد الحق لنفسه في اقتراح تعديل الدستور على ان يوافق مجلس الشعب على ذلك بغالبية ثلثي الأعضاء، إلا أن (الفيتو) الرئاسي يستطيع الإطاحة بهذه الموافقة بثلثي أعضاء مجلس الشعب. ورغم كل هذا التركيز غير العادي للسلطة بيد رجل واحد تترنم المادة 2،2 من الدستور بأن السيادة هي للشعب وتذكر المادة (12) وهي منبع شعار المديرية العامة لشرطة السير التي تثبت أن "الدولة: هي في خدمة الشعب، ومؤسساتها لحماية الحقوق الأساسية للمواطنين وتطوير حياتهم".

المادة (25) -1- تعلن "أن الحرية هي حق مقدس، والدولة تحمي الحرية الشخصية للمواطنين وتحفظ كرامتهم وأمنهم". بينما، المادة (28) وهذا شيء غير معقول – تشترط ألا يحجز أي مواطن ولا يوضع تحت المراقبة إلا حسب القانون.

والمشكلة أن القانون يحوي المرسوم (51) الصادر في 9 آذار 1963- بعد يوم واحد من أول انقلاب بعثي – والذي يعلن الأحكام العرفية بزعم الردّ على التهديد العسكري الإسرائيلي، إلا أنها في الواقع لإعطاء النظام الحرية التامة لسحق المعارضة الداخلية. وهذا (القانون) الذي يقيم محاكم أمن خاصة (راجع الفصل السادس) يعطي في الواقع سلطات غير محدودة لأجهزة الأمن ويجعل محور الضمانات المذكورة في الدستور لحقوق الإنسان والحقوق المدنية بدون أي معنى.

وكل مواطن يُشك في ولائه يمكن اعتقاله والتحقيق معه وسجنه بأي ذريعة تافهة ودون تمكينه من الاستعانة بأي تمثيل قانوني ولا السماح بالشكوى أو الاعتراض. وفي فترة الثمانينات -من القرن الماضي كان التعذيب روتينياً والموت بين المعتقلين لم يكن نادراً- إلا أن هذه الناحية في النظام قد تحسّنت بصورة ظاهرة منذ أواخر التسعينات.

التعذيب:

الروايات المفصّلة المرعبة عن أجهزة القمع في نظام الأسد أخرجتها جمعيات حقوق الإنسان المختلفة في تقاريرها، منها (هيومن رايتس وتش) ومنظمة العفو الدولية. وكان نظام الأسد أكثر الخارقين لحقوق الإنسان، وتبقى ممارسته بغيضة كريهة كما تذكر جمعية (ميدل ايست وتش) وهي فرع من جميعة (هيومن رايتس وتش) مراقبة الشرق الأوسط في تقريرها الأهم عام 1991. بعدما قتل على الأقل عشرة آلاف من المواطنين في السنوات العشرين الماضية، يستمر نظام الأسد في القتل في الإعدامات الجماعية الميدانية وأعمال العنف والقمع في السجون. ويعذب المساجين والمعتقلين بصورة روتينية. ويوقف الآلاف بدون تهمة أو محاكمة16.

وفي عام 1984 نشرت منظمة العفو الدولية قائمة بثمانية وثلاثين نوعاً من أنواع التعذيب استعملت في سوريا بعهد حافظ الأسد، ومنها على سبيل المثال التعذيب الدنيء بقلع أظافر أصابع اليدين والرجلين والصعق بالتيار الكهربائي للمناطق الحساسة في الجسم، وضمت لائحة التعذيب "طريقة (العبد الأسود) حيث تربط الضحية إلى آلة وعندما تدار تدخل قضيباً حديدياً ساخناً في الدبر، وطريقة التعذيب ألمسماه (الفروج) حيث تربط الضحية رجلاً أو امرأة إلى لوح خشبي دائر يشبه السفود -الذي يشوى عليه الفرّوج- وتضرب باستمرار بالعصي17.

في آخر عقد من حكم حافظ الأسد، عندما شعر النظام بأنه أكثر أمناً تحسن الوضع قليلاً إلا أن جو إطلاق سراح السجناء القدامى تعكر بسبب الاعتقالات الجديدة. وفي حزيران من عام 2000 وبعد موت حافظ الأسد أعلنت منظمة العفو الدولية أن مجموع عدد المعتقلين الذين لا زالوا في السجون السورية هو (1500) سجين سياسي، وأن آلاف المعتقلين في سنوات سابقة (اختفوا) والأغلب أنهم قتلوا18.

وفي تشرين الثاني من تلك السنة عام 2000 / أطلقوا سراح (600) سجين (راجع الفصل الثاني) وأعلن أن مجموع عدد المساجين السياسيين آخر تلك السنة هو حوالي 900 سجين.

الفساد:

بالإضافة إلى التحكم المباشر الذي يفرضه النظام من خلال ضبطه لكل أجهزة الدولة والمؤسسات التي تمَتُ عادة للمجتمع المدني، يستعمل النظام الفساد والمحسوبية إلى الحد الأقصى كوسيلة من وسائل التحكم. ومن رأس الهرم إلى قاعدته تنخر النظام شبكة من الزبائنية غير الرسمية تعتمد عادة على الروابط العائلية والقبلية والمناطقية والدينية. ففي طرف يشمل الدائرة الأقرب من الرئيس تتجمع مبالغ هائلة من المال بسبب قدرة هؤلاء المقربين جداً لعب دور (السماسرة) لكل الصفقات التجارية الضخمة (أي أنهم يستطيعون إيقاف أي صفقة ما لم يدفع لهم حصة ويشرفون على التجارة غير المشروعة والتهريب). وخلال عقد الثمانينات (من القرن الماضي) عندما كانت سوريا تعاني من نقص حاد في القطع النادر سبب تقلصاً حاداً بالاستيراد، كانت البضائع المهربة -كل شيء من مولدات الكهرباء الضخمة إلى السجائر والويسكي- تنهمر على سورية من لبنان. وأكثر هذه التجارة غير المسجلة رسمياً، كان الجيش يديرها، وهو الذي دخل لبنان ليوقف الحرب الأهلية عام 1976. وبقي فيه حتى كتابة هذه السطور. من الطرف الآخر -للسلّم الاجتماعي- يتوقع موظف الجمارك الصغير أن يحصل على (بقشيش) بسيط للإسراع في إخراج الوسائط والموظف العادي في أي وزارة ينتظر دفعة له لتمرير معاملة إدارية عادية. ومرتبات القطاع العام هي من التفاهة بحيث أصبح مفهوماً ألا يستطيع الموظف العيش بدون مدخول غير شرعي أو مدخول مهنة إضافية. ثمانون بالمئة 80% من موظفي الدولة تتراوح مرتباتهم الشهرية بين أربعين إلى 120 دولاراً أميركياً وهذا لا يكفي للقيام بأود العائلة19 وتعاريج البيروقراطية السورية بلغت هذا الحد بل هذه الحاجة إلى مثل هذا

الاتساع في الصفقات الغير شرعية "أي اتفاق يوقع مع الدولة من أجل الحصول على رخصٍ أو الحصول على وظائف يمكن حصول ذلك بدفع أموال غير شرعية". يقول (برثس) "وحيث يتأكد كبار الضباط أو كبار الموظفين أن كل عقود القطاع العام تذهب إلى شركة أجنبية معينة، بعدما تدفع ملايين الدولارات رشاوى لهم، وحيث يغمض رجال الجمارك عيونهم لتمرير استيرادات للقطاع الخاص. ويستلم هؤلاء الموظفون البقشيش بالدولار، بما يوازي ثمن المستوردات. فالرشوات -كلية الوجوب20- بما في ذلك الخدمات الصحية والتربوية ونظام القضاء أي وزارة العدل (راجع فصلي 6و8). ويستطيع الطلاب بثمن معين استلام شهادات جامعية دون أن يحصلوا على المستوى الأكاديمي المطلوب. ويستطيع المرضى تجاوز لوائح الانتظار للعمليات الجراحية، والمدعون، في المحاكم من ربح الدعوى؛ إلا أن رئاسة الجمهورية هي فوق كل هذه الرشاوى ولكنه كما قال لي مرة أحد الصحفيين السوريين عن حافظ الأسد: "إنه يملك البلد كله فلماذا يزعج نفسه من أجل بضعة ملايين من الدولارات؟".

وبصورة دورية يعلن النظام بدعاية إعلامية واسعة عن حملات ضد الفساد، إلا أن هذه التمارين مغرقة بالسخرية. فالفساد ليس فقط أمراً يسمح به بل يشجع كعنصر حاسم لنظام شبكات الوصاية -غير الرسمية- وهو الوسيلة الهامة للضبط السياسي. وقد يكون أحد أهداف هذه الحملات التنظيفية هو منع الفساد من أن يستشري ليصل مستويات يصعب ضبطها بحيث تقود إلى انفجار النظام من الداخل... والمؤكد أن الهدف الآخر هو تليين الرأي العام –الذي سئم من جشع كبار المسؤولين. ولكن الهدف الثالث من هذه الحملات هو تحديد الأفراد الذين يثيرون التوتر في النظام أو قد يثيرونه في المستقبل. وعندما كان يجري تحضير الابن الراحل لحافظ الأسد، باسل، في أوائل التسعينات لاستلام الرئاسة قبل موته الفجائي في حادثة سيارة في كانون الثاني -يناير- 1994، ترأس باسل حملة كبيرة لمكافحة الفساد. وفي النصف الأول من عام 2000، وقبل أن يصبح رئيساً، ترأس بشار حملة مماثلة، والتي كان الغرض منها، رغم أنها قدمت كعملية تنظيف عام، هو إخراج الأفراد الذين كان من المحتمل أن يقفوا

حجر عثرة في صعود بشار إلى سدّة الرئاسة أو إثارة عدم الاستقرار له بعد ذلك.

وفي آذار عام 2000م وخلال حملة ضد الفساد عيّنت حكومة جديدة -الأولى بعد ثلاثة عشر عاماً- والدكتور بشار كما كان معروفاً عنه في سوريا، وضّح أن عمل الفريق الوزاري الجديد سيكون لتحديث الإدارة، وخفض درجة الفساد24.

واستهدفت حملة مكافحة الفساد رئيس الوزراء السابق محمود الزعبي، فأقدم في النهاية على الانتحار، واعتقل سليم ياسين نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية. ومفيد عبد الكريم وزير النقل السابق أثناء التحقيق في شراء الخطوط الجوية السورية لطائرات (إيرباص) أوروبية الصنع. وفي كانون الأول 2001م حُكم الاثنان بعشر سنوات سجن. رياض سيف وزميله في البرلمان مأمون الحمصي اللذان سجنا عام 2001 لانتقادهما علناً النظام، أتهما بالتهرب من دفع الضرائب مع أن هذه التهمة لم تكن جزءاً من الدعوى ضدهما (راجع الفصل الثالث).

كما لو أن الفساد كان شيئاً غير عادي في البلاد، كثير من المسؤولين السوريين (بما فيهم أفراد ذو ممارسات مالية مفضوحة أعرفها تماماً) لا يفوتون الآن أي فرصة لتلويث سمعة الحمصي وسيف".نحن نفضل أن لا تجري معهم مقابلات". هكذا قال لي أحد المسؤولين في وزارة الإعلام عندما عبّرت عن رغبتي في لقاء سيف "إنه رجل فاسد". وأفهمني متسائلاً: " من يمثل هذا الشخص؟".

التمرد الإسلامي:

لا ينسى المسؤولون الرسميون الذين يدافعون عن سجل الأمن في الحكم أن يستحضروا موضوع الاستقرار الذي أحلّه في البلد كأحد أكبر إنجازاته. إلا أن الفترة ما بين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كانت أبعد ما تكون عن كلمة الاستقرار في وصف الحالة السورية.

فعندما سدّت في وجههم الأبواب الشرعية للنشاط السياسي تحول المعارضون الإسلاميون المحافظون، للنظام الذي يجاهر بعلمانيته، إلى العنف إذ اعتبروا النظام في رأي الكثير من التقليدين من أهل السنة، مجموعة من هراطقة الطائفة العلوية أدنى منهم في السُلّم الاجتماعي. ولعب الدور الرئيسي لهؤلاء فرع سورية لحركة الإخوان المسلمين (وهي منظمة سنية أصولية إقليمية تأسست في مصر عام 1928) ولها أتباع كثيرون.

وفي عام 1976 قام مناضلوا الإخوان بحملة اغتيالات لبعض كبار رجال النظام من العلويين وبتفجيرات لبعض رموز النظام الحاكم -مثل مكاتب المخابرات وقيادات الجيش-. وتصاعدت الحملة وأصبحت أكثر جرأة وإثارة. وفي حزيران من عام 1979 مثلاً، قُتل مئتا طالب ضابط علوي في هجوم بكلية المدفعية بحلب.

ولم يكن الإسلاميون الوحيدون في قطاع المجتمع الذي يعاني الظلم. وتَدَخّل الجيش السوري في لبنان لمواجهة حلف من المسلمين والفلسطينيين واليساريين يقف ضد اليمين الذي يتزعمه المسيحيون الموارنة وتدعمه إسرائيل، لم يلق في سورية إلا المعارضة الشديدة. كذلك أيضاً، الفساد المستشري في حاشية الأسد، والمحسوبية والمحاباة الواسعة التي يتمتع بها العلويون في التعيينات الرسمية، والسلطات الواسعة ذات النزوات. أضف إلى ذلك الاقتصاد الذي نما سريعاً في بداية السبعينات دخل مرحلة الاستنقاع وتسبب في كثير من الحياة الشاقة لذوي الدخل المتدني. وبموازاة "الإرهاب الإسلامي" واجه النظام نقداً شديداً متعاظماً من الانتلجنسيا والمهنيين والنشطاء في الأحزاب العلمانية المعارضة. ونظمت إضرابات احتجاجية قادها النقابيون المهنيون مثل اتحاد نقابة الأطباء والمهندسين الذين نجحوا -حتى ذلك الوقت- في الحفاظ على استقلاليتهم عن الدولة. ومع رد النظام المتزايد الوحشية على إرهاب الإسلاميين تحرك النظام أيضاً في ذات الوقت ليسحق المعارضة التي لم تكن لا عنيفة ولا إسلامية". فحُلّت اتحادات نقابات الأطباء والمحامين والمهندسين عام 1980 وسجن

زعماؤها (راجع الفصلين 4و6). واعتقل المئات من المثقفين والناشطين من الأحزاب العلمانية المعارضة.

وكان أوج هذه الثورة الوطنية تقريباً ضد البعثيين في ثلاثة أسابيع من انتفاضة مدينة حماة المركزية في شباط وآذار عام 1982 والتي قمعها النظام بوحشية. فلقد دُكّت المدينة بالمدفعية ودمرت أكثر معالمها الأثرية التاريخية بما في ذلك مسجدها الكبير الذي سوّي بالأرض. وقتل ما بين 5000 إلى 10000 آلاف شخص. وتصعب المبالغة في وصف الخوف الذي أثارته هذه الوحشية في نفوس السوريين. وبقيت حماه حتى نهاية الثمانينات موضوعاً يحرّم ذكره خلال التحدث مع الأجانب. وعند زيارتي لمدينة حماه عام 1986، عندما كان إعادة إعمارها ناشطاً، سألت أحد المارة من المسنين عن الجهة التي عليّ سلوكها للوصول إلى المسجد الكبير والذي كان في وسط الميدان الذي دمّر، فأجابني: "لا يوجد مسجد هنا بهذا الاسم". وعندما ألححت عليه قائلاً إنني زرت هذا المسجد الرائع عام 1967، فأعاد الجواب: " لا لا يوجد مسجد بهذا الاسم هنا". كان وراءه بقايا منازل قديمة مهدمة وجدران لا زال فيها آثار شظايا ورصاص وعلى مقربة وقف رجل أمن بالثياب المدنية ذو نظرات صارمة يحمل حول صدره بندقية آلية... واحد من مئات لا زالوا يقفون داخل البلد وحولها بعد أربعة أعوام من المذبحة.

رفعت يتحدى أخاه:

عام 1983 بدا أن النظام آمن من جديد، ولكن بعدما اجتاز تحدي معارضيه في الداخل ظهر تهديده بعد ذلك من داخل النظام ذاته. ففي تشرين الثاني من ذلك العام انهار حافظ الأسد إما من الإجهاد أو نتيجة نوبة قلبية حسب المصادر المختلفة ورست المسؤولية في إدارة شؤون الدولة على لجنة مؤلفة من ستة رجال من مشاركيه ولم يكن بين هؤلاء الستة أخوه الأصغر رفعت الذي كان ثاني أقوى عضو في حزب البعث بعد أخيه حافظ، أي في أعلى سلطة تنفيذ في البلد "القيادة القطرية". ومفتاح قوة

رفعت كانت سرايا الدفاع المؤلفة من (5500) عنصر، الحرس الجمهوري –الإمبراطوري- الذي لعب دوراً حاسماً ومتوحشاً في هزيمة الإخوان.

لم يَرْضَ الجنرالات العلويون في لبّ النظام عن لجنة الستة ودعوا لاجتماع القيادة القطرية التي قبلت بأن تحل هي محل اللجنة وهكذا أصبح رفعت الأسد في مركز الثقل. وعام 1984 تعافى الأسد وغضب غضباً شديداً من عدم ولاء أخيه والجنرالات الباقين وبعضهم سحب سريعاً تأييده لرفعت.

والتنافس الذي حدث بين الأخوين شقّ الجيش والحزب والكوادر العليا في النظام. وكل واحد منهم انحاز إلى جهة من الجهتين22.

وفي أواخر شباط عام 1984 تواجهت الوحدات العسكرية للكتلتين المتنافستين وكادتا أن تتصادما في دمشق. ولقد تفادوا المواجهة الدموية، بعدما وافقت القيادة القطرية على حل وسط يصبح فيه رفعت الأسد أحد ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية. وبقيت واجباته (غائمة) غير واضحة، مع أنه أزيح من قيادة سرايا الدفاع. ولما رفض قبول تهميشه أمر رفعت قواته في 30 آذار 1984، للتحرك نحو العاصمة دمشق والاستيلاء على الحكم وبتدخله الشخصي استطاع حافظ الأسد أن يقنع أخاه بالتراجع.

وفي شهر أيار من ذلك العام نُفِي سبعون ضابطاً بمن فيهم رفعت لخارج سورية. وكلهم استدعوا بعد فترة قصيرة باستثناء رفعت ومنذ ذلك التاريخ لم يلعب رفعت أي دور في السياسات السورية أكثر من جزئية بسيطة.

الشؤون الخارجية:

كان اهتمام حافظ الأسد بالسياسة الخارجية أكثر بكثير من اهتمامه بالشؤون الداخلية، وقد يفسر هذا الاهتمام جزئياً، الفوضى والحذر الذي أصاب بلاده في الداخل، وحتى السوريون المعارضون بشدة لنظامه الاستبدادي يُسلمون بسهولة إنه كان لاعباً ماهراً في الميدانين الإقليمي

والدولي، ويستخلص بحذق الحد الأعلى من العائدات من ظروف غير واعدة في كثير من الأحيان.

في الماضي كان وزن سورية سياسياً-أقل من وزنها الحقيقي- دولة ضعيفة مُجزأة تترنح بين انقلاب وآخر ورغم إن الثمن البشري والإنساني، والاقتصادي الذي دُفع كان فظيعاً، حوّل أسد سورية إلى دولة مستقرّة ذات جهاز عسكري وأمني ما يتجاهلهُ معارضوهُ إلاّ وتعرضوا للخطر، وكانت مواقفة صدى لأطروحاته قبل مدة من استيلائه على السلطة، فعلى المستوى الإقليمي تأثرت نظرة سورية بتاريخها وجغرافيتها إذ مثلت-بلاد الشام-وحدة تضم كل المشرق ولكنها قسمت بين الفرنسيين والبريطانيين إثر الحرب العالمية الأولى ثم انقسمت أكثر بعد خضوعها لنظام الانتداب الفرنسي. وفي الجنوب انفرد البريطانيون بحُكم فلسطين وشرقي الأردن. وعام 1920 اقتطع الفرنسيون أجزاء كبيرة من غرب سورية لإقامة دولة لبنان الكبير!. وعام 1939 تنازلوا عن لواء الإسكندرون شمال غرب حلب، لتركيا التي سمته (هاتاي). ولقد حاولت دمشق باستمرار بسط (نفوذها) Hegemoy على جيرانها المباشرين في إطار سورية الكبرى، وحتى عندما لم تتمكن من فرض سيطرتها كان لها من القوة ما يجعلها تُفشل خطط الآخرين. وفي المجال الإقليمي الأوسع رتبت سورية علاقات مع الدول البترولية الغنية في الخليج بحيث كانت الأخيرة مصادر مالية هامّة، كذلك أقامت علاقة مع مصر أكثر الدول العربية سكاناً وأقواها في المنطقة، رغم أن العلاقة لم تعد إلا بعد تشرين ثاني 1989، إذ قطعت سورية العلاقة مع الرئيس المصري أنور السادات قبل عقد من هذا التاريخ أي عام 1979-بعدما وقع السادات على معاهدة الصلح مع إسرائيل، والتي اعتبرتها سورية بحق شرخاً كبيراً في التضامن العربي والتي تسمح لإسرائيل باستفراد أعدائها العرب دولة بعد أخرى.

أما علاقة سورية بالعراق الذي يحكمه بعثيون منافسون فإنها تأرجحت بين صفتي المتوترة... والمسمومة، أما العلاقات مع تركيا فلم تكن وديّة تماماً. (فمنذ الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 قامت علاقات ودية

جداً مع طهران على أساس خصومتهما (سورية وإيران) للعراق وإسرائيل وشكوكهما المشتركة بالغرب.

وكان موقف سورية من العالم خارج المنطقة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بأولوياتها ومصالحها في المنطقة نفسها. فحتى انهيار الشيوعية في أواخر الثمانينات تمتعت سورية بعلاقات حميمة مع الاتحاد السوفيتي كوسيلة تعاكس بها دعم الغرب الظاهر وغير المحدد لإسرائيل التي صاحب قيامها عام 1948 الاستيلاء على الأرض والتطهير العرقي لفلسطين. واستضافت دمشق آلاف الخبراء العسكريين والمدنيين من الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية وفي عام 1987 توّجت العلاقات بمعاهدة صداقة وتعاون مدتها عشرون سنة. ورغم أن الاتحاد السوفيتي كان المصدر الأهم للسلاح والعتاد العسكري لم تصبح دمشق "ألعوبة" لموسكو، ولم تسمح أبداً بإقامة قواعد سوفيتية فيها وأبقت دائماً الخطوط مفتوحة مع الولايات المتحدة الأميركية، وأوروبا. وانهيار الكتلة السوفيتية في أواخر الثمانينات كان حدا فاصلا لسورية إذ حرمها من أحد حلفائها الأساسين. وكان رد أسد تحسين العلاقات بالولايات المتحدة رغم علمه إن الاستفادة من واشنطن ستكون محدودة بسبب دعم الولايات المتحدة الشديد للإسرائيليين. وفي نفس الوقت تحركت سورية لتحسين علاقاتها بأوروبا والإتحاد الأوروبي حيث وجدته مصدراً هاما للدعم المالي ووسيطاً محتملاً مع نزاعها مع إسرائيل، وسيطاً أقل انحيازاً من الولايات المتحدة الأمريكية. كانت دمشق طرفاً فيما سمى (عملية السلام في برشلونة) التي بدأت في اجتماع وزراء خارجية أوروبا والبلدان المتوسطية عام 1995 في تلك المدينة الأسبانية والتي ضمت شراكة شاملة في الميدانيين السياسي والاقتصادي وحيث احتلت اتفاقات الشراكة الثنائية المركز الرئيسي في العملية. وتوفر هذه خفضاً مُتبادلاً للتعرفة الجمركية التجارية، وتتطلب من بلدان حوض البحر المتوسط فتح اقتصادها لقوى السوق واحترام حقوق الإنسان مقابل مساعدة الاتحاد الأوروبي لها. وهذه الاتفاقات هي أحجار الزاوية لبناء عملية تعود لإقامة، في التاريخ المحدد عام 2010، منطقة للتجارة الحرّة أورومتوسّطية. وسورية التي يذهب ثلثا صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي،

وثلث استيرادها منه أيضاً، أكدت رغبتها في مفاوضات من أجل اتفاقية شراكة عام 1997. في ذلك الوقت بدا أن سورية لم تستوعب التأثيرات الكلية لهكذا اتفاقية على اقتصادها المتداعي الذي توجهُهُ الدولة او على سلوكها المنحط في مجال حقوق الإنسان. والحقيقة إن المفاوضات الجدّية لم تبدأ إلا بعد أن خلف بشار الأسد والده.

"ظَهَرَ أن التغير بدأ بعد تأدية بشار الأسد اليمين الدستورية كرئيس جديد، ويوجد الآن تعهد حقيقي(!) للسير في طريق التغيير" على حد قول جيروم كاسيير، عُضو مجلس النواب البلجيكي المطلّع ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدمشق. وكانت الاجتماعات الأولى نقاشات عامة في الأساس تعطي الانطباع إنهم أيدوا هذه الفكرة ولكن لا يهمهم مباشرة عقد الاتفاقية"(23).

غالباً-وروتينياً- في الثمانيات استعمل النظام السوري الإرهاب كوسيلة في السياسة الخارجية، ورغم إن سورية دفعت الثمن عن ذلك في العقوبات الغربية السياسية والاقتصادية إلا أن الأمر عزّز، بدون شك، اعتبارها دولياً، كدولة لا يمكن تجاهلها. وهنا يجب التدقيق في التعريفات: فإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية تطلق صفة الإرهاب بحماقة على المجموعات الفلسطينية واللبنانية التي هي حقاً حركات تحرير. على كل حال استضافت دمشق من آن لآخر الراحل أبو نضال ومجلس فتحه الثوري وهو طرف فلسطيني يستحق صفة الإرهاب، وكذلك سندت عبد الله (أوجلان) وحزب العمال الكردي الذي اقترف عدة حوادث إرهابية شائنة في صراعه مع تركيا. كذلك لم تقلص سورية عملياتها الإرهابية في لبنان والعراق والأردن وما بعدها. والمثل الصارخ على ذلك هو محاولتها المجهضة في نيسان 1986 لتفجير طائرة الجمبو الإسرائيلية لشركة إلْ عال التي كانت تغادر مطار هيثرو في لندن. وأدت هذه العملية إلى قطع علاقات المملكة المتحدة الدبلوماسية مع دمشق.

كانت إسرائيل ومستقبل الفلسطينيين من الأولويات الهامة للسياسة الخارجية السورية منذ الاستقلال، وهذا يعكس الاهتمامات الشخصية الحميمة للمواطن السوري العادي. والواقع إن الأنظمة السورية المتتابعة،

كلها ربطت شرعيتها بقدرتها على الدفاع عن حقوق الفلسطينيين والعرب بعامة أمام الإسرائيليين والانقلابات العسكرية الأولى عام 1949 سببها الرد الفاشل لحكومة بعد الاستقلال على استيلاء الصهاينة على فلسطين وتحرير فلسطين كان الشعار المركزي في (البلاغة الإنشائية) للبعثيين الذين استولوا على السلطة في دمشق عام 1963 رغم إن إنجازهم الواقعي في هذا المضمار كان... كئيباً. وتعثرت سورية في كارثة حرب حزيران 1967 مع إسرائيل في وقت كانت قواتها المسلحة فقيرة التسليح (وضعفها القاتل بسبب التسريحات السياسية للكثير من الضباط جعلها غير مستعدة لهذا الصراع). وكان الأمر بالنسبة للإسرائيليين (نزهة). والهزيمة التي خسرت فيها سورية مرتفعات الجولان أدت إلى نهاية جناح المدنيين الراديكاليين في البعث الذين حكموا دمشق منذ عام 1966. وأسد، الذي كان وزيرًا للدفاع خلال الحرب والهزيمة قام بحركته التصحيحية في تشرين ثاني 1970 واستعادة الجولان مع الكرامة العربية-الغائبة-كانت الأهداف المحدودة لحرب تشرين أول 1973 التي قامت بها سورية بالتنسيق مع مصر التي خسرت شبه جزيرة سيناء عام 1967 .ولم يستعيدوا-في هذه الحرب-أية أرض لا في سورية ولا في مصر ولكن الجيشين، اللذين تغيّرا منذ عام 1967 بسبب برامج العون العسكري السوفيتي الكبير، كان أداؤهما معتبراً وأوقعا في الجيش الإسرائيلي خسائر مهمة. واستعاد العرب احترامهم لأنفسهم وهتفوا لهذه الحرب التي اعتبرت نصراً للمنطقة وعززت شعبية الأسد وانتهت بقرار لمجلس الأمن الدولي رقم 338 الذي ضم أيضاً القرار (242) الذي أنهى حرب عام 1967 والذي أكد على حق كل دولة في المنطقة بالعيش بسلام. ورفضت سورية في الماضي القرار (242)، وبقبولها القرار (338) رضيت سورية رسمياً ولأول مرة بحق إسرائيل في الوجود. ومنذ ذلك الوقت حاولت دمشق استعادة الجولان بالطرق الدبلوماسية بعرضها (سلام كامل مقابل انسحاب كامل) لإسرائيل أما إسرائيل التي حكمها أغلب الأوقات حكومات وطنية مُتطرفة، منذ أواخر السبعينات، فضلت التعلق بالأرض التي احتلتها والتي يعتبرها كثير من الإسرائيليين كجزء من ميراثهم الإلهي.

ولقد صوّرت سورية نفسها دائماً (بطلا) للفلسطينيين إلا إنها سعت باستمرار للسيطرة على الحركة الفدائية الفلسطينية التي تشكلت أواسط الستينات بعد هزيمة الحكومات المخزية وفشلها في استعاده أية حقوق أو أراضي فلسطينية. في عام 1983 شجع النظام السوري أطرافاً فلسطينية مُنشقة في لبنان على التمرد على منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات مما أدى إلى حرب أهلية مريرة بين الفلسطينيين انتهت بطرد الموالين لعرفات من لبنان.ويُعلق (إيال زيستر) على ذلك بالقول: "لسنين طويلة كانت سورية تعتبر إن المسألة الفلسطينية من الأهمية القصوى بحيث لا يمكن أن تتُرك بيد عرفات"(24). وكانت سورية عازمة على عدم قبول العزلة التي قد تحصل واتفاق بين إسرائيل وفلسطين، لذلك كانت مذعورة من اتفاق السلام-الفاشل في النهاية-التي عُرفت باتفاقية أوسلو التي جاءت نتيجة محادثات سرية ووقعت في واشنطن في أيلول 1993.

صحيح إن أسداً لم يستطع استعادة الجولان ولا منع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية التي تركته وحيداً في العراء، ولكن نجح في طرد الإسرائيليين ونفوذهم من لبنان وجعل سورية الحكم الرئيسي في أمور جيرانها. وفي لبنان الميثاق الوطني غير المدّون، الذي اتفق عليه سنة الاستقلال عن فرنسا عام 1943، وعمل على أسسه السياسية، في هذه المنطقة التي يمتزج فيها بعمق المال والسياسة؛ على أساس السيطرة الاقتصادية للمسيحيين الموارنة على اعتبار إنهم كانوا الأغلبية في عهد الانتداب الفرنسي. والمسلمون اللبنانيون مثل السوريين وهم خليط من سنة وشيعة ودروز-لديهم نسبة ولاده أعلى مما لدى المسيحيين لذا أصبحوا في الستينات الغالبية. إلا أن المسيحيين الموارنة رفضوا التخلي عن امتيازاتهم واحتكاراتهم. وهذا النظام الطائفي الرث كان في قلب التوترات اللبنانية المزمنة.

والذي زاد في ميل لغة التوازن السياسي نحو المسلمين بعد عام 1970 هو هزيمة الفدائيين الفلسطينيين في الأردن.

فلقد هرب آلاف الفلسطينيين مع عائلاتهم إلى لبنان حيث كان الوجود الفلسطيني أصلاً يُغيظ سلطات بيروت لأنهم شكلوا نوعاً من الدولة داخل

الدولة في لبنان وهم الذين كانوا يلامون جزئياً لتسببهم في الإصطدامات المسلحة في الأردن.

وفي عام 1975 قامت الحرب الأهلية في لبنان حيث واجه حلفٍ مسيحي/يميني مدعوم بصورة متنامية بإسرائيل، ائتلافاً من مسلمين وفلسطينيين ويساريين مدعوماً بصورة خفيفة من دمشق. ولكن خوفاً على مايبدو، من بروز دولة يسارية راديكالية بجواره، واحتمال أن تسبب هذه تدخلاً إسرائيلياً، أرسل أسد قواته إلى لبنان في حزيران 1976([1]) بطلب من حكومة بيروت للمساعدة في تغيير نجاح المسلمين في المعركة التي كانت آنذاك لصالحهم. وبقيت قوات أسد بعد ذلك في لبنان منذ ذلك التاريخ. ليس هذا الكتاب هو مكان تفصيل إحدى الحروب الأكثر تعقيداً في التاريخ الحديث، يكفى أن أذكر إنها أصبحت بصورة متزايدة، صراعاً بين سورية وإسرائيل، كل طرف من الطرفين يعمل من خلال وكلائه في لبنان وبلغ أوج النفوذ الإسرائيلي في لبنان عام 1982 بغزو إسرائيلي واسع للبنان وإقامة نظام ماروني في بيروت. ولكن ببطء وبعناد استطاعت سورية وحلفاؤها المحلينون بما فيهم ميليشيا الحزب الشيعي البارز الذي تدعمه إيران من تحويل اتجاه المد. وفي أيلول عام 1990 فُرض حلّ سياسي جديد أعطى تمثيلا أكبر للمسلمين، وفي تشرين أول سحقت مقاومة آخر المليشيات المسيحية. وضمنت سورية سيطرتها على لبنان في معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق التي وقعها الأسد والرئيس اللبناني آنذاك الياس الهراوي في 22 أيار مايو عام 1991. وفي أيار من عام 2000 سُحب الإسرائيليون كقوة محتلة من لبنان بعد ما تألموا من خسائرهم في حرب عصابات ضدهم.

أما علاقات سورية بجارتها في الجنوب، الأردن فكانت غير مستقرة، فترات من الصداقة تخللها أحداث من التوتر الشديد ولقد عكست هذه جزئياً، التطلعات المتعارضة لقومية عربية راديكالية في سورية ومملكة محافظة موالية للغرب وصلات قوية-رغم سريتها-بإسرائيل. ولسبب آخر أقوى نشأ من عزم دمشق على فرض إراداتها على جزء هام من سورية الكبرى في مساحتها الخلفية، بخاصة عندما واجهت خطر العزلة في

المنطقة. وموضوع فلسطين وإسرائيل كان مصدراً خاصاً للاحتكاكات بين سورية والأردن. وفي عام 1970 اجتازت وحدات سورية مدّرعة لفترة قصيرة، حدود الأردن لمساعدة الفدائيين الفلسطينيين الذين كانوا يواجهون الهزيمة على يد الجيش الأردني. وبعدما أمن الأردنيون وعودا بالمساعدة من الأميركيين بل ومن الإسرائيليين واجه الأردنيون الوحدات السورية التي انسحبت بسرعة. وعام 1980 احتشدت القوات السورية على حدود الأردن في وسط توتر بسبب الدعم الأردني للإخوان المسلمين الذين كانوا يثيرون الفوضى داخل سورية. وخلال الثمانينات كان الجو بارداً للدعم الأردني الهائل للعراق المنافس القديم لسورية، وكانت أيضاً في حرب مع حليفة سورية إيران. ولقد عملت دمشق دائماً على تناغم المواقف العربية من إسرائيل ولو إنها أصرت على أن سورية هي التي تحدد هذه المواقف.

وهكذا انحدرت سوّية العلاقات السورية الأردنية إثر توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل. وبعد موت الملك حسين تحسّن الجو بين سورية والأردن وبقي منذ ذلك التاريخ دافئاً إلى حدّ ما.

أما العلاقات مع تركيا فكانت غير مستقرة للخلاف الطويل على اقتسام مياه نهر الفرات، والدعم السوري لحزب العمال الكردستاني، والتعاون العسكري التركي-الإسرائيلي الذي تعاظم في أواسط التسعينات. والتيار التحتي الثابت كان أدعاء سورية المستمر بملكية لواء الاسكندرون-هاتاي- الذي اقتطعته فرنسا من سورية في عهد انتدابها لها. ولقد وصل البلدان مرتين إلى أطراف الحرب عام 1991 و1998. ثم تحسن الجو بينهما منذ أواخر عام 1998 عندما تحاشت سورية الصراع المسلح مع تركيا.

طردت سورية زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من دمشق وأغلقت مخيمات تدريب الحزب في لبنان-في وادي البقاع-أواسط عام 2002 كجزء من حملة لتحسين علاقاتها بجيرانها في وقت كانت تتعرض فيه لضغوط متزايدة أميركية بسبب علاقاتها بالعراق. ثم وقعت سورية اتفاقية عسكرية مع أنقره. وافتتحت سورية والعراق علاقات ودية عام 1997 بلغت حرارتها نقطة عالية عام 2002 حيث أشترت سورية من العراق 150000-200000 برميل من النفط في اليوم في انتهاكات

للعقوبات الدولية المفروضة على العراق-وإنذار الولايات المتحدة الأميركية من غزو محتمل للعراق هدفه إسقاط نظام صدام حسين. ومع أن الوحدة العربية هي-اسميّا-في قلب عقيدة البعث، كان توحيد الصفوف بين النظامين البعثيين في الشرق الأوسط هو الاستثناء وليس القاعدة. فأغلب الفترة الزمنية منذ عام 1963 عندما استولى جناحا البعث المختلفان على السلطة في دمشق وبغداد، كانا في شجار دائم يدّعي كل جناح إنه الوريث الأوحد للمثل العليا للبعث الأصيل.. وكل جناح يدعم معارضي الجناح الآخر، وكل جناح يقوم أحياناً بهجمات إرهابية ضد الآخر(25). لقد أبرز حافظ أسد الانشقاق بينهما بالتحالف الوثيق الذي أقامه مع عدو العراق في حرب الخليج وفي قرار سورية لعب دور عسكري نشط في التحالف الذي طرد العراقيين من الكويت عام 1991. ودعم سورية للكويت أنهى أيضاً ابتعاده الطويل عن دول الخليج، التي دعمت العراق بقوة في حرب 1988-1990 ضد إيران والتي اغتاظت لارتداد دولة هامة مثل سورية والالتحاق بالمخيم الإيراني. والعون الخليجي لدمشق الذي جف في الفترة 1980-1988 أُعيد جريانه بمبالغ كريمة في أوائل التسعينات.

الاقتصاد

تبقى سورية بلداً زراعياً في الأساس. ورغم أن 65% من أرضها صحراء أو شبه صحراء، هناك هلال يمتد من دمشق في الجنوب مارّاً بحمص وحماه وحلب في الشمال ويميل شرقاً بموازاة الحدود التركية.ويحصل على كمية كافية للزراعة من مياه الأمطار. أما المحصول الأهم فهو من القطن، بخاصة في وادي الفرات، ثم القمح والشعير، في سهول الوسط والجنوب، والفواكه والخضار في غوط دمشق، والجبال الشمالية الغربية. وتربية المواشي من خراف وماعز مهمة في المناطق شبه الصحراوية. ورغم عقود عدّة من هجرة الريف الواسعة للمدن بخاصة مدينتي دمشق وحلب، كان نصف سكان سورية عام (2001)، (البالغ 16,7 مليون نسمة) يسكنون في الريف، وفي عام (2000)، كان

المزارعون يشكلون 32% من اليد العاملة، والزراعة تشكل 25% من الناتج المحلي العام. (G.D.P)(26). ولم تنجح الجهود لتوطيد الإنتاج الزراعي واستقرار الدخل في الريف، بتوسيع المساحات المروية، إلا جزئياً. ويبقى الاقتصاد الزراعي مُعرضاً بشدّة لموجات الجفاف والقحط.

وفي استعراض الغِنىَ الزراعي وتنوعه في سورية تبقى صناعة النسيج والمنتوجات الغذائية أهم قطاعات الصناعة. ولقد بُذلت جهود كثيرة لتنمية الصناعات البديلة عن الاستيراد، إلا أن التقدم في هذا المضمار-كان محدوداً وفي عام2000، كانت نسبة القوة العاملة في الصناعة والتعدين-والإحصاءات الرسمية تمزجهما معاً- 13.1% من مجموع القوه العامله وتمثل فقط 30% من الناتج المحلي العامG DP. وبمعزل عن قطاع النفط العظيم الأهمية، يشكل التعدين في الفوسفات أهم النشاطات التعدينيه وهي التي بدأت عام 1971 في (خنيفس) في المناطق الصحراوية المجاورة لمدينة تدمر-المركز الأثري القديم شرق مدينة حمص. وكرجع صدى للأهمية التقليدية للتجارة في هذا البلد الواقع على مفترق الطرق بين قارات آسيا وأفريقيا وأوربا تشكلت القوة العاملة في المؤسسات التجارية من فنادق ومطاعم وتجارة الجملة والمفرّق، عام 2000/ 14.5% من مجموع القوه العامله ومثلت 15% من الإنتاج المحلي العام، بينما مثلت في قطاع النقل والمواصلات 13% من الناتج المحلي العام 5.3% من مجموع القوه العاملة. ومثل قطاع التشييد و الإعمار قوه عامله تبلغ نسبتها 12.4% عاكساً استمرار التوسع المديني مع أن هذا القطاع لم يسهم بأكثر من 3% من الناتج المحلي العام. وذكرت الإحصاءات الرسمية نفسها أن 22.7% من القوه العامله كانت تشتغل في نشاطات سمتها (خدمات أخرى) أي هذا القطاع (الوظائف الحكومية) مع أن(27) الناتج المحلي العام كان فقط 8% وهذا يعكس قطاعاً غير منتج-بالأصل-رغم ترهله بالتوسع الوظيفي.

وأهم التغيرات البنيوية في الاقتصاد، غير النمو الهائل في الإدارة العامة خلال حكم حافظ الأسد كان الزيادة في استخراج البترول بعد التوسع في حقول بترولية جديدة في وادي الفرات خلال الثمانينات. ففي أوائل السبعينات كانت سورية تنتج (120.000) برميل يومياً من النوعية

المتدنية من حقول في الشمال الشرقي. وفي عام 1983 صار الإنتاج- اليومي- (580.000) برميل أكثره من النوعية الجيدة من حقول جديدة، وحديثاً نزلت كمية الإنتاج إلى (530.000) برميل في اليوم. والدخل من البترول في السنوات الأخيرة كان يوازي 60% إلى 70% من دخل الصادرات وشكّل 40% إلى 50% من ميزانية الدولة.

والمال الذي يبعثه السوريون العاملون في الخارج-بخاصة في الخليج- وفي البلد المجاور لبنان هو عنصر هام أيضاً في الاقتصاد رغم إنه عرضة للدورات الاقتصادية للبلاد التي تستضيف العمال السوريين.

ولقد استفاد الاقتصاد السوري من المنافع المالية التي تحولت إلى سورية بسبب نفوذها الإقليمي ومواجهتها لإسرائيل. فلقد ربح الأسد (kudos) بركة الشارع العربي كما يقال في هذه المنطقة لأنه رفض الرضوخ وقبول أي حلّ غير عادل مع إسرائيل، لأنه أصرّ على بناء آلة عسكرية ورغم أنها لن تكون أبداً قادرة ولو جزئياً على هزيمة إسرائيل، إلا إنها كانت معقولة بما يكفي ليحسب لها حساب وكانت قادرة بالتأكيد على فرض إرادة سورية في لبنان.

والمتاجرة بهذه القوة العسكرية ومن ثم بالنفوذ السياسي المصاحب لها مكّن دمشق من استلام أسلحة وعتاد عسكري ببلايين الدولارات من الكتلة السوفيتية، ومئات ملايين الدولارات من المنح والقروض الميّسرة من دول الخليج. والمسألة إن العون كان سياسياً لذا كان خاضعاً للتقلبات والأهواء في العلاقات الإقليمية والدولية. ومنذ انهيار الشيوعية بدأت روسيا في الضغط على دمشق لدفع ما قيمته تقديراً، 11 إلى 12 بليون دولار من الديون العسكرية التي تجب على دمشق لموسكو، والتي لم تتوقع دمشق إن عليها دفعها. والمساعدة من الخليج تناقصت بعد تدخل سورية الأول في لبنان عام 1976 ثم تناقصت أكثر عندما انحاز أسد لإيران في الحرب العراقية الإيرانية ما بين 1980-1988. ثم فتحت صنبورة المساعدات الخليجية مرة أخرى عندما اشتركت سورية بالتآلف الذي تشكل بعدما اجتاحت بغداد دولة الكويت عام 1990 والعون الخارجي بالإضافة لمداخيل من الحقول البترولية الجديدة في وادي الفرات لم تكن أبداً كافيه

لإقلاع النمو المستمر للاقتصاد في سورية؛ لقد ساعدت هذه المعلومات والمداخيل النظام على إيقاف الانهيار الاقتصادي فقط فيما هو -أي النظام- يترنح منتقلاً من أزمة إلى أخرى.

وأغلب ما كسبته سورية اقتصادياً في العقود الأخيرة محاه النمو السكاني السريع. وما بين عام 1970-1980 توسع الاقتصاد بوتيرة أسرع من النمو السكاني والناتج المحلي العام (مُعَبّراً عنه بأسعار عام 1995 لإزالة أثر التضخم المالي) وصل (42853) ليرة سورية عام 1980(28). وبعد ذلك استنقع الاقتصاد، وبوصول عام 1990 لانحدار الناتج المحلي العام الحقيقي بالنسبة للفرد إلى (32.145) ليرة سورية. وبعد تحسن قليل أصبح في النصف الأول من عقد التسعينات 41779 ليرة سورية (عام 1996) ثم تباطأ النمو بعد ذلك التاريخ وفي عام 2000 نزل الناتج المحلي العام الحقيقي بالنسبة للفرد إلى (40844) ليرة سورية أي بهبوط بنسبة 5% تقريباً عما كان عليه قبل عقدين من الزمان. وبالأسعار الحالية أصبح الرقم عام 2000 (54941) ليرة سورية أي (1.186) دولاراً أميركياً.

الاستياء وعدم رضي الناس في أواخر السبعينات أثاره الهبوط الاقتصادي الذي تزايد في الثمانينات وهناك أسباب عدّة لذلك الهبوط. ففي الثمانينات انهارت أسعار البترول ونتج عن هبوط سوّية المعونات من الدول البترولية (التي لم تسر أيضاً بمواقف الأسد السياسية كما ذكرنا أعلاه)، فهبطت أيضاً تدريجياً المبالغ التي حولها السوريون للأهل في سورية بسبب تسريحهم من أعمالهم وجفت كذلك المساعدات من الدول الغربية للتورط السوري في الإرهاب العالمي. وفي نفس الوقت أصاب سورية سلسلة من سنوات الجفاف والقحط ضربت القطاع الزراعي الهام فاضطرت سورية للاستيراد الكبير للمواد الغذائية الغالية الثمن وهذا ما زاد أزمة القطع النادر التي نضبت أيضاً مصادره. وتفاقم الوضع لدرجة خطيرة بسبب نظام الاقتصاد المركزي وسيطرة الدولة عليه. وأجبر المزارعون على بيع محاصيلهم للدولة بأسعار زهيدة وهذا لم يشجع المزارعين على تحسين سوية الإنتاج والشركات التي تديرها الدولة زاد

عدد موظفيها عن اللزوم وضعف إنتاجها كماً ونوعاً فلم تستطع تسويق إنتاجها الرديء خارج سورية. رغم احتكارها في الغالب للتسويق. وكانت عملياتها مشلولة إلى حد ما في العوائق التي عرقلت تأمين المواد الأولية وشح أو قلة المخصصات المالية.

والإداريون كانوا في الغالب من الموالين سياسياً، وغير المدربين إدارياً ولا يصلحون كفاءة لملء مراكزهم. والذين كانوا يشرفون على هذه المجزرة الاقتصادية الواسعة هم البيروقراط بدون حوافز ولا حماسة للعمل وكان آمن طريق لهم هو أن يبذلوا أقل جهد ممكن حيث المبادرات والاجتهادات الشخصية قد تكون خطرة بخاصة إذا كانت إيجابية.

وبالنسبة لحافظ الأسد كان الاقتصاد دائماً ثانوياً في اهتماماته. اللحظات الكبرى عنده كانت السياسات العُليا: الصراع مع إسرائيل، لبنان، العلاقات مع الدول الإقليمية وأعلى الاهتمامات عنده كان استقرار النظام. إلا إنه لم يستطع هو شخصياً، تجاهل الهبوط الاقتصادي في الثمانينات والاستياء-الشعبي-الذي أثاره. وكان رده الآني المراوحه ما بين الحد من المصروفات وتقييد الاستيراد والتي خُفف تأثيرها بانتشار التهريب بشكل واسع تحت إدارة وإشراف بعض الشخصيات الحكومية. وفي عام 1985 نُقل عن دوائر الجمارك سجلات تشير إن عدد المهربين في البلد قارب الخمسين ألفاً (50.000). والاحتمال إن أكثر من عشرة آلاف منهم أصبحوا من أصحاب الملايين(29).

وفي تقرير كتبه اقتصاديون عام 1987 ذُكر أن الاقتصاد غير الرسمي (أي غير الشرعي وتجارة التهريب بمعنى أدق)، ربما تُشكل أكثر بكثير من 30% من الناتج المحلي العام(30). والعمليات التجارية غير المسجلة على هذا المستوى العالي تعني أن الأرقام الرسمية-بما فيها ما أنقله في هذا الكتاب-هي مؤشرات فقط. ولقد سجّل المؤرخ العربي (حنا بطاطو) الحادثة التالية: لما أشار أحد المندوبين في المؤتمر القطري لحزب البعث عام 1985، إلى السوق السوداء في لبنان وطالب بمنعها قانونياً، وقفت سيدة بعثيه وقالت بدهشة كيف يمكن منع هذه السوق، وكل الحاضرين يغتنون منها وكان ردة فعل الأسد "قهقهة عالية"(31).

وكان النظام واقعياً إلى أبعد الحدود مع ذلك، واتخذ خطوات حذرة للتخلص من أبشع مظاهر الاقتصاد الموجه ومشى خطوات في اتجاه الحرية الاقتصادية والمالية، بما في ذلك بعض التشجيع للقطاع الخاص. فرفعت أسعار المحصول الزراعي وقدمت الحوافز لتشجيع الاستثمارات الخاصة بدءاً من قطاع السياحة والزراعة وبعد ذلك وصلت حتى إلى القطاعات الإستراتيجية في مجال توليد الطاقة.وطلعوا بنظام تبادل العملات الأجنبية فكان لليرة السورية ثلاثة أسعار مختلفة، لم يكن أي منها على علاقة بالقيمة الحقيقية للعملة كما تُصرف في السوق السوداء المزدهرة، معتمدين على نوع عملية التبديل، ثم أُلغي هذا النظام تدريجياً. ومع ذلك وفي أواخر عام 2000 فقط اتخذت خطوات لخلق نظام مصرفي حديث. (راجع الفصل التاسع). وهذا الانفتاح الحذر المتثاقل تحت ضغط الظروف السائدة، وليس جزءاً من إستراتيجية شاملة، لم يؤدِ إلى تراجع في الدور التوجيهي للدولة. وحتى المقاولين في القطاع الخاص-وبعضهم جمع أموالاً طائلة يدينون بنجاحهم-وثرواتهم-لوصاية شخصيات متنفذة هامة في النظام.

وهذا ليس نجاحاً باهراً لقوى السوق. بل هي طريقة تُستغل بها القطاعات الخاصة لتغطية أسوأ خطايا و(لخَبْطَات) النظام.

بقيت الحالة الاقتصادية في التسعينات غير مُرضية ولكنها لم تكن بمستوى سوء الحالة في العقد السابق. فلقد لعب الانفتاح دوره وكذلك توسع استخراج النفط وعادت المساعدات العربية-الخليجية- في أوائل التسعينات بعد اشتراك سورية العسكري في الائتلاف ضد العراق خلال أزمة الكويت عام 1990-1991 وأصبح الآن النقاش عن مدى وسرعة تحرير الاقتصاد.

كان لسورية دائماً الحافز لاستعادة الجولان المحتل وكان على رأس قائمة أجندتها منذ خسرته عام 1967. وكان رفض النظام الحاكم التفكير في اتفاقية سلام قبل الانسحاب الإسرائيلي الكامل منه يحظى بتأييد واسع من الشعب السوري. كذلك كان موقفه من نجاح الدولة في الحفاظ على استقلالها السياسي والاقتصادي وكثير من المشاريع السياسية والعسكرية الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة تعثرت وسقطت لمعارضة دمشق لها.

ومشاريع التقشف وإعادة الصياغة البنيوية، لصندوق النقد الدولي ليست من أجل سورية (حتى التأثير الواقع على الانفتاح التدريجي في العقد الفائت، لم يُغير الحال كثيراً عن موقفها السابق.) ورغم استفادة دمشق- مادياً- من مواقفها الإستراتيجية، إلا أن استقلالية السياسة الخارجية لا تُعين تماماً العامل، المياوم غير الماهر الذي يناضل طويلا كل يوم واقفاً في صف طويل لشراء خبز يومه، والموظف الصغير الزهيد الأجر في شركة مؤممة الذي يحتاج دخل عمل إضافي آخر في المساء ليجمع ما يكفي لقوت يومه، لا يهمه كثيراً نجاح سورية في إدارة الحرب الأهلية بلبنان. فالعمل اليومي للغالبية الساحقة من السوريين هو نضال شاق. والمشاعر الوطنية لا يمكنها دفع الفواتير.

والإصلاح الاقتصادي هو أول وأكبر التحديات التي تواجه بشار الأسد، والأوضاع تتزايد حدة كل يوم. لقد نزلت نسبة النمو السكاني من أكثر من 3% سنوياً إلى أقل من 2.6% عام 1996 و2.5% في العام /2000/(32) ويدخل سوق العمل كل سنة على الأقل (200.000-250.000) طالب عمل. وسوق العمل به بطالة تبلغ نسبتها رسمياً 11.2%(33)، إلا أنها في الواقع (23%-30%). والكابوس المزعج للسلطات هو أن أكثر العاطلين المستاءين يحملون فكراً إسلامياً، قد ينقلبون إلى العنف في احتجاجهم في الشوارع وقد يهزون (أساس) النظام نفسه. والمعضلة الأساسية هي أن الاقتصاد يستعمل في نفس الوقت، كوسيلة سياسية للضبط والوصاية. وانحراف صحة الاقتصاد شديد لدرجة لا تنفع معها محاولات ترقيع لهواة بدون خبرة. والإصلاح الجذري الغربي يستدعي بالتأكيد تسريح عشرات ألوف البيروقراطيين وغيرهم من عمال القطاع العام يعني في الواقع تفكيك نظام كان لعقود جزءاً لا يتجزأ من الحزب الحاكم. وأي مشروع من هذا القبيل سيواجه معارضة شرسة من الأشخاص المهمين في الجيش وأجهزة الأمن الذين يريدون الدفاع عن امتيازاتهم بالطريقة التي حصلوا عليها ابتداءً: بالقوة الغاشمة. ويتهدد بذلك (الاستقرار)... الضروري لسورية. إنها نفس المعضلة التي واجهها المسئولون في الكتلة الشرقية السوفيتية السابقة لدى انهيار الشيوعية.

وصعود بشار الأسد إلى الرئاسة في تموز عام 2000 جاء بتغيير للجو السياسي مما شجع الأنتلجنسيا على المطالبة بإصلاح للجذور والفروع وقرن تحليلهم بوضوح الأزمة الاقتصادية بغياب الديموقراطية وحقوق الإنسان وحُكم القانون. وحركة المجتمع المدني تعيد إلى الأذهان حركات مشابهة في بلاد الكتلة السوفيتية عندما كانت الشيوعية تلفظ أنفاسها الأخيرة. ورغم إنها أي حركة المجتمع المدني لم تُثر أي تحدّ مباشر للنظام، الذي قمعها بشدة... بعد تردد أولاً، إلا إنها ذكرت السوريين أن هناك بدائل للقوة الغاشمة والتخويف في أُسس الحياة السياسية. وباعتدالها وليبراليتها وإنسانيتها فقط كانت الحركة أكثر خدمةً للشعب والمواطنين من أي شيء آخر قد يقدمه النظام.

(*) ملاحظة المعرب: وبإذن ومباركة أميركا وإسرائيل

۞۞۞

الفصل الثاني
ربيع دمشق

قيام حركة المجتمع المدني

بدا رياض سيف أصغر من عمره الحقيقي -56 عاماً- إلا أن آثار الإجهاد لا زالت ظاهرة على محياه فعيناه ذات اللون البني العميق والذي تؤطّر جفونهما هالة حمراء... في لمعانها بعض حذرٍ من ملاحقه. وطيلة فترة مقابلتنا في مكتبة بقلب دمشق، وكان يجلس بصورة غير مريحة على حافة الكرسي يدّخن باستمرار مقصود: "كلنا رأي واحد"، مؤكداً، بعد أن سحب نفساً عميقاً من لفافته (الحمراء) وهي إنتاج محلي واسع الانتشار، بين العامة". نريد، كحد أدنى خلق دولة الحق والقانون حيث يتمتع كل مواطن سوري بحقوق متساوية. ولكل مواطن فرص متساوية عادلة للتنافس ولكي نصل إلى هذه الحال نريد العناصر الأساسية البديهية للديمقراطية: انتخابات حرة، برلمان مستقل، محاكم مستقلة إعلام حرّ ومجتمع مدني بمنظماته غير الحكومية الرسمية[1]، ورياض سيف الذي أصبح أكبر شوكة "في جنب النظام الحاكم أكد أن سورية الحديثة "يجب أن تعكس ثقافتها الذاتية" لا أريدها نسخة عن أي ديمقراطية أخرى، إلا أنه كان مصرّاً، "إن هذه القواعد هي عالمية". فالانتخابات الحرة مثلاً، لا يستطيع أحد القول أن الديمقراطية لا تستلزم مثل هذه الانتخابات".

كان سيف مرة، أحد عصاميي رجال الأعمال الموسرين وكانت صناعته المحلية تنتج أصنافاً رفيعة الجودة نادرة المستوى، فعاقبته الدولة وأشهر إفلاسه ثم اعتقلته بعد وقت قصير من مقابلتي له. ولقد انتخب

للبرلمان كمستقل في قائمة دمشق عام 1994، وأعيد انتخابه مرة ثانية لأربع سنوات أخرى عام 1998، رغم أن السلطات قد عقدت العزم على محاربته بإثارة حملة لتشويه سمعته. ولقد ذكرت قبلاً أن وزارة الإعلام حاولت إقناعي بعدم مقابلته على أساس أنه فاسد ولا يمثل إلا نفسه".أنا العدو الأول"، قال لي ضاحكاً "يريدون عزلي بأقصى ما يستطيعون".
سيف هو ابن نجّار من الطبقة العاملة في حيّ الميدان بدمشق، ولقد حصل على عمل بنصف دوام في أحد معامل الألبسة عام 1959. وعام 1963 أسس مع إخوته معملاً صغيراً توّسع بعد ذلك ليصبح أحد أكبر معامل صناعة الثياب، يعمل فيه (1400) موظف وكانت شركة (أديداس Adidas) العالمية المتعددة الجنسية أكبر زبون له. وعندما دخل البرلمان لم يظهر أية مراعاة للنظام الحاكم وأدان بصورة متكررة سوء إدارة النظام للاقتصاد وللعديد من نواقصها وعيوبها. وكانت ردة فعل النظام الحاكم باتهامه رسمياً بالتهرب من دفع ملايين الليرات السورية كضرائب... متأخرة عليه، وكانت نتيجة هذه الملاحقة الشيطانية إفلاسه. ولقد تسلح النظام في ملاحقته بتهمة أنه "فاسد" -بتهمة مضحكة، من نظام فاسد- وحاولت السلطات وفشلت في منع انتخابه للبرلمان مرة ثانية في عام 1998.

رئيس جديد... ومزاج جديد

في الشهور الأخيرة من رئاسة حافظ الأسد وفيما كان يحضّر بشار بصورة علنية متنامية للخلافة، كانت أجواء الشدة في سورة قد خفت، وتحرك النظام الحكم باتجاه تبديد النقد الشعبي الساخر له بالسماح بنقاش أوسع رغم تحديد أفق هذا النقد بصورة واضحة. فأساسيات النظام بقيت من المواضيع المحرمة إلا أن بعض أوجه العمل سمح بمناقشتها مثلاً: عدم فاعلية البيروقراطية كان مجال النقاش في أجهزة الإعلام وخارجها. الاقتصاد والسير نحو الليبرالية صارا ميداناً واسعاً للنقاش المقبول.

بشار الذي كان لقبه الرسمي قبل عام 2000م رئيس جمعية الحاسوب السورية، فقط، مثل أخيه الراحل باسل عندما كان يرتّب لاستلام السلطة من والده، -كان يقْرن شخصه بالمزاج الجديد حيث أتى بشباب أكثر دينامية إلى الواجهة متزعماً- رغم كون الأمر مسخرة إلى حدٍ ما – حملة مكافحة الفساد تماما كما فعل باسل أيضا"نحن نحتاج للتغيير"هكذا صرّح لجريدة (الحياة) القومية العربية في آذار من ذلك العام. "نحتاجه اليوم أكثر من أي وقت آخر"[2].

يوم مات الرئيس في 10 حزيران عام 2000م كانت الآمال كبيرة بأن سورية قد تكون على حافة تغيرات ليبرالية سياسية واقتصادية ضخمة. وفي خطابه الافتتاحي للبرلمان في 17 تموز لم يطفئ مشعل هذه الآمال مع أنه بنفس الوقت،لم يقدم شيئاً كثيراً ملموساً في هذا الموضوع.

وركّز على أن واجبه هو العمل على استمرارية سياسات الزعيم الخالد الراحل. وأكد أن والده حضّر لنا أرضاً صلبة وأساساً ثابتاً، وتقليداً كبيراً من المبادئ والقيم! التي دافع عنها وتمسك بها حتى وفاته، بالإضافة إلى البنية التحتية التي أرساها والانجازات الكبيرة التي تمكن من تحقيقها في سائر أمور الحياة في أرجاء وطننا، مما مكننا من السير نحو المستقبل المرغوب بقوة وثقة.

ومع ذلك دعا بشار إلى تطبيق أفكار –خلاّقة- في معالجة مشاكل سورية وأشار إلى الحاجة الملحة للنقد البناء.

وأعلن دعمه "للشفافية" و"المحاسبة" وأبرز الحاجة لاستراتيجيات اجتماعية واقتصادية وعلمية وغيرها والتي تعزز التنمية والصمود.

وفي نفس الوقت أشار إلى أنه ليس ليبرالياً ديمقراطيا، وأن أقصى ما يطمح إليه هو نوع من إعادة تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية. المحتضرة "إلى أي حد من ديمقراطية تساءل؟ هل الأمر في الانتخابات، وحرية الصحافة أو حرية الكلمة أو في الحريات والحقوق الأخرى؟ أقول أنه ليس في كل ما ذكرت". جزم بشكل بيّن أن هذه الحقوق ليست هي الديمقراطية... بل هي مجرد ممارسات ديمقراطية ونتاج الديمقراطية"، وجادل بشار بأسلوب مبهم إلى حدٍ ما، أن كل هذه مبنية على تفكير

ديمقراطي، وهذا التفكير يستند على قبول الرأي الآخر". وتابع: أنه شارع باتجاهين: الديمقراطية هي واجب يلزم أن نقوم به نحو الآخرين قبل أن يكون حقا من حقوقنا المشروعة(!) وفي رفض واضح للديمقراطية على النمط الغربي، أعلن بشار أنه لا يجب أن نطبّق على أنفسنا ديمقراطية الآخرين. فالديمقراطية الغربية هي حاصل تاريخ طويل، يجب أن يكون لنا تجربتنا الديمقراطية التي تنبع من تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا".

وتابع... واصفا الجبهة الوطنية التقدمية "بأنها نموذج ديمقراطي نشأ من تجربتنا"، وأكد أنه صار من الضروري أن ننمي معادلتها الوظيفية بشكل تستطيع معه الاستجابة لحاجات التنمية".

ويبقى بعض السوريين متشككين بشدة بهذا الكلام والكاتب المحلل السياسي المقيم في باريس صبحي حديدي وهو المثقف الماركسي الواسع الاطلاع من بلدة القامشلي في الشمال الشرقي لسورية، الذي ذهب إلى المنفى عام 1987، بعد أن عانى من وطأة النظام الحاكم الشديدة وسجونه، أقول انتقد حديدي بشار الأسد لإقامته "حركة تصحيحية - موديل ثاني"، وإذا بدا أن سورية مستقرة فبسبب أن لا شيء يتحرك فيها على الإطلاق، ولا شيء يتغير فيها –كذلك– "ليس هناك هجمات على (الدينوصور) لذا ليس هناك مقاومة من الدينوصور"[3]. وسخر حديدي من خطط (لتقويم) الجبهة الوطنية التقدمية قائلاً إن الرئيس الجديد وجد إنه من المناسب تجاهل ما يعرفه كل مواطن سوري بالغ: إن هذه الجبهة كانت منذ إنشائها ابتداءً، جسماً ميتاً واستمر في التفسخ... ناشراً بذلك نتناً لا يطاق منذ ذلك الحين".

ولاحظ مضيفاً، "إن الحاجة لإعادة تفعيل الجبهة الوطنية التقدمية هو ما كان يقوله تماماً الأسد (الأول) في كلمته الانتخابية بعد إعادة انتخابه خلال السنوات الثلاثين لاستلامه السلطة، وأكثر الذين أرادوا التغيير، مع ذلك، تشجعوا بكلمة بشار الافتتاحية. ولقد خاب ظنهم لفشل بشار في تقديم شيء أكثر من عملية ترقيع النظام القائم، إلا إنهم فهموا أن يديه مكبّلتان بإلزامات النظام نفسه، والحاجة للتأكد من ولاء كبار رجال النظام في الجيش وأجهزة الأمن الذين ستعتمد عليهم الرئاسة. كان هناك شعور واسع

الانتشار -شجعه صورة بشار التي حرص على الظهور بها قبل موت أبيه- والتي أوحت أنه يفضل، شخصياً، تغييرات جذرية أكثر بكثير. وبتسلمه الرئاسة – أو بتعبير أدق، بموت والده أخذ نشطاء المجتمع المدني زمام المبادرة.

حركة المجتمع المدني:

"بدأت الحركة بعد ساعات فقط من موت الأسد"، هكذا قال صبحي حديدي، "ولم تكن في سورية فقط، لقد تشجع الناس للكلام بصوت مرتفع في لبنان وأماكن أخرى في الشرق الأوسط، حيثما كان هناك ارتباط بسورية. لقد أحس الناس أن الرجل القوي قد مات ولدينا الآن... فرصة"[4].

زرعت البذرة الأولى لحركة المجتمع المدني في سورية قبل ذلك في 28 أيار عام 2000م خلال اجتماع في دمشق بمنزل المخرج السينمائي نبيل المالح. ونظم الاجتماع الكاتب والمعارض القديم ذو الستين من العمر، ميشيل كيلو الذي سجن من عام 1980 إلى 1983 في ذروة التمرد الشامل الذي عمّ البلد على النظام الحاكم. وضم الاجتماع الشاعر والكاتب عادل محمود والمخرج السينمائي محمد القارصلي. وكان موضوع الاجتماع: "كيف يمكننا إحياء الحركة الثقافية والديمقراطية في سورية؟"... كما يتذكر ميشيل كيلو. كان الاجتماع هو افتتاح لحركة المجتمع المدني في سورية"[5].

واستمرت هذه المجموعة في لقاءات غير رسمية إلى أن أعلنت عن نفسها رسمياً كمجلس تأسيسي للحركة التي أطلق عليها اسم (لجان إحياء المجتمع المدني في سورية).

"كان لدينا خياران" كما يتذكر ميشيل كيلو، وكان يتكلم عن الموضوع في بيته المليء بالكتب في شرق دمشق قرب ساحة التحرير وعلى مقربة أيضاً من مسجد الفردوس ومركز رئاسة أركان المخابرات الجوية البشعة المنظر. وكان بإمكاننا العمل كصفوة ونؤسس حزبا سياسيا جديداً. أو العمل بطريقة أخرى نقدم المعرفة والأفكار والتجارب والآراء والعواطف إلى

(ذلك الجزء) من المجتمع الذي هو الآن خارج السياسة: للمساعدة على استعادة المجتمع السياسي لدوره من خلال خطة ثقافية نقدمها له".

ليس هناك أنموذج طبقي لتحليل سياسي يناسب الدول الصناعية، يمكن تطبيقه في سورية، على حد قول (كيلو)؛ ليس هناك برجوازية حقيقية ولا كتلة من الطبقة العاملة، "والقوة الاجتماعية الوحيدة القادرة على تطبيق برنامج سياسي هي الطبقة الوسطى"، والتي استولى عليها الجيش (راجع الفصل الرابع)، واستبعدها عن لعب أي دور سياسي فاعل. ويضيف (كيلو): "إذا لم تلعب الطبقة الوسطى دوراً فاعلا في الحياة السياسية، فلن يلعب المجتمع أيضاً أي دور. وكل مشروع سياسي لمواجهة النظام الحاكم يجب أن ينشأ من الطبقة الوسطى أو بعض مجموعات من هذه الطبقة الذين يهتمون بموضوع الديمقراطية بخاصة. ويجب التركيز على تنشيط هذه المجموعات كالمحامين والمثقفين والطلاب "لأن هؤلاء هم الذين يستطيعون نقل الأفكار عن الديمقراطية والحرية في المجتمع". وتطلع رفاق (كيلو) نحو إنشاء لجان على كافة المستويات: المهنية وغيرها التي تربط المشاكل الخاصة بكل قطاع بالمشكلة السياسية العامة".فالمحامون مثلاً، يسعون لدمج المشاكل التي يواجهونها: تدخل جهاز الأمن بالقضاء، وظلم بعض القوانين المطبقة، في برنامج ديمقراطي شامل".

ولقد ذكرني (كيلو) وأصله من مدينة اللاذقية الساحلية، أن "ربيع دمشق" في النصف الثاني من عام 2000م كان استثنائياً، إلا أن النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان لمثقفي سورية بدأ قبل ذلك التاريخ بسنوات عدة، وكان هناك ربيع سابق له في أواخر السبعينات بموازاة التمرد المسلح ضد النظام الذي قام به الإخوان المسلمون. كان (كيلو) في السجن من عام 1980 – إلى 1983 ثم نفي بالقوة بعد ذلك، ولقد ذكر رئيس مكتب جريدة (الحياة) في دمشق الواسعة الاطلاع، الموضوع نفسه كما يلي: "في أواخر السبعينات، وأوائل الثمانينات كان هناك وضع مشابه" تماماً في الحوار بين السلطات والمعارضة (نائب الرئيس نفسه – عهد عبد الحليم خدام ولقاءاته مع المثقفين في جامعة دمشق، حاولنا تفعيل

المجتمع المدني وكان هناك مقالات شديدة في الإعلام الرسمي ضد المثقفين. وفي النهاية أوقفت كل هذه الحركة"[6].

رياض سيف، الذي كانت له سمعة تستحقه تماماً كناقد صريح جريء للنظام، كانت علاقاته حميمة مع مجموعة (كيلو) وكان يحضر اجتماعاتهم في آب وأيلول عام 2000م. وبينما كان (كيلو) ورفاقه يتطلعون إلى حركة سياسية ثقافية، كان (سيف) يفضل حملة سياسية أكثر علنية والتي يمكنها أن تجذب الدعم من الإصلاحيين داخل النظام. ولقد التقت مجموعات عدة من المثقفين بصورة غير رسمية وعلى فترات لسنين عديدة لنقاشات حذرة لمواضيع نصف سياسية. ولكن في تموز عام 2000 أطلق سيف مجموعة نقاش سياسي بامتياز على شكل منتدى في مكتبه في عمارة قديمة قرب جسر فكتوريا في قلب دمشق على مرمى حجر من وزارة الداخلية".ومنذ بداية تموز 2000م جمعنا حوالي عشرين من المثقفين في مكتبي للقاء كل نهار أحد. والتقينا هنا حتى نهاية آب" قال سيف "وكان هذا أول منتدى للمجتمع المدني في سورية"[7].

في أواخر آب عام 2000م أصدر، مع رفاقه، بياناً على شكل اقتراح لتشكيل جمعية تسمى أصدقاء المجتمع المدني في سورية". وأكد البيان على الحاجة "لإحياء مؤسسات المجتمع المدني وإنجاز توازن بين دورها ودور الدولة في إطار شراكة حقيقية بينها في سبيل المصلحة الوطنية العليا".

ولقد ركّز البيان – على أهمية حرية الرأي والتعبير واحترام الآراء الأخرى المتعارضة وعلى اشتراك الفرد المواطن – الفاعل والايجابي في الحياة العامة، وتبني لغة الحوار والنقد البناء والتطور السلمي لحل الخلافات فهذه كلها من أهم الأسس للمجتمع المدني". ويضيف البيان: " حكم القانون واستقلالية القضاء وإلغاء المحاكم الخاصة وقانون الطوارئ تشكل الأساس الصلب للمجتمع المدني".

وقانون الجمعيات في سورية رقم (39) يطلب من كل جمعية مدنية أن تؤمّن رخصة من وزارة الشؤون الاجتماعية".كنت أعلم أن إعطاء الرخصة أو الإذن هو قرار هام جداً لا يعطيه إلا شخص في مستوى عال

جداً "على حدّ قول (سيف)، لذا هتفت لنائب الرئيس عبد الحليم خدّام وقلت له "يجب أن نتحدث سوياً في أمر هام"، ولم يكن اللقاء مع خدام، وهو أحد التقليديين من الحرس القديم للنظام، جيداً: "لقد قدمت له تصريحنا بالأهداف" كما يذكر (سيف) فقال لي: "هذا انقلاب تريد تدمير النظام واستلام السلطة وهذا هو بيانكم رقم واحد" وفسّر لي (سيف) قائلاً: من الأمر المعروف جداً في سورية أن من يقوم بانقلاب يذيع رأساً في الإذاعة البيان رقم واحد، وأضاف سيف: كانت ردة فعل خدام ذات ردة فعل لواء – جنرال- مهم في البوليس السري وكان المسؤول عن هذا الموضوع والذي التقاه سيف في نفس اليوم. وآثر سيف عدم ذكر اسمه لي ولكن مصادر أخرى قالت لي أنه (بهجت سليمان) الرئيس –العلوي- للفرع الداخلي لأحد أهم وكالات المخابرات –الأساسية-(مديرالمخابرات العامةورئيسها)عملياً في دمشق.

وحسب قول إبراهيم حميدي، مدير مكتب جريدة الحياة في دمشق، فإن الاثنين خدام وسليمان أشارا على (سيف) بتأخير تشكيل جمعيته المخطط لها لأن سورية تدخل فترة إصلاحات وانفتاح في جميع الميادين وفي المستقبل القريب سيصدر قانون تشكيل الأحزاب السياسية. ثم قالا ل (سيف) بدل أن تقيم جمعية أو لجنة للمجتمع المدني، تستطيع حينها تأسيس حزب سياسي والآن يمكنك إقامة مناقشة عامة عن مبادئ وأولوية الحزب. وأضاف (حميدي) إنه رغم شكوكهما العميقة بمشاريع (سيف) أشار كلاهما أن هناك خطين أحمرين فقط:

"لا علاقات بالغربييّن ولا سرية، والانزعاج الذي شعر به بعض أطراف النظام الحاكم من الدعوات للديمقراطية ظهر للعيان أيضاً في ردّة الفعل على رسالة مفتوحة لبشّار الأسد من فيلسوف سوري بارز هو: انطوان المقدسي ونشر في جريدة الحياة في14آب، ليطالب بإصلاحات مماثلة. إذ ذكر المقدسي في الرسالة: أن وضع الشعب السوري يجب أن يتغير من (أتباع) إلى (مواطنين). وجاء الرد الرسمي سريعاً وألغي عقد عمل المقدسي مع وزارة الثقافة.

وفي كانون أول عام 2000م استلم المقدسي جائزة الأمير الهولندي (كلاوس) للثقافة والتنمية، و(كلاوس) هو زوج ملكة هولندا (بياتركس) وأنشئت الجائزة تخليداً لبلوغ الأمير... السبعين من العمر.

والغاية من هذا الصندوق هو تعزيز التفاعل بين الثقافة والتنمية. والمقدسي الذي ولد عام 1915 عندما كانت سورية ولاية من ولايات الدولة العثمانية نال هذه الجائزة لأنه اختط طرق تفكير جديدة في العالم العربي ولأنه استمر حتى اليوم في الدعوة للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وأثمرت أفكاره بأجيال من المثقفين. وكان المقدسي بالنسبة لكثيرين من بلده مرجعاً مهماً وحكيماً كبيراً. وهكذا وجدت وزارة الثقافة ان من المناسب تسريحه.

ومتشجعاً بما قاله خدام وسليمان اعتقد (سيف) أن خططه ليست بعيدة جداً عن النظام الحاكم فتابع نشاطاته: "قررت أن أفتح رأساً منتدى في منزلي مستفيداً من حصانتي كعضو في البرلمان. فدعوت الناس إلى بيتي – كل نهار أربعاء لدراسة موضوع المجتمع المدني. وكل أسبوع كان يقدم أحد الأساتذة محاضرة لمدة ساعة ثم تناقش هذه المحاضرة خلال ساعتين من الزمن. وكانت المحاضرة الأولى في أوائل أيلول لأنطوان مقدسي. وكان عدد الحاضرين يتراوح بين مئتين إلى مائتين وخمسين شخصاً". وأجهزة إعلام سورية التي تديرها الدولة تعمدت إهمال هذه التطورات".لقد تصرفت كما لو أننا غير موجودين" على حدّ تعبير (سيف). ولكن بالمقابل كانت أجهزة الإعلام العربية تعلن عن منتدى (سيف) للحوار الوطني بصورة واسعة وبخاصة في قناة الجزيرة الفضائية في قطر وعدد مشاهديها كبير في المنطقة. لذا كان كل السوريين مطلعين على ما كان يجري في ذلك المنتدى. وبعد ذلك في تشرين ثاني تقريباً، بدأت تظهر منتديات أخرى في دمشق ثم في مدن أخرى، كما يتذكر (سيف) وفجأة صارت منتديات المجتمع المدني في كل أنحاء سورية وليست فقط في دمشق، كما ذكر صبحي حديدي".كان هناك شعور بأن الحرية تتسع باستمرار (10) وخلال ستة أشهر من استلام بشار الأسد للرئاسة ظهرت مئات المنتديات أكثرها كانت تعقد في البيوت وكان الذين يحضرونها

يعرفون تماماً أن ردة فعل عنيفة من قبل السلطات لا يمكن استبعادها".وما أن جاء شهر كانون الثاني عام 2000 - إلا وأصبح موضوع المنتديات – موضة – وكل أسبوع تسمع إعلاناً عن افتتاح منتدى جديد". كما ذكر (سيف).

أهل ونسب المجتمع المدني:

ولعرض ماذا يعني المجتمع المدني للسوريين توجهت إلى جلال صادق العظم، أحد أبرز المفكرين في بلده، وكان أيضاً المثقف الذي دعم سلمان رشدي ضد فتوى آية الله الخميني وفي لقاء معه في منزله بالحي (الراقي) غرب ساحة المالكي، قرب القصر الرئاسي على سطح قاسيون المشرف على المدينة، فسّر لي العظم الموضوع: "عندما يذكر المجتمع المدني في الغرب أول ما يحضر للذهن أشياء كالنوادي والكنائس والجمعيات المدنية والنقابات المهنية والعمالية"(11). كان هذا بالتأكيد جزءا من معنى تعبير المجتمع المدني، وفي الحد الأقصى– ما نعتبره نحن من وجهة نظرنا حداً أقصى – تفتيت المجتمع الرأسمالي في الغرب، ويبدو طبيعياً أن يركز معنى المجتمع المدني هناك على أمور كالنوادي والجمعيات الأهلية غير الحكومية التي تجمع ذرات المجتمع، والتي تجمع الناس إلى بعضهم البعض". أما في سورية، بالمقابل، لم يكن هناك نقص في النوادي التقليدية، والجمعيات". حتى في بلد مثل سورية حيث حاولت الدولة ضبط كل مناحي الحياة في الجمعيات، بقي عدد من الجمعيات الخيرية والمنظمات المستقلة".ما ينقصنا نواحي أخرى، أي ما يسمونه في الغرب جمعيات حقوق الإنسان: أشياء مثل الحريات المدنية، استقلالية القضاء، بعض طرق العملية الديقراطية، بعض الاستقلال الذاتي للفرد وفكرة تساوي جميع المواطنين أمام القضاء".

وأكد (العظم): مع الوصل بالأفكار الأوروبية عن الديمقراطية، فإن لحركة المجتمع المدني في سورية أيضاً نسباً محلياً قوياً. وأول برنامج قوي لإدخال فكرة المواطنة التي تسمو على الإخلاص والولاء التقليدي للعائلة والدين طبق خلال حكم الأتراك العثمانيين في القرن التاسع عشر. وبدأت هذه العملية على يدي حاكم مصر آنذاك، محمد علي، حوالي عام

1830. وكانت هناك رغبة في (التحديث) أو (التعصير) لمواجهة التحديات التجارية والتقنية والعسكرية والضغوط الأوروبية. وهذا خط يعود أصلاً ل (البريسترويكا) العثمانية –التنظيمات- "وأنا أسمي هكذا -ما قام به غورباتشوف- التنظيمات الروسية، وأضاف، وما قام به العثمانيون منذ عام 1830 تقريباً (البيرسترويكا العثمانية). وأظن أنها كانت شيئاً يمكن تسميته بالمجتمع المدني مقارناً بما نسميه -أنا وغيري- بالعربية المجتمع (الأهلي) حيث العلاقات عضوية والولاءات عائلية وقبلية وما شابه ذلك".

في أوروبا جاء المجتمع المدني نتيجة مطالب من (تحت)... القاعدة – من الشعب- "أما بالنسبة للإصلاحات العثمانية وعملية التعصير – التغريب- فلقد جاءت من فوق -من الدولة- التي كانت تعتبر أيضاً نظاماً مسلماً، ومن الصفوة التي كانت تحكم الدولة. ومحمد على هو المثل الأول وفي أغلب البلاد العربية وبخاصة المركزية منها مثل سورية والعراق ومصر بقيت الدولة قوة للتعصير، وأدى هذا بالضرورة إلى تفتت متزايد للمجتمع الأهلي وقيام فكرة المواطنة والوطنية وغير ذلك.

والفرق بيننا وبين أوروبا أن العملية عندنا قامت بها الدولة من أجل (التعصير) التحديث – كستراتيجية للحياة والبقاء، بينما جاءت في أوروبا من... تحت.... من الناس" وبمعنى آخر زادت الدولة من نجاحاتها – عن الحد اللازم – "أظن الان، على الأقل في سورية، أن فكرة المواطنة والمجتمع المدني التي تشكلت بلغت حداً يمانع في وصاية الدولة –الطاغي-، مثلا أخذت الدولة على عاتقها تعليم كل فرد كيف يقرأ ويكتب. وهذا أمر حسن قامت به الدولة، ولكن الناس بدؤوا يقولون لها: كفى نرجوك كفّي عن فرض ما تريديننا أن نقرأ".

ويعي (العظم) أن الولاءات التقليدية في المجتمع الأهلي لا زالت قوية مؤثرة وهناك خطر من انفجار العنف إذا تراخت الدولة وخففت من قبضتها الحديدية على (أتباعها). وهذه نقطة نقاش ضمني ونزاع في سورية، كما أكد لي: "إن السلطات تذكّر من يعمل على نشر أفكار المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان، وغيرها، بحقيقة أن هذه

الولاءات التقليدية، قد تعود مجدداً لتفرض نفسها وقد تعود لأوضاع شبيهة بالسودان والجزائر ولبنان: والسلطة تستعمل هنا (التخويف) كعصا تضرب بها حركة المجتمع المدني وتجمد الوضع إلى حد ما، وتستمر هي في السلطة". وقال لي ونقاشنا معهم أننا نعرف قوة هذه الولاءات. وقلصنا من إمكانية سيطرتها –على السلطة– ولكن هدفنا هو تجاوزها بمحاولة تقوية نواحي حياتنا لنصبح مجتمعا مدنيا بالمعنى الحديث لهذا التعبير.

أي بمعنى آخر حيث تصبح (المواطنة) هي الصفة الحاسمة المقررة في مجتمعنا وليس الولاءات الدينية والقبلية". إذا لم نحاول بالتعاون مع السلطات لتجاوز الولاءات السابقة للمجتمع المدني فليس هناك أمل لنا وسنبقى أبداً مجتمعاً تمزقه القبلية والعشائرية والفئوية...إلخ. والطريق الوحيدة لإنقاذ الوضع هو في العمل الصعب لبناء مجتمع مدني بقدر الإمكان.

وكان جزء من الرد الرسمي على حركة المجتمع المدني هو في التأكيد على أن في سورية مجتمعاً مدنيا في الأصل يضم مجموعة من مؤسسات مثل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية ومنظمات الفتوة والمنظمات النسائية والجمعيات الإسلامية والمسيحية – وأغلب هذه المؤسسات تديرها الدولة، واستنكر –العظم– هذه العرقلة المقصودة مشيراً إلى أن الطريقة التي يناقشون بها "تجعل المجتمع القبلي مجتمعاً مدنياً، ويمكن – هكذا – لمجتمع العبيد أن يسمى: مجتمعا مدنيا. إنهم يثلمون الشفرة الحادة القاطعة للفكرة: ونحن نريد أن ندفع إلى الأمام في الحركة التي أنشأناها المجتمع ما قبل المدني إلى ما يشبه المجتمع المدني.

وعندما تقول أن كل المجتمع، في النهاية، هو مجتمع مدني تكون قد جردت الحد القاطع للحركة من فاعليته القاطعة".

بيان ال(99):

المعْلم الكبير في تاريخ حركة المجتمع المدني في سورية كان يوم 27 أيلول 2000م عندما نشرت جريدة الحياة بياناً موقعاً من 99 مثقفاً سورياً من المهنيين والفنانيين يطالبون بإنهاء حالة الأحكام العرفية التي أعلنت مع قيام النظام الحاكم منذ عام 1963، وبعفو عام عن جميع المعتقلين

والمنفيين السياسيين، وإقامة حكم القانون الذي يعترف بالتعددية السياسية والثقافية وحرية التجمع وحرية التغيير وحرية الصحافة –والإعلام– وتحرير الحياة العامة من القوانين المقيدة لها والمضايقة، ومن جميع أشكال الرقابة المفروضة عليها(راجع الملحق رقم 1) .

وبيان أل 99، كما عرف، أكد "أن لا إصلاح سواء أكان اقتصادياً أو إدارياً أو قضائياً يستطيع إنجاز الهدوء والاستقرار في البلاد مالم يكن مرافقاً للإصلاح السياسي المرغوب: وضمت لائحة الموقعين على البيان ميشيل كيلو، وأنطوان المقدسي، وأدونيس (أحد أشهر الشعراء العرب المعاصرين)، صادق جلال العظم، فارس الحلو، الكوميدي المشهور الذي يعيش في دمشق، عبد الله حنا، مؤرخ يعيش في دمشق الخبير برجال الحركة الوطنية السورية ورجالها في عهد الانتداب الفرنسي، خالد تاجا ممثل تلفزيوني معروف، سراب الأتاسي أكاديمية ابنة الراحل جمال الأتاسي، أحد كبار البعثيين السابقين الذي انشق عن الحزب ليتزعم جناحاً من الاتحاد الاشتراكي العربي (راجع الفصل 5).

ولقد صيغ البيان بعناية ليخفف من انزعاج النظام. لم يكن هناك طلب بالجملة لدمقْرَطَةِ المؤسسات السورية –كلها-. ولم يكن في البيان أي طعم عقائدي، لاتهجّم على الطريقة التي وصل بها بشار الأسد إلى السلطة. ولم يسجل على أي من الموقعين نشاطات مناوئة للنظام سابقاً، لذا لم يترك مجالا للسلطات لإدانة الموقعين على أنهم "أعداء الدولة" أو "عملاء إسرائيل" أما الرد الرسمي فكان ببساطة إهمال البيان، ولم يظهر أي خبر عنه في أجهزة الإعلام المؤممة، والصحف الأجنبية التي نشرت خبره منعت من دخول سورية.

ولكن في النصف الثاني من عام 2000م اتخذت السلطات سلسلة خطوات بدت أنها رد على الصخب المتنامي لدعوات الإصلاح. ففي حزيران وتموز أطلقت سراح العشرات من المعتقلين السياسيين الإسلاميين واليساريين، وكان أغلبهم من جماعة الإخوان المسلمين المحظورة التي واجهت علناً النظام الحاكم في أوائل الثمانينات، ومن أعضاء حزب العمل الشيوعي.

وفي 15 تشرين الثاني أصدر الأسد مرسوماً يقضي بإطلاق سراح (600) سجين سياسي منهم (380) من أعضاء الإخوان المسلمين أما الباقون فكان أغلبهم من اليساريين ومن بينهم (22) من حزب العمل الشيوعي. وأعلنت منظمة العفو الدولية عن أملها في "أن يكون هذا بداية فقط وأن إطلاق سراح كل سجناء الرأي والسجناء السياسيين المعتقلين لسنوات طويلة بدون محاكمة سيتبع ذلك".

ومن السخرية أن تنقل أجهزة الإعلام الرسمية السورية تقرير منظمة العفو الدولية للمرة الأولى التي يعترف فيها النظام بأنه يسجن المواطنين بسبب آرائهم السياسية. وبعد أربعة أيام أصدر الأسد أمراً، بإغلاق سجن المزه العسكري السيئ السمعة في غرب دمشق، بناية كريهة الشكل مؤلفة من طابقين على هضبة مسيجة بالأسلاك الشائكة، بناها الفرنسيون في العشرينات من القرن العشرين. ولاحظ المشككون بالنظام مع ذلك أن هناك العديد من السجناء السياسيين الباقين في السجون السورية وأن أحد أسباب إغلاق سجن المزّه هو كونه أصبح (مفارقة تاريخية) وقذى في العين لمنطقة يسكنها أغنياء العاصمة حيث يعيش كبار رجال النظام. وفي 22 تشرين ثاني صدر عفو عام عن المساجين غير السياسيين وأعلن في ذكرى الثلاثين للحركة التصحيحية لحافظ الأسد. واستفاد من العفو بعض المتخلفين عن الخدمة العسكرية الإلزامية وبعض المهربين والمحتالين (شرط أن يعيد هؤلاء الأخيرين المال إلى ضحاياهم خلال عام)". هذه (المكرمة) الكبيرة، على حد تعبير وكالة الأنباء السورية سانا، من (القلب الكبير) -أي الرئيس بشار- ستدخل السرور والحبور وتثير الشكر والحمد في قلوب الأبناء والزوجات والإخوة والآباء. إنها عنوان محبة القائد للجماهير واهتمامه بحاجة ومتطلبات الوطن والمواطنين".

وفي شهر كانون أول نقل (54) سجيناً سياسياً لبنانياً من السجون السورية إلى السجون اللبنانية. ولقد رحبّت منظمة العفو الدولية بهذه الخطوة "كتقدم في طريق إعادة حقوق الإنسان التي سلبتها القوات السورية العاملة في لبنان لأكثر من عقدين من الزمان".

وشهدت الأشهر التي تلت استلام بشار الأسد للرئاسة عودة بروز إحدى المنظمات غير الرسمية لحقوق الإنسان: "لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية"، وتأليف منظمة أخرى هي: جمعية حقوق الإنسان السورية. وهذه جمعية ظهرت في تموز عام 2000 ترأسها المحامي هيثم المالح الذي سجن لسبع سنوات في الثمانينات (راجع الفصل 6). ولجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية قامت أصلاً عام 1989 ولكنها أغلقت عام 1991 عندما اعتقل رئيسها أكرم نعيسه مع كبار زملائه. وفي أيلول 2000م اجتمعت (لجان الدفاع عن الحريات....) وانتخبت مجلس إدارة جديداً، ثمانية منهم يعيشون داخل سورية. وفي كانون أول حثّت علناً السلطات الحاكمة لإصدار عفو عام لكل المساجين السياسيين وأعلنت أنها "عادت مرة أخرى للعمل بشكل مفتوح بسبب التطورات السياسية الايجابية في سورية".

وفي آب، بعد قليل من استلامه الرئاسة اجتمع بشار الأسد بزعماء الأحزاب التي شكلت مع حزب البعث الجبهة الوطنية التقدمية لمناقشة أساليب تنشيط الجبهة. وفي كانون أول أعلن أن قيادة حزب البعث قررت السماح للأحزاب الستة المنضوية تحت لواء الجبهة الوطنية التقدمية بافتتاح مكاتب لها في سائر المحافظات وإصدار صحفها. كما تقرر التخلي عن تعيين المسؤولين الحزبيين البعثيين واستبداله بالانتخاب بدءاً من عام 2001م ليستكمل الأمر خلال عام – أي أوائل عام 2002م - وتحسن المزاج العام أيضاً. ففي كانون الثاني /2001/ عندما صدرت رخصة إصدار جريدة (الدومري) أول جريدة خاصة يملكها شخص غير حكومي –رسمي-.

واعتبر المشككون بالنظام الحاكم أن كل هذه الخطوات هي –نصف التدابير– هدفها فقط إيقاف المعارضة للنظام والأكيد أن المتشددين في النظام أمثال نائب الرئيس عبد الحليم خدام عارضوا التنازلات الحقيقية أمام حركة المجتمع المدني إذ اعتبروها خطراً يتهدد (الصرح) ويتهدد كذلك امتيازاتهم الشخصية. وبوضوح كان هناك، مع ذلك، بعض كبار المسؤولين في قمة الهرم، وربما كان بينهم بشار نفسه، كانوا مع الرأي

القائل أن إدخال مزيد من الحريات في نظام الحكم لن يؤدي إلى انهيار عام له.

بيان الألف (1000)

برزت ثنائية واضحة داخل حركة المجتمع المدني. شعر فريق أن خير استراتيجية هي تحالف ضمني مع الاصلاحيين داخل النظام الحاكم (!) وان المطالبة بالكثير من الإصلاحات بسرعة قد ينفر البعض من رجال النظام، ومنهم بشار، الذين يعتمد عليهم لنجاح الإصلاح. أمّا الفريق الثاني من حركة المجتمع المدني فكان غير مستعد لأنصاف الحلول وألّح أن النظام غير قادر على إصلاح نفسه وأن على الحركة الاستمرار في مطالبها مهما كان موقف النظام الحاكم. وبعض المراقبين وضعوا ميشيل كيلو مع الفريق الأول ورياض سيف مع الفريق الثاني. وآخرون من المراقبين يعتقدون العكس تماماً –بالنسبة للرجلين– ولقد ذكرت بعض التقارير أن الفريقين في الحركة اختلفا وتباعدا كلياً عن بعضهما البعض في موضوع إدارة حركة المجتمع المدني.

من المؤكد أن (كيلو) شعر أن (سيف) مغرق في التفاؤل "اعتقد انه (ليش فاليسا) لاتحاد نقابات التضامن التي قادت الحركة الداعية للديمقراطية في بولونيا وأن النظام السوري الحاكم على وشك الانهيار".

هذا ما قاله (كيلو)12، "قلنا له أن النظام في سورية يجب أن يتفكك تدريجياً ولا يمكن قلبه بحركة شعبية". "وعزا (كيلو) سلوك (سيف) إلى عدم خبرته في السياسة". من ناحية أخرى أظهر (سيف) حذراً شديداً بلقائه مع خدام وسليمان، والادعاء بأن (سيف) تنقصه الخبرة يبدو في غير محله عندما نرى أن سيف تمسك بخلقه وموقفه في وجه حملة رسمية من المضايقات أدت إلى إفلاسه.

وتبدو التقارير التي قالت بوجود انشقاق هام بين (سيف) و(كيلو) أمراً مبالغاً فيه. والحقيقة أنهما كانا يعملان على مشروعين منفصلين ومتكاملين في آن معاً. من المؤكد أن هناك اختلافا بينهما ولكنه يبدو اختلافاً شخصياً

أكثر مما هو سياسي ولم يصل إلى حد تجميد العلاقات بينهما".ظن الناس أن رياضاً والآخرين (مجموعة كيلو) على خلاف وكتبت الصحف عن هذا الخلاف الذي لم يكن موجوداً – أصلاً-". هذا ما قاله حسام شحاده مدير مكتب سيف".رياض وميشيل بقيا على اتصال، كانا يهتفان لبعضهما وحضر ميشيل آخر محاضرة لبرهان غليون (أستاذ علم الاجتماع في جامعة السوربون الذي قدم نقاشاً لخمس ساعات عن اقامة نظام متعدد الأحزاب وإنهاء الأحكام العرفية) في بيت رياض سيف. كان ذلك قبل يوم واحد من اعتقال رياض سيف (راجع الفصل الثالث)13.

وفي كانون الأول عام 2000 قدم تنظيم (كيلو) بياناً ثانياً كبيراً صياغة البيان متعرجة ملتوية تعكس مختلف الميول الموجودة في مجموعة (كيلو)".كان هناك اختلاف" على حد قول مدير مكتب جريدة الحياة في دمشق إبراهيم حميدي "عندي كل الوثائق وهناك ثلاث صيغ. كان هناك اختلاف ليس في لزوم البيان بل في لغته"14.

ولقد سربت مسودة البيان قبل توقيع الأشخاص الألف عليه. وظهر مقال ينقل الكثير من البيان في جريدة السفير البيروتية في 11 كانون الثاني 2001م، وبعد ذلك بقليل نشرته الصحف العربية كاملاً (راجع الملحق الثاني).

وأكدت الوثيقة الطويلة أن على سورية أن تتعلم بسرعة من دروس العقد الماضي وتخطط لمستقبلها "بعد تراجع حالها على الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وعلى تحديات العولمة والتكامل الاقتصادي وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي.

سورية اليوم بحاجة لجهود كل أبنائها لإحياء المجتمع المدني والضعف في المجتمع حرمها من التنمية. ومسيرة بناء إمكانياتها الوطنية اللازمة الحاسمة". والبيان الذين سميّ أيضاً الوثيقة الأساسية – أكد على ان المجتمع المدني كان موجوداً قبل أن تسلبه الشرعية الثورية "الشرعية الدستورية" ولقد همش المجتمع المدني عن طريق إقامة دولة الحزب الواحد واللون الواحد والرأي الواحد حيث اختزلت (المواطنية) للفكرة الضيقة. بمعنى الانتماء للحزب الواحد والولاء الشخصي. والذين يمسكون

بزمام السلطة يعتبرون بقية المواطنين مجرد قطيع بينما ثروة الدولة ومؤسساتها ومصادر البلد ومؤسسات المجتمع المدني كلها إقطاعيات ُتوزّع على الأتباع والموالين".

على حد قول البيان الألف (1000)

وتهميش المجتمع المدني تهميش للدولة ذاتها لأن الاثنين مترابطين "والمجتمع المدني يشكل المادة الأساسية للدولة الحديثة، بينما الدولة هي التعبير السياسي للمجتمع المدني. والاثنان معاً يشكلان حكومة النظام الديمقراطي". وعبر البيان عن ثقته بأن سورية لا زالت قادرة على إعادة بناء حياتها الاجتماعية والسياسية، وإعادة بناء اقتصادها وثقافتها، وتستطيع تجاوز العلاقات والبنى التي أنتجت الطغيان، في إشارة إلى موت النظام السوفيتي وهو الذي كان نموذجاً لديكتاتورية (سورية البعثية).

وأكد البيان أن نتائج الانقلابات على السياسة الديمقراطية باسم الاشتراكية واضحة الآن للعيان. وكذلك من الواضح الآن أن آثار الفشل بالاعتراف بحقيقة التعدد الاجتماعي والثقافي والتنوع السياسي. وكذلك الفشل بالاعتراف بالقانون كتعبير عما يجمع المواطنين كحل وسط تاريخي بين مختلف المصالح والمجموعات.

هناك ضرورة قصوى اليوم لإحياء المؤسسات المجتمعة والاجتماعية حرة من أي سيطرة للسلطة التنفيذية ولأجهزة الأمن التي اغتصبت كل السلطات، "وحرة أيضاً من كل الأشكال التقليدية للروابط الاجتماعية والعلاقات والبنى القبلية والطائفية". هذه أمور مطلوبة "ضرورة" لإعادة السيادة إلى المجتمع "كوسيلة لإنجاز التوازن الحاكم بين الدولة والمجتمع وتنسيق الفعاليات بحيث نحرز الحرية والمساواة والعدل". وأكد البيان أن الوحدة الوطنية تتدّعم هكذا كما كرامة وسيادة الدول ويصبح حكم القانون الحكم النهائي بين الجميع". لذلك جزم البيان أن لاحق "لأي مجموعة اجتماعية أو سياسية أن تقرر لوحدها أين تكون المصلحة الوطنية ولا الأساليب التي يجب اتباعها للوصول لتلك المصلحة". ودعا البيان جميع

الأطراف – بما فيها الطرف الحاكم الحالي لتقديم برامجها "للمناقشة والحوار". وأعلن البيان "أنه لا يمكن قيام أي حوار دون حرية الرأي والتعبير، ووجود الأحزاب السياسية الحرة والنقابات العمالية والمهنية –الحرة– والإعلام الحر، والمنظمات الاجتماعية الحرة والتمثيل النيابي الأصيل –الحقيقي– الذي يمثل فعلياً وواقعياً الشعب".

وأكد البيان أن الإصلاح الاقتصادي سيفشل لا محالة ما لم يسبقه أو يرافقه حزمة شاملة من الإصلاحات السياسية والدستورية".

وعدد البيان ثمانية تدابير ملحة:

- إلغاء حالة الطوارئ والمحاكم الخاصة والأحكام العرفية والقوانين المتعلقة بها، وإطلاق سراح المعتقلين والمساجين – السياسيين وتصحيح أوضاع من جردوا من حقوقهم المدنية وحقهم في العمل خلال (حكم) حالة الطوارئ والمحاكم العرفية، وعودة المبعدين السياسيين.
- إطلاق الحريات السياسية وأبرزها حرية الرأي والتعبير والتشريع لتنظيم النشاطات للأحزاب السياسية والجمعيات والنوادي والمنظمات الأهلية – غير الحكومية-.
- إعادة قانون المطبوعات والإعلام بعامة ليضمن حرية الصحافة والنشر.
- إصدار قانون ديمقراطي لتنظيم الانتخابات على جميع المستويات تحت رقابة قضاء مستقل ليصبح البرلمان –أو المجلس النيابي– مجلساً تشريعياً حقيقياً –أصيلاً– ومؤسسة رقابية تمثل إرادة الشعب.
- ضمان الاستقلال التام وسلامة القضاء وتطبيق القانون بالتساوي على الحاكمين والمحكومين.
- إعطاء المواطنين حقوقهم الاقتصادية (وأكثرها في نصوص الدستور) وبخاصة حقوقهم بحصتهم العادلة من الثروة الوطنية والعمل المناسب، وحفظ حقوق الأجيال القادمة في نصيبهم العادل من ثروة الوطن وحقهم في بيئة نظيفة.
- التسليم بادعاء الجبهة الوطنية التقدمية أنها تمثل القوى الأكثر حيوية في المجتمع السورية وأن البلد ليس بحاجة لأكثر من تنشيط الجبهة"

يديم الاستنقاع الاجتماعي والاقتصادي والشلل السياسي". كذلك أصبح لزاماً إعادة النظر في علاقات الجبهة بالحكومة، وإعادة النظر في فكرة أن (حزب البعث) هو الحزب القائد للمجتمع والدولة.

- إنهاء التمييز القانوني ضد المرأة.

واختتم البيان بالدعوة لإقامة لجان لإحياء المجتمع المدني في سائر قطاعات الحياة في سورية بغاية إنهاء الاستنقاع الذي يضاعف تخلُّفنا عن ركب التنمية العالمية، واتخاذ الخطوة نحو مجتمع مستقل حر وديمقراطي.

وكان بيان الألف (1000) هجوماً كاسحاً على أسس حكم البعث. وبخلاف (بيان 99) طالب بوضوح بنظام سياسي ذي تعددية حزبية كذلك شكك بصراحة بدور (الحزب القائد) لحزب البعث. وبوضوح أكثر من (بيان أل 99) ألح على أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يتلهى به النظام سائر نحو الفشل دون تغيير سياسي كاسح بل ثوري. وبعد ثلاثة أيام من نشر البيان عبر (كيلو) عن تقديره لأن السلطات لم تعمد إلى منع الصحف العربية التي نشرته ولا اتخذت أي تدبير ضد موقعيه ولا ضد الصحافيين الذين علقوا عليه. وقال (كيلو) لجريدة الحياة: "نحن ممتنون جداً لانفتاح الزعامة – ويمثلها الرئيس بشار الأسد – التي تعاملت بإيجابية مع هذه الوثيقة"15.

وفي 23 كانون الثاني أعلن محمد صوان، العضو السابق في الاتحاد العربي الاشتراكي (حزب ناصري من أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية)، عن مشروع لتشكيل (تآلف الديمقراطية والوحدة). ولاقى هذا التجمع الجديد دعم بعض الشخصيات اليسارية والقومية بهدف تقوية الوحدة الوطنية عن طريق حوار ديمقراطي على حد قول (صوان)16. وبعد أسبوع تحول التركيز مرة أخرى على رياض سيف الذي أعلن في 31 كانون الثاني خلال لقاء منتدى الحوار الوطني، أنه يخطط لتشكيل حزب سياسي مستقل ويكون اسمه: حركة السلام الاجتماعي "سنركز على الجيل الشاب الذي يحق له الإسهام النشيط في بناء المستقبل دون وصاية ممن لهم تجارب سياسية"، كما صرّح (سيف) لمدير مكتب (الحياة) إبراهيم حميدي17. وأضاف أن حزبه لن يكون "تحت وصاية أية اتجاهات سياسية

ارتكبت أخطاء ولم تمارس، عندما كانت نشطة في السياسة، الديمقراطية التي تبشر بها الآن". الكثير من نشطاء المجتمع المدني لهم خلفية يسارية / ماركسية، و(وخزة) سيف الواضحة كانت موجهة إلى منافسيه في المجلس الدستوري للجان إحياء المجتمع المدني.

وبالنسبة للمتشددين في النظام الحاكم كانت محاولات إنشاء أحزاب سياسية... القشة التي قصمت ظهر البعير.

۞ ۞ ۞

الفصل الثالث
شتاء دمشق: قمْع حركة المجتمع المدني.

المجتمع المدني هو " تعبير أميركي " أعْطِيَ معنى إضافياً من قِبَلِ مجموعات تحاول أن تُصبحَ أحزاباً (سياسية) , هذا ما صَرّحَ به وزير الإعلام السوري عدنان عمران , والسفير الأسبق في لندن والنائب السابق للأمين العام لجامعة الدول العربية(1) عندما تحدّث للصحفيين في 29 كانون الثاني /2001/ , ارتأى أن مجموعات المجتمع المدني في البلاد النامية مدعومة من قِبَلِ السفارات الأجنبية التي توَفر الفوائد المالية والامتيازات لِلنُشطاء الداعين للديمقراطية.

وكان تصريحه بداية لحملة مُنَسّقة قامت بها الحكومة لمواجهة مباشرة مع المنشقين - المعارضين- والتي بلغت ذروتها في أواخر تلك السنة باعْتقال عُضْوين مستقلين في البرلمان مأمون الحمصي ورياض سيف , واعتقال (إعادة اعتقال) رياض الترك زعيم الحزب الشيوعي - المكتب السياسي , الممنوع قانوناً واعتقال الاقتصاديّ عارف دليله وعدد آخر من زعماء حركة المجتمع المدني. وعَنَى تغيير الوجه هذا... أن بشّار الأسد بدأ يتراجع أمام المتشدّدين في النظام الذين تجمّعوا حول عبد الحليم خدام نائب الرئيس.

وهذا الخوف الحقيقي كان التحدّي لسلطاتهم ومصالحهم من قِبَل حركة المجتمع المَدني , إلا أنهم ألبسوه , ويا للسخرية , ثوب الاحتجاجات التي تنادي بالحاجة للوحدة الوطنية والاستقرار لمواجهة إسرائيل العدوانية دائماً والتي أصبحت أكثر خطراً بعد انتخابات شباط /2001/ التي جاءت بحكومة ليكودية يمينية يرأسها المتطرف أرييل شارون.

وأعلن الوزير عمران أن الناشط المصري في مجال حقوق الإنسان البروفسّور سعد الدين إبراهيم , والذي كان يُحَاكم آنذاك في القاهرة , "هو (ناشط) في مؤسسات المجتمع المدني, ومُتهم باسْتلام أموال من دول أجْنَبية والقيام بمهمات أمنية بِطلب ٍ من جهات أجنبية " وصرح عمران " أن الإستعمار الجديد -النِيُوكولونْيَالِزْمْ- لا يعتمد اليوم على الجيوش " وفي 21 أيار/مايو 2001م قرّرت المحكمة أن البروفسّور سعد الدين إبراهيم وثمانية وعشرين من زملائه في مركز ابن خلدون لدراسات التنمية بالقاهرة -وسُمّيَ هذا المركز باسْم المؤرخ القروسطي المسلم المشهور - مذنبون بجرائم عدّة منْها نَشْر إشاعات كاذبة لتشويه صورة مصر في الخارج , واستلام مساعدات غير مشروعة من (المفوضية الأوروبية).

وحُكِمَ على البروفسّور إبراهيم بـ 7 سنوات سجن مع الأشغال الشاقة بينما حُكم على ستة من زملائه بالسجن مدداً تتراوح بين سنتين إلى خمس سنوات مع الأشغال الشاقة , وواحد وعشرون من زملائه حكموا بالسجن لمدّة عام مع وقف التنفيذ ثم أطلق سراحهم. وأغلق مركز ابن خلدون وكذلك جمعية أخرى تعمل معه تُشَجّعُ المرأة على ممارسة حقوقها الانتخابية. وأقام البروفسّور إبراهيم -وهو أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية بالقاهرة- , مركز إبن خلدون لتعْزيز المجتمع المدني في مصر.

وفي شباط عام /2002/ طلبت محكمة الإستئناف إعادة المحاكمة وتم ذلك في 29تموز - يوليو - فأقِرَّ الحُكم نفسه على البروفسور إبراهيم وثلاثة وعشرين من زملائه , وخفف الحكم على أربعة آخرين. وفي 3 كانون أول عام /2002/ , استأنف البروفسور إبراهيم وأربعة من زملائه الحكم فقبلت المحكمة إعادة أخيرة للمحاكمة في كانون ثاني/يناير عام 2003م، وفسر (عمران) ذلك بالتصريح: "إن هذا لا يعني أننا لا نؤمن بالحرية كأكبر مطالب المجتمعات كلها. ولكن ليست الحرية المطلقة العمياء! كل مجتمع له خطوطه الحمر والحرية الاجتماعية لها خطوطها الحمر.

والحرية الثقافية لها خطوطها الحمر "في سوريا الخطوط الحمر السياسية منصوص عليها في الدستور وفيه، "أن كل حديث يهدد وحدة المجتمع هو خطر على المجتمع كله" نريد حريةً مسؤولة تسمح للمواطن بالتعبير عن

أفكاره ضمن حدود الدستور". وعندما سئل ما هو الموقف الرسمي من حركة المجتمع المدني , قال عمران إنه موقف الاحترام للرأي الآخر طالما هو في إطار الدستور , والمسؤولية الوطنية ووحدة وقوانين البلد. وأضاف إن الأحكام العرفية التي فرضت عام 1963 هي في الواقع مجمدة ولكن سورية تواجه "احتلالاً وعدواناً إسرائيلياً مستمراً وهي في حالة حرب يمكن أن تصبح حرباً حقيقية في أي وقت لأن سياسة العدو مؤسسة على العدوان".

وبعد أقل من أربع وعشرين ساعة هوجم الكاتب -القصاص- نبيل سليمان وضرب بشدة من قبل شخصين كانا ينتظرانه خارج منزله في اللاذقية. وكان سليمان قد افتتح منتدى ثقافياً في المدينة في 15 كانون ثاني , بدأ بمحاضرة عن المجتمع المدني والإصلاح السياسي ثم استدعي بعد ذلك للتحقيق من قبل أجهزة الأمن في المدينة.

فيما خرِّبتْ سيارته الخاصة من قبل مجهولين بعد سرقة محتوياتها في 25 كانون ثاني وكان هناك اعتقاد واسع بأن وراء العملية هذهِ أيادٍ - رسمية- وفي اليوم التالي ذهبت مجموعة من المثقفين إلى مكتب رئاسة "إتحاد الكتاب ليعبروا عن تضامنهم مع سليمان ضد قوى الظلام... مهما وأينما كانوا."

وأصبح رياض سيف هدفاً خاصاً للسلطات الحاكمة. ففي 31 كانون ثاني حضر لقاء منتدى الحوار الوطني خمسة أكاديميّين بعثيين في بيته بِصِحْنايا , 15 كيلومتر جنوب دمشق , وفي اللقاء أعلن سيف عن تفصيلات إضافية لخططه لتشكيل حزب سياسي. وعندما كان يقرأ بيان المبادئ التي تركز على سورية وخصوصياتها - في مقابل إيديولوجية البعث عن الوحدة القومية العربية الجامعة - قاطعه البعثيون الموالون الحاضرون واتهموه بأنه "عميل لقوى أجنبية"، و" غير وطني".

وخلال شهر شباط عام 2001 تكثفت حملة النظام الحاكم , وبدا أن الذي خطط لها كان عبد الحليم خدام.

والمقابلة التي أجرتها جريدة الشرق الأوسط - السعودية - مع الرئيس بشار الأسد في 9 شباط كانت المصدر , فلقد جزم الأسد أن مثقفي سورية

هم مجموعة صغيرة تصور نفسها أنها النخبة، ليس من الطبيعي أبداً أن يدّعوا أنهم " الممثلون الحقيقيون للغالبية " وأضاف من الطبيعي جداً ألا يتأثر بما يقوله قلّةٌ من الناس هنا وهناك". والواضح أن هناك اختلافات كبيرة بين أولويات أغلب المواطنين وبين ما تدعو إليه هذه الفئة " لذا اعتبر الأسد أن ناشطي الحقوق المدنية هم أقلية ضئيلة لا تمثل أحداً إلا نفسها وأنها , بعكس ما هو عليه الأمر , منفصلة عن الجماهير. ولم يكتف بهذا التقييم الضعيف إذ أضاف: عندما تؤثر تبعات عمل ما على استقرار الوطن هناك احتمالان " فإما أن الفاعل عميل للأجنبي يعمل لمصلحة قوى خارجية , أو هو بكل بساطة يعمل بدون سوء نية , ولكن في الحالين هو يؤدي خدمة لأعداء البلد ولذا يجب التعامل معهما بأسلوب واحد بغض النظر عن النوايا أو الأسباب" لذا أدينت حركة المجتمع المدني من قبل أعلى سلطة في البلد واتهمت بأنها مجموعة جواسيس أو مجانين أو الاثنين معاً تخدم مصالح دول أجنبية حاقدة وهذا يعني إسرائيل وأميركا-.

وعند سؤاله إلى أي مدى سيسير في طريق الليبرالية السياسية , قال بشار: "هناك مستويان مستوى أفقي محدود بحدود الشعب وآخر مستوى عمودي يحده أمن واستقرار الوطن. وضمن هذه الحدود كل شيء مسموح به إلا أن أية محاولة لتجاوز -هذه الحدود- ستقابل بردٍ صارم".

ثم صرح خلال المقابلة مؤكداً: "إن الإصلاح الاقتصادي هو الموضوع الأهم على طاولة النقاش اليوم , وفي هذا الإطار ليس هناك حدود."

في منتصف شهر شباط أرسل حزب البعث سبعة عشر عضواً من القيادة القطرية -المؤلفة عادة من واحد وعشرين عضواً- إلى جميع المحافظات السورية وإلى الجامعات الأربع لتوجيه خطبٍ من خلال لقاءاتهم محاولين الرد على المواضيع التي أثارها الناشطون المعارضون. وفي الثامن عشر من الشهر نفسه تحدث خدام في اجتماع للهيئة التدريسية في جامعة دمشق قائلاً: قبل رفع شعار -المجتمع المدني- يجب أن ندرس معناه. ربما كان هناك عيوب في بعض المؤسسات. يجب أن نناقشها ولكن لا نعمد إلى تفجير البنية القائمة إذ لا يملك أحد أي بديل لن نسمح في أية

حال أن تصبح سورية جزائر ثانية أو يوغوسلافيا , يجب أن يكون هذا واضحاً للجميع".(2)

ولم يُرَوّع الناشطون من مواقف السلطة. ففي آخر شهر كانون ثاني أصدر سبعون محامياً بياناً يطالبون فيه بإصلاحات سياسية واسعة وبإلغاء حالة الطوارئ -والأحكام العرفية- وبإصدار قانون للأحزاب يضمن التعددية ويؤمن حيادية وكالات ومؤسسات الدولة خلال الإنتخابات. وألح المحامون على أن حكم القانون يعني تطبيقه على كل الرسميين في الدولة بغض النظر عن رتبهم. كان بيانهم عملاً شجاعاً إذا أعدنا إلى الأذهان ماذا فعل الأسد الأب بنقابة المحامين عام /1980/ م (راجع الفصل السادس).

في نفس الشهر أمر رئيس المجلس النيابي عبد القادر قدورة , رياض سيف بإغلاق منتداه. كان الأمر شفهياً كما يتذكر سيف وكان الأمر باسم الرئيس فقلت له " إنني لن أقوم بذلك بدون أمر مكتوب."(3) وبعد عدة أيام صدر إتهام له بأنه خرق الدستور بإعلانه عن خططه لإنشاء حزب سياسي. بعد ذلك "بدأ عدد المشتركين في المنتدى يتناقص وهبط العدد من حوالي 350 مشتركاً إلى 70 وزاد حضور البوليس السري".كما ذكر سيف. واستدعي عضو البرلمان -رياض سيف- للتحقيق معه لمدة ساعتين قبل أن يأتي أحد حكام القضاء المدني في وزارة العدل في سوق الحميدية التاريخي المعروف في دمشق"، كان ذلك فقط... لتخويفي. ولم أسمع شيئاً بعد ذلك" هذا ما رواه لي سيف في أيار عام 2001.. قبل أربعة أشهر من اعتقاله وسجنه.

إغلاق منتديات المجتمع المدني

أكبر الضربات التي وجهت لحركة المجتمع المدني كانت في منتصف شهر شباط إذ صدر الأمر بألا يعقد أي منتدى إلا بعد الحصول على إذن رسمي من وزارة الشؤون الاجتماعية. وطلب من منظمي المنتديات تقديم طلب قبل خمسة عشر يوماً على الأقل في تفصيلات عن مكان الاجتماع وزمان الاجتماع والمواضيع التي ستبحث فيه وأسماء المتكلمين فيه

وأسماء من سيحضر المنتدى. وكان هذا الأمر يهدف عملياً إلى إيقاف المنتديات إذ كيف يمكن للمنظمين أن يعرفوا مقدماً من سيحضر المنتدى ؟

وخلال أسابيع قليلة أغلقت كل منتديات المجتمع المدني في سورية أبوابها. أحياناً توقفت بعض المنتديات بسبب خوف منظميها من مخالفة الأوامر الرسمية وخوفهم من البوليس - ومداخلاته --. وأحياناً أيضاً تقدم بعض منظميها بطلب إذن رسمي فرفض الطلب. بعض الناشطين استمر على لقاءات خاصة في بيته وسماها زيارات أصدقاء ولكن الحركة فقدت تسارعها تدريجياً، "كانوا خائفين إلى حدّما".

"وكانوا على حق في ذلك" هكذا قال صبحي حديدي، "لم يستطيعوا تخمين متى سيعيد النظام الحاكم سيرته الأولى ويُطبق أسلوبه القديم في القمع"(4).

كان منتدى جمال الأتاسي في دمشق الذي يلتقي في شقة حديثة واسعة في منطقة المزّه مشرفة على أوتوستراد بيروت أحسن حظاً إلى حدّ ما. فلقد تعاملت السلطات معه بانتباه أكثر لأنه يمثل التجمع الوطني الديموقراطي الذي تشكل في كانون ثاني عام /1980/ في أوج التمرّد الذي قاده الإسلاميون ضد النظام، والذي تابع نشاطاته منذ ذلك الحين بطريقة (نصف شرعية). والتجمع يربط الأحزاب اليسارية التي لم تدخل الجبهة الوطنية التقدمية بما في ذلك أحد أجنحة الاتحاد الاشتراكي العربي والمكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري لرياض الترك.

وكان يرأس الاتحاد العربي الاشتراكي في التجمع جمال الأتاسي العضو المؤسس ثم بعد ذلك، أحد كبار المسؤولين الرسمين في حزب البعث. وتردّدت السلطات في اتخاذ التدابير الشديدة ضدّ مجموعة تمثل شريحة لا بأس بها من الرأي العام والتي رغم كونها غير متحالفة مع النظام لا تظهر له العداء المشكوف. "وفكّر بشّار الأسد إن هذا المنتدى قد يمثل كل التجمع الوطني الديموقراطي ويجب أن يسمح له بالنقاش، كما ذكر صبحي حديدي. "ولكن حتَّى هذا الهامش لم يتحمّله المتشددون".

وحتى منتدى جمال الأتاسى ، الذي كان أحد منتديات سَبَقَتْ (ربيع دمشق) رُفض طلبه في الحصول على إذن بالعمل رغم إنه تحدّى السلطات

وتابع لقاءاته العامّة. وفي الثاني من كانون أول عام/2001/ حَضَرْت أحد لقاءاته وكان المتحدث فيه الصحافي والمنتج السينمائي السوري محمد علي الأتاسي. كان اللقاء حدثاً استثنائيا يُبرز المسافة التي قطعتها سورية منذ القمع العنيف في الثمانيات عندما لم يكن يتجرّأ أحد على الحضور، وكل من يحضر يُقبض عليه ويُزجّ في السجن. كان هناك أربعمائة شخص، كثير منهم من الشباب بما في ذلك الفتيات المحجبات بغطاء الرأس، وحضروا اللقاء في الصالة المكتظة بهم حتى سُلّم الدار أمام مدخل البناء وكان على الرصيف المقابل للدار ضباط المخابرات بثيابهم المدنية يراقبون الجمع بصورة علنية دامت المحاضرة ساعة واحدة وتبعها نقاش حيوي وأحياناً،ساخن دام ساعتين دافع خلاله أكاديميون بعثيون عن سياسات النظام، وكانوا يتعمدون حضور كل لقاءات المنتدى. وذكر لي بعض الحضور أن البوليس السري كان سابقاً يقف على مدخل الدار ويُسجل أسماء الداخلين.

ومنذ ذلك التاريخ-كانون أول/2001/ تابع المنتدى لقاءاته الشهرية حتى نيسان عام 2002. كانت المواضيع: "حُكم القانون، واستقلالية القضاء"، "العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر-أيلول"_ "الوحدة بين سورية ومصر" "مستقبل المشروع القومي"، "الرأي والرأي الآخر" "قراءات في الفكر الوطني والديموقراطي للدكتور جمال الأتاسي في الذكرى الثامنة لوفاته"، وبوضوح لم ينتظر منظمُو هذه اللقاءات، على الأقل إغلاق المنتدى. وظل نشطاً حتى ايلول/2002/.

وعندما تحرك النظام بهجوم مضاد على حركة المجتمع المدني بمنعه النقاش في المنتديات والتشنيع عليها في أجهزة الإعلام الرسمية، أراد من ذلك تصليب المعنويات داخل المؤسسات الموالية له. وصدرت نشرة من سبع صفحات رقم (1075) في 17 شباط/2001/ ونقلتها أيضاً جريدة الحزب (المناضل)، رحَّبتْ ببرنامج بشّار في (التنمية والتحديث) معترفةً بأن أخطاء ارتكبت في الماضي، وإن حركة المجتمع المدني تَضُرّ البلاد-عامدةً أو غير ذلك. لأنها تخدم أعداء الوطن. وحثت أعضاء الحزب على مضاعفة جهود في الردّ على حُجج ناشطيها (راجع الفصل الرابع) وإحدى

أشد التهجمات البشعة جاءت من وزير الدفاع الجنرال - اللواء- مصطفى طلاس، المعروف جداً بألفاظه الخارجة عن المألوف. ففي أوائل نيسان صرّح لتلفزيون أبو ظبي إن عنده الإثبات إن الذين وقّعوا على بيان الألف هم عملاء (السي آي إيه C.I.A)-وكالة المخابرات المركزية الأميركية. ويستطيع إعطاء رقم جواز السفر لهؤلاء...لمن يهمه الأمر مع تاريخ زيارتهم للولايات المتحدة الأميركية وكمية المال الذي دُفع لهم من وكالة المخابرات للتوقيع على هذا البيان(6).

العقد الوطني الاجتماعي

بعدما تبخّرت الآمال في حصول الإصلاحيين من داخل النظام على "اليد العُليا"، أصدر ميشيل كيلو وزملاؤه في لجان إحياء المجتمع المدني، بدون خوف أو رعب، وثيقة مهمة بعنوان: نحو عقد اجتماعي وطني في سورية (الملحق رقم 3).

وفي مقدمة الوثيقة ذات النقاط التسع أعلنوا إن الوثيقة تمثل إرشادات عامّة كأساس لحوار وطني شامل وكقاعدة لعقد أخلاقي اجتماعي واقتصادي جديد يرتكز على شرف وحرية وكرامة الفرد وحقوق الإنسان المرتبطة بالقانون وبالشعور بالمسؤولية، وتكافؤ الفرص والعدل الاجتماعي والمساواة أمام القانون، لذا تؤكد الوثيقة على:

· وجوب معاملة المواطنين كأشخاص أحرار، المواطنون الأحرار، يجب أن يكونوا الدعامات الأساسية في نظامنا الاجتماعي والسياسي.

· ويجب معاملة الناس فقط كمجموعة موحّدة من المواطنين الأحرار وليس كجسم مشكلٍ من فئات متعددة دينية وطائفية واقتصادية.

· إن الاستقلال والحرية والكرامة والقوة والوحدة في بلدنا هي أهداف عامة لنضال مستمر في معركة ضد الجشع والطمع محلياً-داخلياً-، وضد العدّو الصهيوني وقوى النهب والسيطرة خارجياً والديموقراطية هي أمضى أسلحتنا لكسب المعركة.

· يجب على الدولة أن تقوم على أساس العدل وحُكم القانون.

· النظام الاقتصادي في سورية يحتاج إصلاحاً عميقاً وديموقراطية تلازمها شفافية وتعدّدية سياسية وإعلامية ومجتمع مدني وحكم القانون، فصل السلطات وانتخابات حرّة تُجرى تحْت رقابة مستقلة كلها شروط ضرورية لنجاح الإصلاح الاقتصادي.

· لا يمكن تحرير الأرض المحتلة بدون نظام عربي ديموقراطي يستطيع تنشيط وتفعيل الإمكانات والجهود الضرورية.

· يجب العمل بهدف إعادة بناء التضامن العربي وتقوية الروابط بين الدول العربية إلى المستوى الذي يمكن معه مواجهة الأخطار والتهديدات التي تواجه الشعب العربي.

· يجب ألاّ يبقى الشعب تحت الوصاية، وحق الشعب في اختيار نظامه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لا يمكن سلبه لأن الشعب هو مصدر السلطات كلها ومنبع الشرعية، ويجب ألاّ تعود بلادنا لأيام الفوضى والانقلابات العسكرية. واستمرار حالة البطالة والاستنقاع (الاقتصادي) تهدّدنا جميعاً بتأثيرات خطرة ولا يمكن عكس هذا التيار إلا بتعميق الديموقراطية وتحرير المجتمع المدني من طغيان الاستبعاد السياسي والإيديولوجي.

· الحوار والتوافق بالإجماع هو السبيل لحلّ المشكلات في بلدنا ويجب التخلي عن الاضطهاد كطريقة لإدارة حياتنا الوطنية.

وصَدَمَ (العقْد) مواجهةً أهمّ حجج السلطات. وشجب النظامُ الناشطين واتهمهم بأنهم (غير وطنيين). وأكدّتْ الوثيقة أهمية الوحدة الوطنية واستعادة الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل كذلك أكدت على التضامن العربي القومي. كذلك رَفَعَتْ الرهان بتأكيدها على إن الديموقراطية وحُكْم القانون هما المفتاح والعُنصر المهم لإنجاز هذه الأهداف الوطنية. واتهم النظام "الناشطين" بأنهم يريدون التغيير السياسي بينما التنمية الاقتصادية هي التحدّي الرئيسي. وكسالفه من البيانات أكدّ (العقد) إن التنمية الاقتصادية لا تستطيع النجاح إلا عن طريق الديموقراطية.

وكان لـ(العقد) تأثير أقلّ من المتوقع، فلقد صَدَرَ في وقت كانت فيه حركة المجتمع المدني في بحر من الاضطراب. وكان الأمر نفسه بالنسبة للبيان الجديد الهام للإخوان المسلمين الذي صدر في 3 آيار معلناً تمسّك الجماعة بالديموقراطية والتعددية السياسية وحُكم القانون (راجع الفصل الخامس). وما جاء شهر تموز، والذكرى الأولى لتسليم بشار الأسد الرئاسة، إلا وكان ربيع دمشق في حاله احتضار. "أنا متشائم حقاً" هذا ما قاله لي المحللّ السياسي صبحي حديدي في حزيران/2001/ "بالتأكيد في النهاية ستتغير الأمور في سورية،... ولكن الثمن سيكون مرتفعاً جداً". في أحسن الأحوال سيكون هناك أنصاف التدابير التي ستكون على الأغلب تزويقيّه. ولا شيء غير ذلك.

والآن، الحال هي تماماً كما كانت قبل ستّة أشهر من موت الأسد. لا سياسات ولا حركة، الناس فقط ينتظرون شيئاً... قد لا يأتي أبداً: إنها حقاً مأساة"(7).

صادق جلال العظم، المفكر البارز وعضو حركة المجتمع المدني كان أقل تشاؤماً "الفكرة الهامة التي قدّمها الفلسطينيون للعالم هي "التشاؤل" هذا ما قاله لي في أيار /2001/ مُشيراً إلى كتاب (إميل حبيببي): " الحياة السرية لسعيد..."المتشائل" وهي قصة فلسطيني أصبح إسرائيلي الجنسية. ولقد اخترع حبيبي كلمة جديدة في اللغة العربية (المتشائل) هي مزيج من كلمة المتشائم وكلمة المتفائل. لا يمكنه فقدان الأمل... فهو متفائل. ولكن الأمور الحالية هي من السوء بحيث تجعله متشائماً،والمتشائل تعني إننا نتحرك كما لو بقي لنا بعض الامل"(8). (ويجب الإشارة هنا إلى إن حديث العظم كان قبل الاعتقالات)، ولقد ارتاح قليلا، على ما بدا لأن السلطات استعملت فقط التدابير الإدارية لضرب حركة المجتمع المدني.

"بالنسبة لنا الطريقة التي أتبعوها هي حدث هام جدّاً هناك تحسن" هذا ما قاله العظم وأضاف: "ليس هذا هو ربيع براغ وليس هذا هو قمْعُ (ياروزلشكي)... حتى الآن، نحن "لا هنا ولا هناك"! نحن في الوسط... في المنطقة الرمادية."

اختار بشار الخبز قبل الحرية

ركزّ بشار الأسد دائماً على أهمية الإصلاح الاقتصادي واتخذت سلسة من التدابير المالية والاقتصادية في الأشهر التي تلت تسلمه السلطة في الثاني من كانون أول عام /2000/، مثلاً أعلنت القيادة القطرية موافقتها على خُطط لتأسيس أوّل مصرف خاص وبورصة (لسوق الأسهم)، مع تعويم العملة المحلية معلنة بذلك نهاية لأربعين سنة من احتكار الدولة للعمل المصرفي ومكاتب تبديل القطع الأجنبي. ومع حملة تحطيم حركة المجتمع المدني جاء التواء هام جديد يعلن إن الإصلاح الاقتصادي أولوية على الإصلاح السياسي-موقف بشّر به الرئيس في مقابلته مع جريدة الشرق الأوسط في الثامن من شباط.

"برأيي إن الرئيس الجديد اعتقد في البداية إمكانية بدء الإصلاح السياسي بموازاة الإصلاح الاقتصادي" هذا ما قاله رياض سيف."ولكن هذه الحركة من أجل الديموقراطية نمت بسرعة كبيرة لدرجة لم تكُن هناك طريقة لضبطها. بذلك صدر قرار مفاجئ بإيقافها بذريعة إن إصلاح الاقتصاد وتحسين شروط الحياة للمواطنين له الأولوية" ولخّص حجّة النظام هكذا: "الخبز قبل الحرية" واعترض علي ذلك بشدة مؤكداً إن الإصلاح الاقتصادي الناجح يعتمد على إصلاح سياسي فاعل(9). ووافق على هذه المقولة صادق جلال العظم: "انا ماركسي قديم" هكذا قال لي العظم، وتابع "أظن إن موضوع الاقتصاد حاسم. والإصلاح الترقيعيّ بدون اختصاص علمي في الاقتصاد وبدون إحداث التكليفات اللازمة حتى التي يحتاجها هذا (الترقيع)... في نفس الوقت، لن يؤدي على ما اعتقد إلى أي نتيجة"(10)، وتابع قررّت سورية السماح بتأسيس المصارف الخاصة وهذا يعني، بصورة آلية،وجود نظام قضاء مستقل فعندما يختلف البنك مع بعض زبائنه أو مع بنك آخر أو حتى مع الحكومة إذا لم يكن هناك الحدّ الأدنى من الثقة باستقلالية القضاء سيطوي المصرف (البنك) أوراقه ويُغلق أبوابه وينهار كل شيء والقول باستطاعته فتح بنوك خاصة دون عمل أي شيء بالنسبة للقضاء هو تفكير تبسيطي إلى حد كبير".

ويشعر (العظم) إن طرح موضوع "الاقتصاد أولاً" نتج عن الاقتصاد الخاطئ إن التمزّق المؤلم من النوع الذي حصل في الاتحاد السوفيتي السابق، بعد انهيار الشيوعية يمكن تلافيه باعتناق النموذج الصيني، ليس صحيحاً إن الصينيين غيروا فقط في الاقتصاد دون أن يُغيروا في ميادين كثيرة أخرى.

فالفريق الحاكم كله قد تغير في الصين. بينما في سورية لا زال الفريق نفسه. "الحرس القديم" لازال هنا.ثانياً في الصين يمكن تأخير التغيرات السياسية والتركيز على الاقتصاد لأن هناك نسبة عالية جداً من النمو الاقتصادي. وعندما يشعر الناس أنهم يتقدمون وهناك فرص كثيرة...يبتلعون الصفقة: "نظموا الاقتصاد ونبقى هادئين الآن بالنسبة للأوجه الأخرى" هذا لا ينطبق على سورية أبداً ليس هناك اقتصاد مزدهر لرشوة الناس ليسكتوا بالنسبة للإصلاحات الضرورية الأخرى في الميادين السياسية والاجتماعية والقضائية".

وما هي الإيحاءات بأن حركة المجتمع المدني في سورية مُرتبطة بشكل ما بالأجانب "القوى الغربية"؟ قال العظم: هذا رد فعل انعكاسي. وخاصة الآن بوجود أزمة الشرق الأوسط-بوجود شارون في إسرائيل، ومحاصرة العراق-تنامى الشعور الشعبي المتحمس ضد الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بعامّه، لذا إثارة هذه التهمة لها بعض الجاذبية على المستوى العاطفي-ولكنها-كذبة-مفضوحة إلى حد كبير. لم يأتوا بحُجج جديدة ولا أساليب جديدة. لا يزالون يعتمدون على (علبة أدواتهم القديمة) وفي خط آخر للحجج الرسمية حاولوا تصوير المثقفين كأقلية لا أهمية لها إلا إن (العظم) مقتنعً إن هذه ببساطة محاولة كموضوع-دفاعي- "إنهم أذكى من ذلك ويعرفون الحقيقة. الكثير منهم، عندما كانوا في المعارضة كانوا يتأثرون وينقادون بالمثقفين، لذا يعرفون من تجربتهم الخاصة إنه لا يمكن استبعاد المثقفين. وأكد العظم إن الثلاثة أو الأربعة آلاف مثقف المنخرطون مباشرة في حركة المجتمع المدني في سورية يعكسون بصورة صحيحة الرأي العام الأساسي. الأنْتِليجنْسِيَا المدّربة تستطيع صياغة الفكرة من المواقف الغائمة المائعة والعواطف والمشاعر الواسعة الانتشار في

المجتمع. لذلك ليس أمراً حسناً بل هي ببساطة، سياسة سيئة: إهمال ما تقوله وتفعله الأنْتِليجنْسْيَا. أنظر إلى دول أوروبا الشرقية هناك أيضاً تعامل المسئولون مع المثقفين كأنهم (حثاله) وتبيّن فيما بعد إنهم كانوا طليعة رأت باكراً المأساة التي كانت قادمة.

وليس من العسير إيجاد شواهد لدعم إدعاءات العظم. في أواخر نيسان عام/2001/ وَصَلْتُ مطار دمشق عند منتصف الليل ثم أخذت (التاكسي الأصفر) yellow cab للنـزول للمدينة: كيف أحوال الحياة في سورية، بعد عام تقريباً من استلام بشار للسلطة فرفع السائق حاجبيه وهز كتفيه وقال: أسوأ ما تكون!

اعتقالات

في أواخر ربيع عام/2001/ كان لدى ناشطي حركة المجتمع المدني أسباب وجيهة للتشاؤم أو على الأقل-للتشاؤل- ولكن الآتي كان أسوأ. ففي أواخر الصيف بدا بشار الأسد والمقربون في دائرته الضّيقة من الإصلاحيين الحذرين من داخل النظام بلا سلطة لمقاومة المتشددين في النظام المطالبين بأكثر من المعالجة الإدارية للناشطين. أول اعتقال في 9 آب/2001/ كان عضو مجلس الشعب مأمون الحمصي الذي بدأ إضراباً عن الطعام لدعم المانفستو من(10) نقاط الذي أصدره مطالباً بالإصلاح، وهذا ما أغضب المتشدّدين سابقاً لأنه أسس لجنة برلمانية لحقوق الإنسان. ولقد اتهمت السلطات الحمصي بالتهرّب من الضرائب وهي تهمه استعملها النظام مراراً ضد خصومه. وفي 20 آب أصدر ثلاثون من المثقفين، بما فيهم ميشيل كيلو والفيلسوف أنطوان المقدسي بياناً يطالب بإطلاق سراح (الحمصي) ومحاكمة الذين خرقوا قوانين البلاد وخرقوا الدستور مهما كانت مناصبهم ورتبهم الرسمية.

وبعد ذلك، وفي أول أيلول جاء دور الزعيم الشيوعي و(المحارب القديم) رياض التُرك الذي أُطلق سراحه عام 1998 بعد سجنه لسبعة عشر عاماً-17- وكلها تقريباً في السجن الانفرادي اتهم بتشويه سمعة النظام

والزعيم الخالد الراحل الرئيس حافظ الأسد. أما جريمته المفترضة فكانت في مقابلة تلفزيونية شديدة النقد في محطة الجزيرة الفضائية في منتصف شهر آب ودعوته المباشرة في منتدى جمال الأتاسي في الخامس من آب حيث أدان فيها الجمهورية الوراثية لسورية وطالب بالانتقال من الديكتاتورية إلى الديموقراطية. ولقد أُعتقل التُرك، وعمره 71 عاماً في عيادة طبيب في البلدة الساحلية طرطوس حيث كان يُعالج من مرض في القلب. وفي بيان مكتوب يحتج على اعتقاله، وقعه (216) أكاديمي وصحفي ومؤلف ومخرج سينمائي وأدانوا فيه هذا الاعتقال التعسفي والتدبير غير الشرعي وطالبوا بإطلاق سراحه في الحال كذلك طالبوا بمحاكمة المسئولين عن اعتقاله(11)"

وبرغم هذا الفتور السياسي المتنامي، أعاد البرلماني رياض سيف لقاءات منتداه في 5 أيلول حيث تجمّع(400) شخص وسمعوا محاضرة الدكتور برهان غليون عالم الاجتماع في جامعة السوريون وعنوانها الحاجة لنظام سياسي تعددّي ونهاية للأحكام العرفية... وكان سيف قد أوقف لقاءات منتداه في شباط عام/2001/، ولكنه حَضّرَ لهذا اللقاء رغم فشله في الحصول على الإذن الرسمي اللازم.

وفي اليوم التالي أُسْتدُعي إلى وزارة الداخلية واعتقله ضباط المخابرات وسُجن مع زميله (الحمصي) ومع رياض الترك في سجن عدرا شمال شرق دمشق. وقبل خمس ساعات من اعتقاله صرح (سيف) لجريدة (فايننشَالْ تايْمْزْ) عن عزمه الأكيد على متابعة عمله السياسي رغم اعتقال (الحمصي) و(الترك) لأن السلطات تريد إرعاب الناس وتريدهم أن يعرفوا إنها لا تسمح بأي شكل من الديموقراطية"(12).

وفي الثامن من أيلول اعتقل "كمال لبواني ووليد البنّي والاثنان من الأطباء وكانا يَحضران ندوة سيف وكانا من اللجنة التنفيذية من أجل الدفاع عن الحريات الديموقراطية والحقوق المدنيّة (راجع الفصل الثاني). وفي اليوم التالي اعتقل الاقتصادي عارف دليله وهو شخصية قيادية في حركة المجتمع المدني، كذلك اعتقل رجل الأعمال حبيب صالح، والأستاذ المتقاعد حسّان سعدون. وكان الثلاثة ممن حضروا أيضاً ندوه (سيف).

وفي 12 أيلول أعتقل محامي رياض سيف حبيب عيسى، وهو صحافي سابق والمتحدّث بأسم منتدى جمال الأتاسي، بعدما دافع عن موكله خلال مقابلة مع فضائية تلفزيون الجزيرة. وفي نفس اليوم اعتقل فواز تِلِّو الذين كان، مع عيسى، عضواً مؤسّسِاً في جمعية حقوق الإنسان السورية (راجع الفصل السادس).

وصَاحَبَ الاعتقالات السالفة الذكر-حمله سامّه في أجهزة إعلام الدولة لتشويه سُمعة النشطاء بخاصّة (الترك) و(الحمصي) و(سيف). والشيء الذي لا يمكن تصديقه هو أن يومية (الثوره) كان لديها الوقاحة للإدّعاء بان المعتقلين كانوا "يُعرْقلون الحوار الوطني وأجواء الحرية المنتشرة في سائر أنحاء سورية"(13).

محاكمات

من بين المعتقلين لم يحاكم وجاهيا إلا سيف والحمصي. وكان الأمر جديداً في سورية حيث المعتقلون السياسيون لا يحالون على المحاكمة لسنوات طوال أو يحاكمون في محاكم خاصة (راجع الفصل السادس) لقد أتُهما إنهما "يحاولان تغيير الدستور بطرق غير شرعية" مانعين السلطات من ممارسة واجباتها، وإهانة السلطات وإثارة النعرات الطائفية. وأتهم (سيف) أيضاً بأنه يؤلف جمعية سرّية".

أحاط ظهورهم أمام المحكمة دراما كبيرة في 30 تشرين أول 2001. و(الحمصي) رافقه من سجن عدرا إلى قصر العدل ثلاثون ضابطاً مسلحاً من البوليس. وأكد (الحمصي) براءته وقال" أعيد المطالب التي ذكرتها سابقاً (والتي كانت سبب اعتقاله). وعندما أدّعى أحد المحامين إن وجود الصحفيين-في المحاكمة- يُثبت وجود الديموقراطية في سورية، صاح البرلماني (الحمصي) من قفصه الفولاذي الذي هو قفص الاتهام-: "لو كان هناك ديموقراطية في سورية لما كنت واقفاً هنا، لقد ذهبنا إلى السجن من أجل الحرية".

غطّى على الجلسة الأولى لمحاكمة سيف في 31 تشرين أول في أجهزة الإعلام العالمية، المؤتمر الصحفي المشترك عن الإرهاب الذي أُقيم في فندق الشيراتون في الجهة الثانية من دمشق بين بشّار الأسد وتوني بلير رئيس الوزراء البريطاني. كذلك (سيف) أنكر بشدة الإدعاءات ضدّه مُعلناً: "إنه متأكد أن الذي رتّب الاتهامات ضدّي هو نفسه مقتنع بكذبها" وطالب بتفسير أساسي وليس تفسيراً عاماً،: "لماذا أنا هنا". وقال" إن النظام القائم في سورية لا يقبل أي رأي أو حجة غير رأيه وحجته... أنا لم اخرق الدستور أنا هنا اليوم لأنني طلبت إنهاء الاحتكار السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي في سورية". وحاول رئيس المحكمة مقاطعة كلامه مرات عدّه ولكن سيف استمر في المرافعة وأحياناً بصوتٍ مرتفع.

وقُدّر عدد المؤيدين لحمصي بثلاثة آلاف اجتمعوا خارج قصر العدل يوم الجلسة الثانية لمحاكمته في 13 تشرين ثاني مما أوقف السير في قلب العاصمة دمشق. وكان المتظاهرون لا زالوا على قناعتهم بحسن نية الرئيس أساساً بحركة المجتمع المدني لذلك هتفوا: "بالدم بالروح نفديك يا بشّار". وحَضَرَ المحاكمة صحفيون ودبلوماسيون من مفوضية الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية والنروج وفرنسا وإيطاليا واليابان وممثل عن لجنة حقوق الإنسان العربية القائمة في مصر. ودخل الحمصي قاعدة المحكمة يرتدي بذّة سوداء أنيقة وعلى كتفيه العلم السوري. وعندما حاول الكلام أسكته رئيس الجلسة فردّ عضو البرلمان مأمون الحمصي: "لقد قضيت أربعة أشهر في السجن وأعتقد إنني استحق أربعة دقائق من الحديث. هذه ليست عدالة متوجهاً بكلامه لكل من في قاعة المحكمة: "يتهموننا بخرق الدستور وهم أنفسهم الذين يخرقونه." وفيما كان يقاد لخارج القاعة صرخ عالياً: نحن نُضحي بكل شيء من أجل سورية. عاشت سورية وعاشت الحرية وعاش العدل".

في اليوم التالي اقتيد رياض سيف من زنزانته في سجن عدرا للجلسة الثانية للمحاكمة. وامتلأت المحكمة بالأصدقاء وأعضاء العائلة والدبلوماسيين من الولايات المتحدة والنرويج وهولندا وسويسرا وبلجيكا

والمانيا. ولما دخل القاعة بعد تأخر خمس ساعات حَظِيَ باستقبال حافل بوقوف كل الحاضرين. وبعد ذلك بقليل أعلنت زوجته (ريم) إنها "فخورة به" وقالت لي إن رياض يشعر بالتفاؤل ولا يهمه ماذا سيحدث"(14).
والأوضاع في سجن عدرا حسنة وإن زوجها ومأمون الحمصي هما في زنزانة واحدة. بينما الثمانية الباقون مُوزعون على زنزانتين. وكان يسمح لرياض بالخروج من الزنزانة للرياضة ساعة واحدة في اليوم يعدو خلالها، باستثناء نهار الجمعة (يوم العطلة عند المسلمين). وكان يسمح بزيارته نهار الأحد فقط، "ولكنني طلبت من مدير السجن أن يسمح لي أحياناً بزيارته في أوقات أخرى". هذا ما قالته السيدة (سيف).

وبشيء من التعارض، بينما لم يُظهر أية رحمة في موضوع الناشطين بحركة المجتمع المدني، أحتفل النظام بعيد استلام حافظ الأسد للسلطة الواحد والثلاثين في تشرين ثاني/2001/، بإطلاق سراح مئة من المعتقلين الإسلاميين وغيرهم من السجناء السياسيين وبعضهم كان معتقلاً منذ العام 1987. ورغم الجو السياسي غير المطمئن، أعلنت مجموعة من المحامين السوريين في 15 كانون ثاني/2002/ عن تشكيل لجنة وطنية جديدة للدفاع عن حريّة الرأي والتي ستدعو لتطبيق حُكم القانون وفي اليوم التالي أَعلنت لجان إحياء المجتمع المدني في بيان طويل إدانة لتوقيف الناشطين ولم تزد عماً أعلنته سابقاً في بيان "نحو عقد وطني اجتماعي في سورية"

وبعد تأخير طويل حُكم مأمون الحمصي في 19 آذار عام 2002 بالسجن خمس سنوات لأنه "حاول تغيير الدستور بوسائل غير مشروعة"، و"لتحقيره السلطات"، و"تعويق السلطات من القيام بواجباتها". وأسقطوا عنه تهمة إثارة النعرات الطائفية. وجدّد الحمصي إعلانه ببراءته قائلاً: "للحرية والكرامة ثمن... السجن لا يخيفني..."وكان في القاعة لدى صدور الحكم-خمس من الدبلوماسيين الغربيين. وفي الرابع من نيسان 2002 حُكم على رياض سيف أيضاً بالسجن لخمس سنوات لمحاولته تغيير الدستور بطرق غير مشروعة ولتشكيله جمعية سرية. وأسقطت عنه هو أيضاً تهم إثارة النعرات الطائفية. ورد سيف بأعصاب فولاذية مُعلناً إن الحكم عليه

هو وسام وشرف له، وصاح: يحيا الشعب الحرية... الحرية. وحضر الدبلوماسيون الغربيون إعلان الحكم عليه.

وأتهم رياض الترك بإثارة تمرّد مسلح ومحاولة تغيير الدستور بطُرُقٍ غير مشروعة والإضرار بصورة الدولة وبوضعها المالي. وبدأت محاكمته أمام محكمة أمن الدولة العُليا في دمشق لخمسة عشر دقيقة يوم 28 نيسان /2002/ بعد ثمانية أشهر من اعتقاله-حيث أجل رئيس المحكمة النظر في الدعوى إلى 19 أيار لإعطاء الدفاع الفُرصة لدراسة الأدلة التي لم تُقدم بعد للمحامين.

وكان بين الحاضرين دبلوماسيون من الاتحاد الأوروبي والصحفيون وفي الجلسة الثانية في 19 أيار أجّلت المحكمة النظر في الدعوى إلى 27 أيار، وكانت الجلسة في هذا اليوم مغلقة لم يسمح إلا لصحفّيٍ واحد بحضورها وهو مندوب وكالة سانا الرسمية-وكالة الأنباء السورية-مع إنه كان خارج المحكمة جمعٌ من الصحفيين والدبلوماسيين الغربيين بالإضافة إلى حوالي مئة شخص من المؤيدين. وقال الترك لرئيس المحكمة إنه يرفض الإجابة على أي سؤال ما لم تفتح المحكمة أبوابها للناس جميعاً. وبعد شهر، في 26 حزيران صدر الحكم عليه بالسجن لمدة عامين ونصف العام.

كذلك مُنع الصحفيون وغيرهم-باستثناء مندوب سانا من حضور جلسات محكمة أمن الدولة العليا لباقي المعتقلين من ناشطي حركة المجتمع المدني. وفي 24 حزيران حُكم على حبيب صالح بالسجن ثلاث سنوات لمعارضته أهداف الثورة وإثارته النعرات العرقية والطائفية. أمّا عارف دليله فنال عشر سنوات سجن ووليد البني حُكم بخمس سنوات سجن، في 31 تموز، وحُكم على حبيب عيسى بالسجن خمس سنوات في 28 آب، ونال فوّاز تللو خمس سنوات سجن، وكمال اللبواني ثلاث سنوات، وحسن سعدون سنتين سجن.

ولقد أثرت الاعتقالات والمحاكمات السياسية بعمق على صورة بشار الأسد بعد ما حاولوا بعناية ونشاط تصويره كزعيم إصلاحي سيجُر بلده معه إلى العالم المعاصر والاقتصاد العالمي من عزلتها التي دامت عقوداً.

وقدّر المراقبون إن تأخير محاكمة النشطاء تعكس تردّد المسؤولين وعدم قطعهم الحاسم داخل النظام. ومن المؤكد إن بعض أبناء النظام شعروا إن الاعتقالات مهما كانت أبعادها الأخلاقية غلطة لها نتائج عكسية. أيمن عبد النور أحد أفراد دائرة المستشارين المقربين جداً من بشار، قال لي حَسَب رأيه كان من الحماقة توقيف النشطاء لأنه بهذا العمل تبنّى النظام أجندة النشطاء أنفسهم. وبرأيه إن الموقوفين عمدوا إلى الإثارة المقصودة لكي يعمد النظام إلى سجنهم، "برأيي-وهذا رأي رسمي- إنهم أرادوا دفعنا للقيام بخطوة خاطئة ونجحوا في ذلك بسبب ضيق أفق بعض ضباط المخابرات(15).

ربما كان هذا المنحى من التفكير وراء إطلاق سراح رياض الترك المفاجئ في 16 تشرين ثاني /2002/ رسمياً لأسباب إنسانية. ولم يُتوقع من هذه المحادثة أن تعني المزيد من إطلاق مُعتقلين آخرين، بل أشارت على الأغلب إن النظام أبرز موقفه، وإن له وليس لنُشطاء المجتمع المدني القول الفصل في سورية.

المستقبل المتوقع كئيب:

في خريف عام 2002 بدا غَدُ حركة المجتمع المدني كئيباً حقاً فالنُشطاء المهمون كانوا في السجن. والندوات استمرت في اللقاءات بصورة شبه سرّية أو سرّية تماماً. وفي الوقت الذي لم تعد أجواء الخوف التي طبعت حكم حافظ الأسد، كان المعارضون أكثر حذراً بكثير من أيام (ربيع دمشق) المتهورة السريعة التي كان فيها كل شيء ممكنا. ورغم القهر العنيف لم يرتعب زعماء حركة المجتمع المدني إذ اعتبروا إن مشروعهم هو مشروع طويل الأمد سينجحُ في نهاية الأمر. "أنا لست متشائماً ولا متفائلاً" هذا ما قاله ميشيل كيلو مؤكداً "إن المثقف لا يعمل حسب موازين القوى بل حسب قناعاته ومثالياته" لم تفشل حركة المجتمع المدني بل على العكس لقد شجعت خلق تحالف واسع من الاتجاهات

المعارضة-بما في ذلك الإخوان المسلمون ذي الأهمية القصوى (راجع الفصل الخامس).

وقام التحالف على أساس الديموقراطية "الآن لدينا اتجاه إسلامي ديموقراطي، واتجاه علماني-أي-التجمع الوطني الديموقراطي، والمثقفون الديموقراطيون وحركة المجتمع المدني". هذا ما قاله (كيلو). "لقد تشكلت كتله أساسها لأول مرة في سورية، الديموقراطية وأعضاؤها لهم اتجاهات إسلامية ووطنية –قومية-وشيوعية وليبرالية". "في سورية كتلتان الكتلة المؤسسة على الديموقراطية، والكتلة التي تمثل النظام والتي تعلم إنها فشلت وليس لها برنامج حقيقي للإصلاح."

هيثم المالح الرئيس الشجاع لجمعية حقوق الإنسان السورية وافق على ذلك مشيراً إلى إن القهر الشامل للنظام-الحاكم-كان العامل الأهم في تأسيس هذا التحالف المختلط من الديموقراطيين.

"أنا أشكر حافظ الأسد الذي سجنني" هذا ما قاله لي في لندن في أيار /2002/. "كل الإيديولوجيات كانت في السجن في سورية؛ لقد أقام في منزله وليمة اللحم المشوي وكان الضيوف يمثلون كل الاتجاهات السياسية-شيوعيون وبعثيون وإسلاميون.

قلت: "يجب أن نشكر حافظ الأسد ولو لم نكن جميعاً في سجونه-لما اجتمعنا سويّةً هنا اليوم"؛ وبعد فترة قصيرة في أواخر آب /2002/، صدر أمر باعتقال المالح وثلاثة من جمعيّته (راجع الفصل السادس).

"الإصلاح ضرورة ملحة آنية لا يمكن الهروب منها رغم إنها في الواقع هدف على المدى البعيد" هذا ما قاله ميشيل كيلو "ومن واجبنا أن نعمل على مستويات متعددة. يجب ألا ننسى مشروعنا الأصلي: إحياء المجتمع وإعادة تأسيس السياسة على إنها نشاط مجتمعي. ولكن يجب علينا أيضاً أن نقدم رؤية للإصلاح تضغط على النظام وفي نفس الوقت تُحرك المجتمع. وهذا لن يأخذ وقتاً طويلاً".

وأكدّ "إن حركتنا قد جُمِدْتَ ولكنها لم تمت أبداً ونحن عاقدون العزم على متابعة مشروعنا(18).

الفصل الرابع
الحزب القائد في المجتمع والدولة

حزب البعث

أيها الرفاق، هناك مهمات جليلة تنتظرنا وتحديات كبيرة تواجهنا (!) هكذا خاطب بشار الأسد المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي في 20 حزيران عام 2000م، كما كتبت سانا الوكالة السورية للأنباء بلغتها الإنكليزية (المكسّرة) "سنواجه هذه التحديات ونسير معاً بثقتكم ومحبتكم ودعمكم في سبيل إنجاز هذه المهمات ونتجاوز هذه التحديات".

وكان بشار قد انتخب بالإجماع كأمين عام للقيادة القطرية، المركز الذي كان يحتله والده حتى موته قبل عشرة أيام. وانتخابه هذا كان المادة الأهم على أجنده مؤتمر الحزب الذي دام أربعة أيام. لقد ولد حزب البعث في الأربعينات وسط فوران المثالية في الوحدة العربية الشاملة والأمل بتوحيد المنطقة للتخلص من الوصاية الاستعمارية وإنجاز توزيع أعدل للثروة بين الحكام والمحكومين. وفي ظل سلطة الأسد تحولت هذه الشعارات إلى آلة لتوليد الولاء للرئيس مجردة من أي إيديولوجية متماسكة، لم يكن لها ما تقوله أكثر من هذه الشعارات الجوفاء: أهمها وقبل كل شيء آخر: وحدة –حرية – اشتراكية". فلا عجب إذن أن يكون رد بشار على استلامه منصب الأمين العام الامتناع عن توزيع (السكاكر).

وأن يكون المؤتمر القطري في حزيران عام 2000 وهو الأول بعد خمسة عشر عاما، يشي بالكثير عن حالة الحزب، "البعث هو في حالة

فوضى عارمة" هذا ما قاله الكاتب السوري المنفي صبحي حديدي".إنه كالجسم الميت، لم يعد حزبا بالمعنى العادي للكلمة"([1]. ويؤكد حنا بطاطو كبير مؤرخي البعث وأصوله الاجتماعية وتطوره.

"في ظل سلطة الأسد تغيرت طبيعة حزب البعث، فاستقلالية أفكار أعضائه التي تمتعوا بها في الماضي، حجِّمت الآن فالأولوية أصبحت للامتثال والسلوك الحزبي الواحد. لقد أصبح الحزب في الواقع أداة حاول النظام استعمالها لضبط المجتمع بعامة أو لتحشيده وراء سياساته. وتحول (الكادر) الحزبي بصورة متزايدة إلى بيروقراطيين ومهنيين مزمنين ولم يعد لهم الحيوية النابضة على المستوى الإيديولوجي كما كانوا في الخمسينات والستينات. فالإخلاص المطلق (طغى آخر الأمر على إخلاصهم للمعتقدات القديمة)"[2].

الأيام الأولى

في البداية كان الأمر كله مختلفاً. كان يحكم سورية نظام الانتداب الفرنسي المكروه الذي استغل بوقاحة صارخة الخليط الاثني في البلاد ليقسم ويحكم البلد. فلقد خلق دولة العلويين شبه المستقلة في الشمال الغربي، ودولة مشابهة للدروز في الجنوب. وعام 1920 خلقوا لبنان من خاصره سورية الغربية وعام 1938 تخلى عن محافظة الإسكندرون الشمالية لتركيا. وفي الجنوب والجنوب الغربي حكم الانكليز شرق الأردن وفلسطين وفي نص انتدابهم على فلسطين تعهدهم المشهور –في وعد بلفور– بإقامة وطن قومي لليهود فيها- تعبير يعني في الواقع– دولة يهودية كما فهمت هذا الوعد الحركة الصهيونية –العالمية – وهكذا استمر تدفق المهاجرين اليهود مع رعب الفلسطينيين العرب الذين خافوا – بحق – انتزاع فلسطين منهم. وفي الشرق من فلسطين حكم البريطانيون العراق أيضاً. وفي سورية اعتمد الاستعماريون المحتلون على نخبة مدنية من التجار وملاك الأراضي الذين كانوا مسيطرين خلال الحكم العثماني أيضاً. وفيما كانت هذه القلة تتمتع بامتيازات كبيرة وغنى فاحش، كانت عامة

الشعب تعيش الفقر وكثير منها كانوا مزارعين يتقاسمون المحصول مع الملاك أو مياومين كعمال زراعيين بدون أية أرض.

وفتح هذا العار السياسي والاجتماعي الباب لقيام حركات وطنية.... واحدة منها – مع إنها في النهاية لم تكن ذات تأثير – ترأسها زكي الأرسوزي – أستاذ علوي في المدارس الثانوية من أهل انطاكية، والذي قاد في فترة 1936- 1938 الحركة المناوئة لتركيا في محافظتة والذي ادعى أنه هو أول من أطلق التعبير البعث اسماً لحركة سياسية.
والأرسوزي خريج جامعة السوريون وكان واحداً من آلاف العرب الذين فروا جنوبا من سنجق الاسكندرون عندما سلّم لتركيا... وكان سكانه الأتراك هم الأقلية فيه، وأعيدت بعد ذلك تسميته بـ (هاتاي). استقر الأرسوزي بعد ذلك في دمشق وعاش في ضيق مادي شديد لأن السلطات الفرنسية حرمت عليه التدريس في المدارس الخاصة والعامة.

وفي عام /1939/ قسم الأرسوزي مؤيديه إلى فئتين: فئة سياسية سماها الحزب القومي العربي وفئة ثقافية سماها "البعث العربي"[3]. إلا أن مجموعة الأرسوزي ضمرت وخاب ظنه هو نفسه بالسياسة، فانتقل شمالاً إلى اللاذقية، ثم طرطوس (وكلاهما على ساحل البحر) وركّز بعد ذلك نشاطه على الفلسفة. واليوم تحفظ ذكراه بإطلاق اسمه على حديقة عامة في دمشق خلف البنك المركزي. ومجموعة أخرى رئسها ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، المدرسان في ثانوية تجهيز دمشق المؤثرة لأنها كانت أهم الثانويات في البلد، كانت أكثر نجاحاً، كلاهما من خريجي السوريون، (البيطار) مسلم سني كان يدرِّس الفيزياء بينما (عفلق) مسيحي أرثوذكسي كان يدرس التاريخ. وسميت مجموعتهما ابتداءً: حركة الإحياء العربي وأصدرت أول بلاغاتها في عام 1941 ومنذ عام 1943 استعملت اسم حركة البعث العربي. وفي أواسط الأربعينات سحب تعبير (حركة) تدريجياً لتحل محله كلمة (الحزب)، وعام 1945 تشكل أول مكتب تنفيذي للحزب.

ورغم أن تشكيله لم يحظ بالشرعية بعد، بدأ عمله كحزب وتأسس رسمياً وشرعياً في مؤتمر عقد في نيسان /1947/ بمقهى الرشيد قريباً مما

كان ساحة للسينما في الهواء الطلق في حديقة معروفة ب (لونا-بارك) يقيم مكانها اليوم المركز الثقافي الروسي. ولقد انضم للحزب الجديد أغلب أتباع زكي الارسوزي والأخير لم يحضر هو نفسه المؤتمر الأول، وحسب مختلف الروايات لم يغفر أبداً لعفلق وبيطار سرقتهما لأسم (البعث) منه.

وفي سنواته الأولى دعا حزب البعث لوحدة عربية وعدل اجتماعي كسبيل للإحياء العربي، ولم يكن تماما حركة جماهيرية.

كان تعداد أعضائه بضعة مئات أغلبهم من الطلاب الريفيين وانعكس ذلك في النسبة الكبيرة للمعلمين في زعامة الحزب. وفي بدايات الخمسينات كان تعداد أعضائه حوالي (4500) تقريباً. ومن ضمن هؤلاء كان أحد الطلاب الثانويين في اللاذقية واسمه حافظ الأسد، وآخر اسمه عبد الحليم خدام ليصبحا بعد فترة رئيساً ونائباً لرئيس الجمهورية. وإحدى علامات تاريخ نمو البعث كانت عام /1952/ عندما اندمج بالحزب العربي الاشتراكي لأكرم الحوراني، وهي خطوة أعطت الحزب جماهير أنصاره من الفلاحين. وأكرم الحوراني محام من مدينة حماه (حيث سُوّيَ مركز حزبه بالأرض، من قبل قوات البعث التي أخمدت ثورة إسلامية عام 1982). اكتسب سمعته كقومي عربي خلال حكم الانتداب الفرنسي، وكنصير للمزارعين المظلومين في منطقته، بعد استقلال سورية عام 1946 وكان تفاوت المداخيل والثروات في منطقته مرعباً. فمن مجموع 113 قرية في قضاء حماه، 91 قرية منها تملكها أربع عائلات فقط[4].

وفي عام 1950 نظم الحوراني أتباعه في الحزب العربي الاشتراكي ومركزه في مدينة حماه. وخلال ديكتاتورية أديب الشيشكلي الذي استلم السلطة في كانون أول عام 1949 في ثالث انقلاب تلك السنة لجأ الحوراني والبيطار وعفلق إلى الجار لبنان حيث توافقوا على دمج الحزبين في حزب البعث العربي الاشتراكي.

وعلى حد قول (باتريك سيل): "كان (الحزب الجديد) ائتلافاً بين طبقة بيروقراطيين ومدنيين: مدرسين وموظفين في الدولة وأمثالهم مع ثوريين من الأرياف"[(5)]. بينما لاحظ (بطاطو) إن "الدمج لم يكن أكثر من تجمع خفيف" حيث انضم فقط ثمانون من قادة الحزب العربي الاشتراكي للحزب

الجديد. أما أفراد الحزب العربي الاشتراكي فبقوا على ولائهم الشديد لشخص أكرم الحوراني[6].

وخلال فترة الخمسينات حيث كان الشعور القومي العربي يهز المنطقة نماً الدعم بسرعة لحزب البعث العربي وكسب دفعة قوية عندما قرر الحزب – دعم جمال عبد الناصر الضابط الوطني الذي أزال الملكية عام /1952/ عن حكم مصر وركب الموجة الشعبية العارمة للوحدة العربية.

ولكن عام /1958/ عندما توحدت سورية مع مصر لتشكل الجهورية العربية المتحددة، كان حزب البعث في مأزق شديد. ولقد ضم تقرير حزبي داخلي عام /1957/ إشارة إلى "تهدم السلوك الحزبي" والى "الفوضى وأكد ان الحزب أصبح مؤسسةً اجتماعية غريبة وحصل انقسام عميق بين الأعضاء الخائبين وقادتهم الذين عملوا بمعزل عن الحزب واعتبروا ذلك حملاً ثقيلاً وعائقاً في طريق حريتهم" [7].

وربما سهّل الاضطراب الداخلي على البعثيين السوريين الموافقة على حل الحزب عندما دخلت سورية الوحدة مع مصر 1958-1961 وكان هذا شرط عبد الناصر لقبول مشروع الوحدة.

ربما كان (ناصر) (أيقونة) رمز الوحدة العربية ولكنه لم يكن ليبراليا ديمقراطياً ولم يواجه بخاصة أي معارضة من أية مجموعات قومية عربية منافسة مثل حزب البعث في سورية.

وبالنسبة لناصر كانت سورية تماماً الشريك الأصغر في الوحدة: فهي ببساطة: الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة. وذاقت سورية حقيقة، وللمرة الأولى، طعم الحياة في دولة بوليسية حيث استعملت المخابرات- البوليس السري – بصورة روتينية لاستئصال المعارضة. فالليبراليون في سورية غالبا ما يعيدون المصاعب القائمة في بلدهم إلى فترة الحكم الناصري فيها.

البعث في حالة انتقالية

مهما كانت أخطاؤه ومثالبه فإن حزب البعث الأصلي – أي (الحزب القديم) على حد تعبير (بطاطو) كان على الأقل حزباً سياسياً أصيلا له سياساته (أو على الأقل مثالياته وطموحاته وأعضاؤه وكان له بعض النجاح في الانتخابات ولكن حل محله شيء مختلف تماماً: لجنة عسكرية سرية أسست عام 1959 على يد ضباط سوريين منقولين إلى القاهرة (ومن ضمنهم حافظ الأسد)، وكانوا معارضين بشكل متزايد للوحدة التي قامت – واللجنة العسكرية التي سيطر عليها ضُباط من الأقليات الدينية بخاصة من العلويين والدروز،"عملت بسريّة تامة حتى عام 1964 لدرجة ان الزعماء التاريخيين للبعث بقوا تماماً حتى ذلك الوقت في الظلام ولم يعرفوا بوجودها ولا بأهدافها الحقيقية" (7).

تفككت الجمهورية العربية المتحدة في الانقلاب العسكري اليميني الذي حصل عام /1961/ في 28 أيلول بقيادة العقيد عبد الكريم النحلاوي. ودعم الانقلاب كل من السعودية والأردن ومجموعات من رجال الأعمال السوريين الذين صدمتهم قرارات التأميم التي صدرت في تموز عام /1961/. وأبرز الانقلاب عودة قصيرة لنفوذ الصفوة المدينية التي تحكمت بأمور سورية لقرون طويلة. وخلال أيام من قيام الانقلاب، وقع ستة عشر سياسياً بارزا بيانا شكروا فيه الجيش لتخليص سورية من براثن عبد الناصر. وضم الموقعون اسم صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني، اثنان من كبار أبطال الدعوة للوحدة العربية أدانا أول مشروع للوحدة العربية. وقاما بذلك أيضاً لدعم نظام انفصالي يمثل أكثر العناصر محافظة في سورية: أعيان الحضر – المدنيون الأغنياء – الذين اتهموا بأن جشعهم وسياساتهم غير الكفوءة كانت من الأسباب الرئيسة لضعف البلاد. ولقد سحب البيطار لاحقاً توقيعه من البيان ولكن ذلك لم يسعفه في استعادة سمعته. كان الحادث هذا شهادة مبكرة على الإبهام العقائدي في قلب الحركة البعثية وربما كان هذا هو السبب الذي أدى في النهاية إلى فشلها المحتوم.

في ربيع 1962 جمع الزعيم البعثي الآخر ميشيل عفلق مؤتمراً في حمص، وسط سورية وقرر المؤتمرون إعادة حزب البعث وراقبت اللجنة العسكرية البعثية الأمر بعناية دون أن تتدخل. ولم يكن أعضاؤها مهتمين كثيراً بحجم ولا طبيعة هذا الحزب المدني. كان هدفهم الاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكري، وهذا ما نفذوه من خلال تحالفهم مع الناصريين والوطنيين المستقلين من الضباط في ليلة 7-8 من آذار عام 1963. في ذلك الوقت كان عدد أعضاء الحزب المدنيين حوالي أربعمئة عضو. وفي جهد لتجنيد المزيد زاد العدد حيث بلغ حوالي 2500 في أواسط 1963 وفي أواخر عام (1967) وصل العدد إلى حوالي 5000 آلاف من الأعضاء الكاملين وربما أربعين ألفاً (40000) من الأعضاء المرشحين للدخول[9]. والحزب الذي أعيد إلى الحياة – في جو من التفاؤل والمثالية استولى على السلطة.... إلا أن الثمن كان باهظاً جداً ولا يزال الشعب حتى اليوم يدفع الثمن وكان دفعه – منذ البداية تقريباً.... كما لاحظ (باتريك سيل).

كان عليهم أن يحكموا بالقوة وليس بالرضى الشعبي، لقد كانوا جزءاً بسيطاً من أقلية، جزء عسكري منشق عن حزب سابق لم يكن له أي قاعدة / شعبية. وتجربة أيامهم الأولى أثرت في سلوكهم لسنوات طويلة قادمة: حتى عندما قوي الحزب وصار آمناً على حياته – لم يتخلص أبداً من عاداته في الإنهاك والقهر[10].

وليس هنا مجال مراجعة مستفيضة للخصومات والعداوات المركبة والصراعات من أجل السلطة التي شنّجتْ ما سماه حنا بطاطو، "البعث الانتقالي" من عام 1962 – إلى عام 1970. يكفي القول أنه كان هناك توتر مستمر بين الراديكاليين والاشتراكيين من الجناح المدني في الحزب وبين الجناح العسكري الأكثر براغماتية. وكان داخل كل جناح من هذين الجناحين توترات ومنافسات أعضائه. وشهدت هذه الفترة أيضاً أن القيادة القطرية لحزب البعث استأثرت بالأفضلية على القيادة القومية للحزب، وهذه الأخيرة كانت (المسؤولة عن حزب البعث في العالم العربي كله). ومن معالم هذه الفترة أيضاً الانقلاب العسكري الآخر في 23 شباط

1966 والذي قام به جناح صلاح جديد، العضو العلوي في اللجنة العسكرية البعثية والذي استلم رئاسة أركان الجيش من عام 1963، وسانده حافظ الأسد، العلوي أيضاً وكان في ذلك الحين قائداً لسلاح الجو. في السابق كان النظام الحاكم براغماتيا في الأساس رغم شعاراته الثورية الاشتراكية، ولكن الانقلاب قام بانعطافة يسارية بيّنة، مما حسن حظوظ وزير الدفاع حافظ الأسد في استلام السلطة آخر الأمر.

ورغم كل المواضيع والعناوين الإيديولوجية كان الصراع على السلطة فقط."وتاريخ حزب البعث في الستينات هو تاريخ الأجنحة المتعددة في الحزب" كما يقول (بطاطو): لم تكن أبداً الاختلافات داخل الحزب طائفية محضة أو مناطقية محضة... غالباً ما كانت العوامل الشخصية والطموح للوصول للسلطة هي موضوع الخلاف. كان للميول الإيديولوجية دور ما ولكن لم يكن على ما يبدو العامل الحاسم، ومن المؤكد أن عناوين مثل يسار ويمين كانت تتداول بكل حرية، ولكن سلوك الشخصية المركزية المؤثرة في تلك الفترة (صلاح جديد) لم يشر إلى التزام إيديولوجي واضح[11].

وبعد فترة قصيرة، بخاصة بعد الهزيمة السورية المدمرة، في حرب حزيران 1967 مع إسرائيل، صار (أسد) و(جديد) على طرفي نقيض.

بعد انقلاب 1966 استقال جديد كرئيس للأركان وحكم سورية من مركزه كمساعد الأمين العام للحزب. وفي الأساس كانت المعركة من أجل السلطة هي بين أسد والقوات المسلحة من جهة وصلاح جديد والحزب من جهة أخرى. والاضطراب المزمن شمل انقلابا جزئياً في 25 شباط 1969 حيث قامت قوى مدربة تحت قيادة الأسد باحتلال نقاط إستراتيجية منها مراكز أجهزة الإعلام في دمشق. ووصل الخلاف أوجه في المؤتمر الاستثنائي العاشر لحزب البعث الذي عقد في دمشق من 30 تشرين الأول حتى 12 تشرين الثاني عام 1970. وكانت المداولات فيه تبادل اتهامات قاسية حيث أدان جديد الأسد متهماً إياه بأنه فاشستي خلق ثنائية في السلطة السورية. وختم المؤتمر أعماله بتبني قرار يجرد الأسد من منصبه كوزير

للدفاع وأزاح حليفه الهام المسلم السني مصطفى طلاس، العضو السابق في اللجنة العسكرية الذي أصبح رئيسا للأركان في بداية عام 1968.

ولم يتأخر الأسد في الرد، ففي ليل 12-13 تشرين أوقف رجاله صلاح جديد ومعاونيه المقربين وفي 16 تشرين ثاني جاء الإعلان الرسمي لما سماها الأسد (حركة تصحيحية والتي كانت حقيقة انقلاباً عسكرياً. وأخيرا وصل الأسد إلى قمة السلطة حيث تفوق على كل زملائه في اللجنة العسكرية (والتي انحلت في آب 1965 ليحل محلها المكتب العسكري للحزب).

وكان نجاحه نهاية حزب البعث كقوة مستقلة بل وحتى كندوة للنقاش الجدي.

الأسد وعبادة الزعيم

بعد استيلائه على السلطة في تشرين ثاني 1970 يقال أن حافظ الأسد فكر في إلغاء حزب البعث كله[12]. وعوضاً عن ذلك اختار أن يحوّله إلى مؤسسة قوية للضبط السياسي وبنفس الوقت يمكنه أضفاء مظاهر الشرعية على رئاسته.

بعد كل ما قيل، وكضمان لوجود النظام الجديد، لم يستطع الحزب أبداً منافسة المخابرات ولا الصفوة التي تحمي النظام من التشكيلات العسكرية كالحرس الجمهوري والقوات الخاصة. تحت حكم الأسد تحول حزب البعث كما لاحظ (فولكر برتس). لقد زادوا في نفخه عددياً لتحديد زعامة اليسار المهزوم. كذلك (أدلجوه)! وأعادوا بناءه لكي يُناسب شكل حكم أسد الاستبدادي. فأضاع صفته الطليعية وأصبح أداة لتوْليد دعم جماهيري وضبط سياسي. وحتى يصبح أيضاً شبكة الوصاية الرئيسية للنظام[13].

ولقد ركزوا على صفة سورية الجديدة في أيار عام 1971 عندما حيّت القيادة القطرية الجديدة لحزب البعث أسد على أنه قائد المسيرة الوطنية. وأكد الشعب السوري على حاجته لزعيم قائد وبدأ يرى في الرفيق حافظ الأسد هذا الزعيم القائد على حد تعبير القيادة القطرية.

وخطا المؤتمر القطري الثامن في كانون الثاني 1985 خطوة أخرى بعدما انتصر الأسد على التمرد الإسلامي وعلى التحدي الذي مثله أخوه رفعت (راجع الفصل الأول) فأعلن أن حافظ الأسد هو زعيمنا إلى الأبد.

وأكد المؤتمر أن "الولاء له هو الولاء للحزب وللشعب وأهدافه، وأن عدم الولاء في أي شكل، هو انحراف خطير"[14].

اعتبر عفلق والبيطار البعث كحزب طليعي مشابه في هذه الناحية على الأقل، للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ويجب أن يكون الانتساب إليه مضبوطاً بعنايه، وخلال حكم أسد خُفّفت شروط الانتساب ولقد أعلن الأسد وجهة نظره المعاكسة بعد أسابيع قليلة من استيلائه على السلطة.

"بعد هذا اليوم لن يكون البعث حزب النخبة"[15] ومنذ ذلك التاريخ توسعت عضوية الحزب بصورة دراماتيكية، ففي عام 1971 كان هناك 65398 عضواً (أي أعضاء كاملين أعمارهم فوق سن 18 عاما بالإضافة للأعضاء المساندين وأعمارهم فوق سن 14 عاماً). وعام 1981 قفز الرقم إلى 374332 وفي أواسط عام 1992 أصبح المجموع 1008243 أي النسبة المدهشة 14،5% من كل السوريين الذي هم في سن الرابعة عشرة وما فوق[16]. واليوم مجموعهم (1،8) من مجموع السكان الذين هم في سن الرابعة عشرة وما فوق[17]. وحملة زيادة العضوية كانت موازية لحملة التوسع في حجم القطاع العام. عشرات عشرات الألوف أصبحوا يعتمدون مباشرة على النظام من أجل معيشتهم (راجع الفصل الأول). وكان من الطبيعي أن يفتش الناس على مزيد من الأمن في –ظل – عضوية الحزب.

وتوسع الحزب لم يكن سهلاً تماماً، ففي تقرير تنظيمي عام 1985 ذكر أن الآلاف المؤيدين قد جندوا للدخول في الحزب دون اعتبار كامل للقوانين والمقاييس التي كانت سائدة في الفترة ما قبل المؤتمر القطري السابع في كانون الثاني عام 1980. ويذكر التقرير "أن الفوضى وفقدان السلوك –المناسب– بين صفوف المؤيدين أدى إلى توسع كان فيه العدد أهم من النوعيه".

والفوضى التي نجمت عن ذلك "أثقلت بشدة وأربكت القيادات الحزبية المتعاقبة وأجبرتهم على اتخاذ قرارات طرد جماعي أدت إلى طرد الآلاف"[18].

"في سورية حافظ الأسد" كانت الأولوية العالية منصّبة على الولاء السياسي، والولاء قد يجلب المنافع المادية والفوائد الأخرى. وكما أكد (بطاطو): "كان هناك شعور عام أن الحزب هو أحد السبل الممكنة (للارتقاء) في المجتمع" [19]. فليس من المفاجئ إذن أن ما سماه الحزب الانتهازية انتشرت بأسلوب واسع وكانت سببا آخر للطرد –الجماعي-. وكان هذا التقرير التنظيمي عام 1985 استثنائيا وغير متحيز.

عندما أصبح (الكم) أكثر أهمية من (النوع) تسلل الانتهازيون إلى الحزب ومراتبه وشكلوا ظاهرة خطيرة.

هؤلاء الناس لا يتخلفون عن الاجتماعات ولا يتأخرون في دفع اشتراكاتهم الشهرية، ويعلنون طاعتهم وولاءهم والتزامهم. إنهم كالزئبق بدون أي رأى شخصي في حق أو باطل.

أهم اهتماماتهم هي الوصول إلى مراتب القيادة والمسؤولية لكي يحققوا أرباحاً معنوية ومادية ويقطفوا الثمار على حساب سمعة الحزب ومناضليه... يستغلون الفرص للحصول على منافع غير مشروعه بشرائهم بيوتاً وحاجات ثمينة وأراض زراعية ويراهنون في الأملاك العقارية، يقومون بدور –الوسطاء– السماسرة وبالتهريب مستغلين الحزب والآلية الحكومية لأهدافهم الشخصية دون أي اعتبار لمبادئ الحزب الثورية والنضالية [20].

ويكشف التقرير: أن عدد الذين طردوا من الحزب من عام 1980-1984 من هؤلاء الأعضاء المساندين لا يقل عن (133580) فرداً (أي ما يوازي تقريباً ثلث الأعضاء، وهذا بمقارنة المطرودين من الأعضاء الكاملين، وعددهم (3242) أي أكثر من نسبة 4% بقليل من مجموع الأعضاء العاملين –الكاملين– في نفس الفترة الزمنية.

وتمشياً مع نظرته إلى الدولة كشركة... الرئيس فيها يوجه الناس الموحدين في الباطن، يوحى النظام باستمرار أن ليس هناك اختلاف حقيقي

بين الحزب والشعب ككل، وأن العضوية في الحزب ترقى إلى مستوى مظاهر الوطنية."دعني أعبر لك" هكذا أكد لي أيمن عبد النور، أحد المستشارين المقربين جداً من بشار الأسد، "حزب البعث" ليس حزبا مستورداً من الخارج. لقد بدأ هنا ولم يأتوا به، إنه يمثل الشعب... ودعني أذكر لك هذا أيضاً: أن كل عضو في الحزب يمثل أربعة إلى خمسة أشخاص في عائلته.وهذا يعني أن المجموع الحقيقي لأعضاء الحزب هو تسعة ملايين – أكثر من 55% من شعبنا[21]. وكان عبد النور يستعيد طرحاً قديما. فلقد قال الأسد للمؤتمر القطري الثالث عشر للحزب في تموز 1980 إنه بعد انقلابه، أكدنا أن على الحزب أن يجذب إلى صفوفه كل المواطنين، كل المناضلين، الذين هم كل الشعب، وكل الناس هم في الأساس أناس "طيبون ويؤمنون بوطنهم ويجب في حدود الإمكان سحبهم إلى الحزب" [22].

ميشيل كيلو الكاتب المقيم في دمشق والذي لعب دوراً قيادياً في حركة المجتمع المدني التي ازدهرت بعد استلام بشار الأسد للرئاسة، والذي سجن عام 1980 بعد ما طالب بإصلاحات سياسية، يصف الأمر بدقة وبلاغة: "البعث لا يعترف بالمجتمع، إنه يعتبر أنه هو المجتمع" [(23)].

إذا كان الحزب قادراً على تمثيل الغالبية العظمى من الشعب السوري فليس مستغربا إذا أن يضع في الدستور الجديد في آذار 1973، تحديداً يصف نفسه فيه "إنه الحزب القائد في المجتمع والدولة"، وأن يحفظ شعاره التاريخي، وحده حرية اشتراكية في مقدمة الدستور على أنه الروح الحقيقية لطموحات الشعب العربي" ولقد (تمأسس) البعث بصورة أكبر، وهو مموّل أصلا من خزينة الدولة، عام 1979 بإصدار قانون (53) الذي يغطي أمن الحزب، وفيه السجن لمدة طويلة لمجموعة من (الإساءات) منها الانضمام في نفس الوقت إلى حزب آخر، التسلل إلى حزب البعث من حزب آخر، مهاجمة مراكز الحزب، عرقلة نشاطات الحزب ومحاولة الحصول على معلومات سرية. وللمسيئين الذين يعملون "لمصالح أجنبية" عقوبة الإعدام جزاءً لهذه الانتهاكات.

وبموازاة التوسع في عضوية الحزب بعد الحركة التصحيحية أصبح الحزب هرمياً بصورة أشد، قبلا كان باستطاعة أعضاء الحزب انتخاب إدراتهم المحلية، ولكن بعد الانقلاب الأسدي صار الأمر تعييناً من القيادة القطرية المؤلفة من (21 عضواً) والمسؤولة عن 19 قيادة للفروع عن كل المحافظات الأربع عشرة، واحد لمدينة حلب (ومدينة دمشق هي المحافظة بذاتها) وواحد من كل جامعة من الجامعات الأربع والمسؤولون المحليون المهمون كرئيس البلدية ومدير البوليس (الشرطة) هم أعضاء نموذجيون في قيادة الفرع. وتحت هذه الفروع تأتي الوحدات الحزبية للنواحي وضواحي المدن وهكذا نزولاً حتى مستوى القرى.

نظرياً ينتخب الأعضاء ممثليهم في المؤتمر القطري الذي يعقد كل أربع سنوات. ولكن حتى عام 1975 كان المؤتمر يختار القيادة القطرية مباشرة. ولكن في كانون الثاني 1980 في قمة التمرد الذي واجهه النظام من الإخوان المسلمين متحالفين مع المعارضة العلمانية، اختار المؤتمر اللجنة المركزية للحزب (وعدد أعضائها 75 عضواً). والهدف منها هو تحسين الاتصالات بين القيادة القطرية وفروع الحزب الأدنى منها، كذلك انتخاب أعضاء القيادة القطرية بواسطة أعضاء اللجنة المركزية. وفي المؤتمر القطري الثامن زيد عدد أعضاء اللجنة المركزية إلى 90 عضواً وخوّل الرئيس حافظ الأسد بتعيينهم. والواقع مع ذلك، هو أن كل المراكز الحزبية الهامة كانت مختارة مسبقاً من قبل حافظ الأسد... حتى القيادة القطرية ذاتها.

ومنذ عام 1970، القيادة القومية المهمة والتي رأسها الأسد، أصبحت لجنة شرفيه لها وظيفة استشارية فقط. ومع ذلك ظل الادعاء أنها أهم من القيادة القطرية لأنها – نظرياً فقط – تشرف على القضايا القومية وهي لذلك معنية بالوحدة العربية إحدى أهم أركان إيديولوجية حزب البعث.

وكان هناك جهاز حزبي مواز يتغلغل في القوات المسلحة حتى مستوى – الكتيبة – ويدعّم مع الجهاز المدني في القيادة القطرية.

وبالإضافة لكون حزب البعث آلة لتجنيد وتحشيد وتحريك الولاء للرئيس فإنّه كلب الحراسة والمراقبة المهم فهو، مع وكالات الأمن

الأخرى، يراقب كل العاملين الرسميين في الحكومة والذين يحتاجون باستمرار موافقة الحزب على كل نشاطاتهم مهما كانت مدنية الطابع. وهناك مكتب للتعليم العالي مسؤول عن الجامعات. ونظير وزارة الإعلام المكتب العقائدي للحزب ووظيفته المهمة الرقابة..

ومكتب الأمن الوطني –القومي– الذي كان شديد السطوة والسلطة في أواخر الستينات والذي فقد الكثير من وهجه الان ليحل محله عديد وكالات الأمن، كان يفحص و(يغربل) كل المرشحين لمجلس الشعب والمجالس المحلية ومكاتب النقابات وإدارات الجمعيات "المهنية".وبالاستعانة بأعضاء الحزب والمخبرين وصلت عيونه وآذانه وهوائياته اللاقطة إلى كل حي من أحياء المدن الكبيرة، والمدن الصغيرة. حتى أنها بلغت الأماكن الريفية البعيدة حيث لا يأمل البوليس السري والمخابرات العامة بالوصول إليها ومراقبتها بفعالية" هذا ما لاحظته جمعية (مراقبة الشرق الأوسط Middle East Watch)... وهي فرع من جميعة مراقبة حقوق الإنسان [24].

وكنظام وصاية، فإنّ أهم (مصادر) حزب البعث هي في قدرته على إيقاف التعيينات لكل المناصب، ومكتب الحزب الاقتصادي له رأي هام في الموافقة على المرشحين لكل نشاطات القطاع العام. ويزكّي كل أساتذة الجامعات وعمدائها مكتب التعليم العالي. حتى الذين لا ينتمون لحزب البعث يجب عليهم الحصول على موافقة الفرع المحلي للحزب قبل تعيينهم في أي من وكالات القطاع العام "والحزب" باختصار، يراقب الأشخاص أكثر من مراقبته للسياسات" هذا ما قاله (فولكر برتس) "وبالنسبة لهذه الوظيفة فكل عضو في قيادة حزب البعث هو سيد ذو سلطة قوية" [25].

وتحول حزب البعث إلى آلة سياسية لتوليد الولاء للرئيس وكلب حراسة للنظام لا يعني أن لا وجود للنقد أبداً. فمن وظائف الحزب أيضاً أن يعمل كوسيلة لنقل الشكاوي إلى القيادة. فالفساد مثلا كان يهاجم بقوة وانتظام في الاجتماعات الحزبية، ولكن في الوقت الذي تريده القيادة (لتنفيس الاحتقان)، والمؤتمرات الحزبية لها مُخرج أو أكثر يتقنون بدقة إخراجها المسرحي لذا فأي نقد مهما كان ناعما خفيفا للرئيس نفسه ولخطه السياسي هو أمر (محرّم).

المنظمات الشعبية – الجماهيرية

وبالإضافة لمشاهدة التضخم الهائل في عضوية حزب البعث لحظ عهد أسد توسعا في أعداد وأحجام المنظمات الشعبية ونشاطاتها المختلفة والتي يقودها ويديرها الحزب وتشكل عنصراً مهماً في شركة (الدولة) السورية. والعديد منها كانت من (مخلوقات) حزب البعث الجديدة بينما كان للمنظمات الباقية تاريخ طويل كمنظمات مستقلة سيطر عليها الحزب بعد ذلك تدريجيا أو غير ذلك، منذ عام 1963. ومثل كل وكالات الدولة الأخرى كانت وظيفتها عرض الولاء وتقويته للمساعدة في تطبيق وتنفيذ الأوامر الحكومية ونقل الشكاوى إلى المراكز العليا بانتظام، ومن المؤكد أنها شكاوى لا تتعدى مصالح الدوائر القريبة المباشرة لهذه المنظمات. ووضع هذه المنظمات مسجل في الدستور الذي أعلنه الأسد عام 1973 في المادة التاسعة التي تؤكد "إن المنظمات الشعبية والشركات التعاونية هي مؤسسات تضم قوى العمل الشعبية من أجل تنمية المجتمع، وتحقيق مصالح أعضائها" ولا تستطيع العمل إلا بالطرق التي يوافق عليها النظام الحاكم. والاضراب ممنوع في سورية منذ نيسان عام 1959 عندما كان القانون المصري للعمل معمولاً به في الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة. ويسمح القانون هذا بتأسيس منظمة عمل واحدة مربوطة بالحزب الحاكم. ولقد صدرت تشريعات جديدة في شباط عام 1964 بعد الانقلاب البعثي إلا أن منع القيام بإضرابات ومنع تشكيل اتحاد وطني مستقل بقيا في التشريعات الجديدة. وفي آب عام 2000 قدمت سورية للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تقريراً وبينت فيه بنية اتحاد العمال فيها وأكدت "أن الدولة تحاشت حاجة العمال للجوء إلى الإضراب باعتمادها على عقود عمل جماعية ووسائل حميدة للتصالحات [26].

الاتحاد العام للفلاحين الذي شكل عام 1964 هو أكبر المنظمات الشعبية وكان عدد أعضائه، عام 2000 (94،236) ويربط اتحاد الفلاحين بالتعاونيات الزراعية، وهو مسؤول أمام مكتب الفلاحين في

الحزب. وتلاميذ المدارس الابتدائية يجب أن يتسجلوا في منظمة طلائع البعث أما طلاب المدارس المتوسطة والثانوية فيجب أن يكونوا في منظمة (اتحاد شبيبة الثورة) (راجع الفصل الخامس). وطلاب الجامعات ينتظمون في الاتحاد الوطني للطلاب. وهناك الاتحاد النسائي واتحاد الكتاب واتحاد الحرفيين وغيرهم هكذا. وكان لإتحاد نقابات المهنيين كالأطباء والمحامين تاريخ طويل من التقاليد الاستقلالية وكانوا آخر من أُخضع لسلطة النظام. وكان لبعضهم دور هام في حركة المعارضة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات حيث تعرض أعضاؤهم للاعتقال والتعذيب. ونقابات المحامين والأطباء والمهندسين أثبتت أنها الأكثر مرونة ولكن في عام 1980 و1981 عمد النظام إلى حلها جميعاً وأنشأ نقابات موالية مكانها. (راجع الفصل السادس).

على كل النقابات أن تنتسب إلى الاتحاد العام للنقابات العمالية الذي تشكل في آذار 1938 ولكنه الآن جزء من الدولة كما هو حزب البعث نفسه.

وفي عام 1975 ترأس الاتحاد عز الدين ناصر حتى عام 1980 ومن عام 1981 إلى حزيران 2000 وقت انعقاد المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث ترأس ناصر أيضاً مكتب العمل في القيادة القطرية للحزب. وحالياً يربط الاتحاد العام 194 نقابة مجموع أعضائها (عام 2000) كان 820050 ويضم الاتحاد العام حالياً ثماني اتحادات مهنية هي نقابة عمال النسيج، نقابة عمال الخدمات العامة، نقابة عمال البترول والكيماويات، نقابة عمال البناء والنجارة، نقابة عمال المواصلات والنقل، ونقابة عمال الطباعة والثقافة والإعلام، نقابة عمال المعادن والصناعات الكهربائية، وعمال نقابة الصناعات الغذائية.

وغالبية عمال القطاع العام ينتسبون للاتحادات العمالية ويمثلون الكتلة الأكبر من الأعضاء. أما ما مدى نمو ونسبة النقابات في القطاع الخاص المتطور حديثا (باستثناء عمال الحوانيت والمزارع العائلية) فهو غير مؤكد تحديداً ولكنه لا يزيد عن حوالي 20% أما حجم هذه القوة العمالية في القطاع الخاص الحديث فغير مؤكد أيضاً، ولكن في عام 2002 كان

مجموع أعداده (400000). ومديروا الشركات في القطاع الخاص الذين يريدون تحاشي قيام كتلة عمالية نقابية يعمدون على ما يبدو، لرشوة أعضاء الحزب العاملين عندهم لإبقاء الوضع على ما هو عليه.

والعمال غير النقابين في القطاع الخاص يعملون حوالي 14 إلى 16 ساعة في اليوم بدون أي ضمان اجتماعي رسمي أو ضمانات اجتماعية أخرى (27).

ويبرزُ اتحاد النقابات الانقياد السهل لعمالها بتعابير مشابهة لما تستعمله أجهزة الدولة الأخرى في تفسير انقيادها: أن الرئيس يعرف تماما مصلحة البلد وكل مكوناته ويتصرف حسب تلك المعرفة والمصلحة. لذلك يسود الإجماع ويعم التناسق وبالتحديد ليس هناك مجال للنزاع. وينتج عن هذه الحالة أن كل احتكاك قد يحصل يُعزى لحقد أو خبث أو لأعداء أجانب... إلى غير ذلك من الأسباب المشابهة. والمؤتمر العام للاتحاد العمالي عام 1972 أكد أن دور الاتحادات تحت حكم البعث هو دور سياسي أكثر مما هو مطلبي كما هو الحال و الحاجة في النظم الرأسمالية.

وليس الدور هذا مفيداً ولا إيجابيا بل على العكس إنه نوع من التخريب في النظام الاشتراكي. ولاحظ (برتس) تعقيباً: "في الواقع ورغم هذا الطنين الظاهر فالاتحادات (المسيسة) تعني تخلي النقابات عن دورها السياسي المستقل" (28).

وأثير موضوع (الوحدة) ورجع إليها لتبرير (الرأي الواحد) في بنية اتحاد العمال. ففي خطاب موجة إلى الجسم الأكاديمي في جامعة دمشق في شباط 2001، كجزء من الهجوم المعاكس للنظام على حركة المجتمع المدني، تساءل نائب الرئيس عبد الحليم خدام: " هل عندنا اتحاد عمالي عام؟ نعم عندنا، وهل يسيطر حزب البعث على الاتحاد؟ نعم، لماذا؟ لأن البعثيين فيه يشكلون الغالبية في هذا الاتحاد، وما عساهم يفعلون هل يصوتون لمنافسيهم خلال انتخابات الاتحاد؟ واستحضر خدام أن الولايات المتحدة ضغطت على سورية لتسمح باتحاد عمالي مستقل، وأشار خدام إلى مذكرة تطالب بتعدد الاتحادات في سورية والتي قدمها سفير أميركا في دمشق عام (1998-2001) ريان كروكر، والذي أصبح فيما بعد معاون

وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى منذ أواسط 2002 إلى عز الدين ناصر. أي بتعبير آخر أراد أن يصبح اتحاد العمال الواحد عشرة اتحادات، وتابع خدام خطابه "وهذا يعني تفتيت الحركة العمالية" [29].

بشار... والحزب

رغم كل أحاديث الاصلاح والتحديث لم يتغير الحزب ذرة واحدة منذ تسلم بشار الرئاسة. صحيح أن أواخر عام (2000) آتُخذ قراران على مسؤولي الحزب أن يُنتخبوا ولا يعينوا من أعلى. لكن هذا الأمر بالكاد أن يسمى فجر عهد ديمقراطي جديد.

إنه عودة إلى ما درج عليه الأمر قبل الحركة التصحيحية. فالضبط لا يزال مركزياً محكماً. وليس الأمر فقط في أنّ كل المرشحين للانتخابات الحزبية يجب أن يحصلوا على موافقة المسؤولين.

في المؤتمر القطري التاسع (حزيران -2000) انتخبت قيادة قطرية جديدة مكونة من واحد وعشرين عضواً. بينهم أحد عشر، بالإضافة لبشار، اختيروا لأول مرة، بعضهم من التكنوقراط وادعى المسؤولون أن هذا الاختيار يدل على التغيير والتجديد في سياق الاستمرارية... طبعاً. ومهما كانت مزاياهم فكلهم من أعضاء الحزب أي من الموالين للنظام قلباً وقالباً، ومنهم رئيس الوزراء محمد ميرو، ووزير الخارجية العتيق في منصبه فاروق الشرع، ونائب رئيس مجلس الوزراء محمد ناجي القطري.

واحتفظ (الحرس القديم) بعضويتهم في القيادة بما فيهم نائبا رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام ومحمد زهير مشارقة، ورئيس مجلس الشعب عبد القادر قدورة، وعبد الله الأحمر الأمين العام المساعد لحزب البعث الذي احتفظ لمدة طويلة بمركزيه في الحزب وفي القيادة القطرية منذ انقلاب الأسد عام 1970، ومصطفى طلاس وزير الدفاع منذ العام 1972. وهذه التشكيلة في القيادة القطرية لا توحي بأنها مستعدة ل (نقض) هذا النظام المعتل.

واختار المؤتمر أيضاً لحنة مركزية جديدة تضم أخا بشار (الأصغر منه) ماهر، وهو رائد في الجيش، ومناف طلاس ابن وزير الدفاع مصطفى طلاس، ورئيس الأركان على أصلان، والمدراء والمدراء

السابقون لشبكة المخابرات الأربع الأساسيه على الحوري (مدير المخابرات العامة المتقاعد)، حسن الخليل (مدير المخابرات العسكرية، عدنان بدر حسن، الأمن السياسي، وإبراهيم حويجة (مدير مخابرات القوات الجوية). ضمت اللجنة الجديدة ست عشرة امرأة بالمقارنة لثلاث فقط في اللجنة السابقة.من المؤكد أن التغييرات بيّنت صعود الجيل الشاب وأغلبهم أولاد من هم في النظام. وبالنسبة للصفوة من السوريين لم يكن هناك الكثير من الاستنتاجات المطمئنة.

بعض المعلقين وجدوا بعض المغزى من تقليل عدد البعثيين في الوزارة (وزارة محمد علي ميرو) إلى تسعة عشرة فقط، والتي تشكلت في كانون أول عام 2001 وزيادة بالمقابل، لعدد الوزراء المستقلين وحلفاء حزب البعث من الجبهة الوطنية التقدمية (الائتلاف الذي سيطر عليه حزب البعث، وهو مكون من مجموعة أحزاب يسارية سمح لها النظام في الوجود (راجع الفصل الخامس). والوزارة السابقة التي شكلت في ظل حافظ الأسد في 7 آذار عام 2000 ضمت (26) وزيراً من حزب البعث [30]. ومرة أخرى كانت هناك إشارات متعارضة ولاحظ بعض المعلقين أن تركيبة الوزارة الثانية لمحمد ميرو توحي بالتراجع".جاءت وزارة ميرو الجديدة دون أي إشارة إلى أن الحديث حل محل القديم". هذا ما علق عليه صبحي حديدي، والأسوأ من الاستنقاع، مع ذلك هو إمكانية أن تكون هذه الوزارة الجديدة، فعلا، خطوة إلى الوراء" [31].

معاكسة حركة المجتمع المدني: النشرة رقم 1075: لم تُعِر إفلاس إيديولوجية البعث شيء "مثل ردها على حركة المجتمع المدني. فمنذ شباط 2001 طاف كبار المسؤولين في الحزب بسورية مستنكرين ومدينين للحركة متهمينها تقريبا بالخيانة. (راجع الفصلين الثاني والثالث). وأهم بيان رسمي لموقف الحزب من الحركة كان في النشرة رقم (1075): منشور طويل صدر في 17 شباط 2001 وظهر في جريدة البعث الداخلية: المناضل، وكان بيانا كلاسيكيا من البلاغة الإنشائية في الحزب مؤكداً أن الثورة أزالت كل العوائق الموضوعية من خلال الحركة التصحيحية التي قادها الزعيم الخالد حافظ الأسد وذكر بأن الأسد قال: "إن

مسيرة الحزب هي مسيرة التاريخ والحياة" وترنم البيان بالوحدة الوطنية والاستقرار الذي أنجزهما النظام. وفسر البيان –المنشور– إن برنامج بشار الأسد في التنمية والتحديث هو نتيجة طبيعية لانجازات والده".وهي متكاملة مثل الشجرة والجذع والأغصان". كما أكد البيان.

في الماضي شكت "عملية التنمية الشاملة" من بعض النواقص مثلاً: " ضعف الرقابة، وفقدان الكفاءة وضعف المؤسسات" وهذه سببت مظاهر شاذة مثل الفساد والرشوة والكسل والتراخي، وانعدام المسؤولية والبيروقراطية، إلا أن التدابير قد اتخذت لمعالجة هذه التشوهات".

وأشار البيان إلى سلسلة من المعوقات "الموضوعية" للتنمية في سورية بما في ذلك الزيادة السريعة في عدد السكان وانهيار الأسواق التقليدية في الكتلة السوفييتة والحاجة لنفقات عالية على الدفاع.

والإصلاحات المحدودة التي وافق عليها النظام والمشكلات عرضت على أنها الجواب الكافي على الصعوبات والمشكلات التي تعانيها سورية.

وأشار البيان إلى إعادة الأسلوب الانتخابي داخل الحزب بعد أن حل التعيين محل الانتخاب، والسماح لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية بافتتاح مكاتب لها في المحافظات بعد ما كان ذلك ممنوعاً حتى حينه، وتوزيع صحفها والتخطيط للسماح بافتتاح مصاريف- بنوك- خاصة وسوق للأسهم – البورصة – وإنشاء جامعات خاصة. وألح البيان على أن "أية تنمية لا تقودها قوة قادرة ومنظمة ومدعومة بكتلة جماهيرية عريضة، ستكون نتيجتها الفوضى، وربما الانهيار الشامل".

وهاجم البيان المنشور بشدة حركة المجتمع المدني "على أنها استغلت جو الحوار"، وأن بعض نشطائها هم من المطرودين من أحزابهم التي انتموا إليها سابقاً وبعضهم يتطلع إلى الدول الغربية وآخرون منهم من "الانتهازيين المستقلين الذين لا هم لهم إلا الوصول للسلطة". وحذّر البيان أنه "ليس من المستبعد أن يكون لبعضهم (علاقات) بالغرب".

وركّز بعض نشطاء حركة المجتمع المدني على النواحي السلبية التي بدأ الحزب والحكومة التعامل معها. ولكن البعض الآخر رأى أن الأولوية في الإصلاح السياسي هي إنهاء هذا النظام القائم. إن الذين ارتأوا التغيير

السياسي الجذري "أرادوا استئصال الوحدة الوطنية والاستقرار والعودة إلى عهد الاحتلال الأجنبي، والانقلابات والتوتر والفوضى والتخلف الاجتماعي والاقتصادي".كما أشار البيان –المنشور- كذلك ادعى البيان ان حركة المجتمع المدني تناست ذكر (الخطر الصهيوني) الذي تواجهه سورية والعالم العربي، "وسواء قصدوا ذلك أم لا فإنهم – أي نشطاء المجتمع المدني– يضرون بمصلحة وطنهم لأنهم يخدمون أعداءه ويجب أن يتحملوا مسؤولية أعمالهم" على حدّ تحذير البيان. وحث البيان أعضاء الحزب على المزيد من الجهود في مواجهة ما أثارته حركة المجتمع المدني من نقاشات "وأن يدافعوا عن سياسات الحزب ومبادئه وأهدافه الكبيرة".

والمشكلة طبعاً هي أن الحزب لا يملك أية سياسات أو مبادئ أو أهداف غير هدف السلطة من أجل السلطة وعبادة الزعيم. ومواضيع (الاستقرار) و(الوحدة الوطنية) و(الخطر الصهيوني) هي فقط "حجج" لعدم القيام بأي نشاط أو عمل.

والحقيقة هي أن البيان –المنشور- رقم 1075 والحزب المعتل الذي أصدره لا يقدم لسورية إلا الاستنقاع.

أما بالنسبة لبشار ومقابلته في 8 شباط عام 2001 لمراسل جريدة الشرق الأوسط، فكل ما استطاع قوله في موضوع حزب البعث هو أن الحزب قام على الأساس القومي العربي وبعث الأمة العربية...

"... كما أرى الأمور اليوم تتحرك باتجاه إحياء حركة القومية العربية بخاصة بعد الانتفاضة (في الأراضي الفلسطينية المحتلة). ولن يلغى الحزب إلا إذا ألغيت فكرة القومية العربية الشاملة".

إنه التغاير المقابل التام لمثالية السنوات المبكرة لعفلق والبيطار والحوراني عندما ضحى الأطباء أعضاء الحزب، بمبادرتهم الشخصية، دون دعوة من زعمائهم وسافروا مترجّلين لتوفير الخدمات الطبية المجانية للفلاّحين في المناطق النائية والقرى المهملة، وحين أرسل بعض الناشطين البعثيين بعض أولاد الفلاحين الذين توسموا فيهم النجابة إلى المدارس الثانوية في المدن على نفقتهم الشخصية أو درّسوهم في بيوتهم مجاناً" [32].

أما رئاسة الحزب الآن فهي في بناية تحت حراسة شديدة مدسوسة بين وزارة الدفاع ورئاسة أركان القوات الجوية في الحي المترف بدمشق (أبو رمانة)، فالبعث اليوم هو آلة مسخرة تماما للسلطة العارية والحزب الذي فشل حتى في الاعتراف أن سورية في أزمة، يسلم فقط بحدوث (أخطاء) و(انحرافات) يمكن تصحيحها.

وأعضاء الحزب، حتى لا نذكر الشعب بعامته مطلوب منهم أن يسايروا الخرافة وإلا اتهموا بعدم الولاء للنظام.... أو حتى بالخيانة.

في كتاب جورج أرول (ألف وتسعمئة وأربع وثمانون) 1984 (Niteen Eighty – Four) يستغرق بطل الرواية (ونستون سميث) في التفكير ويقول:

"في النهاية يعلن الحزب أن 2+2=5 وعليك أن تؤمن بذلك. يقول لك الحزب إن عليك أن ترفض ما شاهدته عيناك وسمعته أذناك من أدلة.

.... وهو أمرهم الأخير... الأكثر جوهرية" [33].

الفصل الخامس
"نور الحرية" البرلمان

في الساعة السادسة مساءً بالتحديد, رنّ جرس لإنهاء الصخب المتصاعد من حوالي مئتين وخمسين عضواً في مجلس الشعب: وبسرعة ساد النظام. عبد القادر القدورة, رئيس المجلس غائبٌ في أثينا ليحضر اجتماع البرلمانيين الأوروبيين. أحد مساعديه قرأ لائحة الغائبين -عن الجلسة-. ودون إثارة أدنى وشوشة أو حوار بين الأعضاء الحاضرين, كان إسم رياض سيف وزميله مأمون الحمصي بين أسماء الذين لم يستطيعوا حضور الجلسة لأنهما كانا في السجن ولأنهما طالبا بإدخال الديمقراطية الحقيقية لبلدهما حيث يوجد برلمان مهمته فقط الدعم والتصفيق لأوامر الرئيس.

يبدو الدستور حسناً. ففي مقدمته تأكيد على ديمقراطية شعبية فيها (حسب المادة 50): يتمتع مجلس الشعب بسلطة تشريعية محددة بالطريقة التي حددها هذا الدستور، وفيه (حسب المادة 50) أيضاً أن أعضاء المجلس يُختارون بالانتخاب العام السري المباشر العادل حسب قانون الانتخاب". ويوفر الدستور إطاراً مفصلاً لنظام البرلمان ودوره مستعملاً تعابير يوافق عليها أي ديمقراطي. ثم يأتي الأمر كصدمة للمتابع في المادة (107) التي تؤكد حقيقتها في الجملة التي تذكر " يستطيع الرئيس حل مجلس الشعب بقرار يعطي مبرراته ". والمادة (109) تؤكد أن الرئيس يمكنه تقديم مشروع قوانين إلى المجلس ليوافق عليها، والمادة (111) تُبين

أن الرئيس يتولى السلطة التشريعية عندما لا يكون مجلس الشعب في حالة انعقاد ".

رقيب بدون سلطة:

" من حرم المجلس (المقدس) يشع نور الحرية ليملأ أرجاء الوطن كله ". هكذا أعلن الرئيس حافظ الأسد في خطابه للبرلمان".ومن خلال هذا المجلس تُضمن ممارسة الحرية بمعناها الحق والصحيح".[(1)]

والواقع أن الأمر تمثيلية (حزورة)! ومجلس الشعب -وهو تغطية لفظية لبرلمانٍ حقيقي-، هو واحد من المؤسسات التي تخدم الرئيس بدون أي سلطة حقيقية، خلقها حافظ الأسد محاولاً جعل حكمه مشروعاً بعدما استولى على السلطة. وهذا المجلس هو أبعد ما يكون عن البرلمان السوري بعد الاستقلال الذي جرت في أرجائه المناقشات الحيوية. وكما لاحظ (فولكر برثِسْ) ولو بتعبير أخف مما يقتضيه الحال: "بقي (البرلمان) خلال حكم البعث على هامش الحياة السياسية".[(2)]

وهذا لا يعني أنه لم يحتل صدر المسرح خلال الفترة الماضية فالمادة (83) من الدستور تذكر أن المرشحين للرئاسة يجب أن يكونوا فوق سن الأربعين. وعندما مات والده كان بشار الأسد بصورة غير مناسبة في الرابعة والثلاثين من عمره... فما الحل ؟ كان من الواضح أن هناك ضرورة لتغيير الدستور لتستوعب الرئاسة بشار بعمره الحالي وهذا ما جرى في نفس اليوم الذي مات فيه أبوه في قاعة البرلمان بإجماع الأصوات في العاشر من حزيران عام 2000. وفي 27 حزيران عام 2000 وافق البرلمان بإجماع الأصوات أيضاً على ترشيح بشار الأسد للرئاسة والذي تقدمت به القيادة القطرية لحزب البعث وأعلِن أن الاستفتاء على ترشيحه سيكون في العاشر من تموز عام 2000 وسجلت وكالة الأنباء السورية (سانا) أن موافقة البرلمان -مجلس الشعب- على ترشيح بشار توجت جلسة برلمانية عاصفة أعلن فيها المتحدثون دعمهم الكامل

وولاءهم التام لاستمرار مسيرة الرئيس الراحل في شخص إبنه (الأمل) لمناعة سورية وكرامتها وصمودها".[3]

وبالنسبة لأعضاء مجلس الشعب لم يكن سجن زميليهم رياض سيف ومأمون الحمصي بالموضوع الكبير. لم يكن، ببساطة، من اختصاصهم العملي تحدي القرار بسجن زميليهم، والذي اتخذ على أعلى مستوى في السلطة. فمجلس الشعب هو أقرب إلى مجلس استشاري وليس لبرلمان بالمعنى الأوروبي - الأميركي. فآراؤه مرحب بها ولكن ليس من المتوقع من هذا المجلس أن يُعَرّض سفينة الحكم للخطر. وهذا هو جزء من رفض النظام العنيد التسليم بأن ليس في سورية أية وحدة متماسكة. وبدون وجود خصام فما الحاجة إذن للنقاشات الجادة والحلول الوسط ؟ والجلسة المسائية التي دامت ساعة واحدة والتي حضرتها في 16 شباط /2002/ بحثت في مواضيع الاتفاقيات فيما خص الإزدواج الضريبي بين سورية من جهة وإيطاليا وبولونيا من جهة ثانية، واتفاقية بحرية مع الأردن، ودمج فترتي التعليم الابتدائي والمتوسط في مرحلةٍ أساسية تربوية واحدة، وقانون تأسيس لجنة من المحامين والقضاة لمراجعة النظام القضائي في سورية، كان الموضوع الخلافي الوحيد المحتمل، نظراً للأوضاع الخطرة للنظام العدلي في بلد كانت المراسيم الرئاسية فيه هي القانون الوحيد الهام منذ الانقلاب البعثي عام 1963، وحيث الجهاز القضائي السيئ السمعة لفساده وللتلاعب السياسي فيه كبقية عناصر الدولة. (راجع الفصل السادس).

وتُصدر الحكومة التشريعات حسب رغبات الرئيس التي لا تتحداها هي أبداً. وتُرسَل مشاريع القوانين من الرئيس إلى البرلمان للمناقشة والموافقه. ولكن بما أن البعث وحلفاءه يتمتعون بأغلبية عددية دائمة في البرلمان أصبح دور الأخير أن (يبصم) أو يختم بصورة آلية - ودون نقاش - كل القرارات الرئاسية". هل كان هناك أية حالة خالف فيها الرئيس قرارات البرلمان ؟ " تساءل عبد القادر قدورة رئيس المجلس وأجاب مؤكداً "لا"، وهو الرجل اللطيف (أبو الجميع) الذي أصبح رئيساً للمجلس منذ العام 1988[4] ولقد فسر لي بصدق مدهش أن كل شيء يُرَتّب مسبقاً منذ البداية، وأكد أن الرئيس -رئيس الجمهورية- هو رئيس الحزب أيضاً:

"وعندما يرفض الرئيس شيئاً يُعلم الحزب بذلك قبلاً. كل حزب (في العالم) يسلك هذه الطريقة... زعيم الحزب يجتمع بحزبه". إذا كانت إرادة الرئيس هي الأمر الأهم فأي دور بقي للبرلمان ؟ ولمعت عينا قدورة قليلاً كأنما فضل التعميم بدعابة "أي رئيس إذا رغب بشيء... حصل عليه."

عندما يشار إلى أن الديمقراطية البرلمانية في سورية مزيفة يعمد الرسميون بسرعة للف نفوسهم بالعلم الوطني مدعين أن الديمقراطية هي نتاج أصيل لشروط البلد الاجتماعية والسياسية وأن الأنظمة الأجنبية لا يمكن تطبيقها. والحق أنهم يتطرفون لدرجة كبيرة حين يشيرون إلى أن النقد الآتي من الخارج ما هو إلا الامبريالية".إنهم أسلوب مختلف لا يمكنك استعمال نفس المقاييس"، ولقد قال لي أيمن عبد النور أحد مستشاري بشار الأسد المقربين جداً " هذا أمر هام جداً، وهذه إحدى أهم الصعوبات التي أواجهها مع الأوروبيين والأميركان. يريدون قياس كل شيء بمعاييرهم. لا يمكننا فرض ديمقراطية من الخارج."[5]

الجزء القديم من بناية البرلمان الرائعة في حي الصالحية بقلب دمشق شيّد بالحجر عام 1932 ثم جرى توسيعه بعد ذلك. وتغطي قاعة الاجتماع الرئيسة قبة ضخمة وهي آية في الفن والزخرفة العربية الشامية الممتازة الشهيرة. وربما الصورة الأخّاذة فيها هي الأطر الخشبية المنقوشة السوداء التي تحيط اللوحات الجدارية البيضاء. وقاعدة القبة تزينها لوحات تمثل مناظر مدينية وريفية باللونين الأخضر والذهبي تُذكر بالزينة الجدارية البيزنطية للجامع الأموي، والجامع واقع على مقربة في الجنوب الشرقي للمدينة لا تزيد المسافة بينه وبين البرلمان عن كيلومتر واحد أو يزيد قليلاً. لا بد أن بناية البرلمان هي أجمل بنايات القرن العشرين في دمشق.
والمقاعد المكسوة باللون الأحمر من أجل النواب مرتبة في خمسة مراتب متحدة المركز على شكل حدوة الحصان حول منبر خاص مرتفع تعلوه منصة خشبية غامقة اللون يجلس عليها رئيس البرلمان ومساعدوه. وعلى يسار المنصة العلم الوطني المكون من الألوان الحمراء والبيضاء والسوداء وفيه نجمتان خضراوان. وعلى اليمين علم حزب البعث المشكل من اللون الأسود والأبيض والأخضر والأحمر. والمشاهدون (وليس عامة الشعب)

يستطيعون متابعة الجلسات النيابية من شرفات تحيط بالقاعة على مرتبتين أعلى من مستوى جلوس النواب ربما بعشرة أو خمسة عشر متراً. ودخول المجلس النيابي محكوم بحراس المجلس من البوليس الذين يرتدون اللباس (الكاكي) ويخضعون مباشرة لرئيس المجلس نفسه وهو خامس أقوى رجل في سورية حسب الترتيب الهرمي الرسمي، وإن لم يكن الأمر دائماً هكذا في الواقع.

الألوان فاتنة والنقوش الخشبية الفنية الثمينة والجدران البيضاء والمقاعد المنجّدة الحمراء والرخام الأسود والأبيض والصدف الفضية اللون ترصع اللوحات الجدارية, والزجاج الملون بالأزرق والأخضر والأحمر يزين أعلى جوانب القبة ومعظم أعضاء المجلس يرتدون البزة الرسمية مع أن هناك عدداً لا بأس به ممن يرتدون لباس الريف التقليدي: عباءات بنية غامقة أو خفيفة الغمق، أو رداء طويل ذو حاشية مزينة وعقال مذهب وكوفية كغطاء للرأس، بيضاء وسوداء أو حمراء وبيضاء. والبعض منهم يمزج في اللباس التقليدي والحديث (بزة وكوفية) والنساء (النائبات)! وعددهن ستاً وعشرين في هذا المجلس يرتدين لباساً محتشماً وقليل منهن يضعن شالاً على رؤوسهن كغطاء تقليدي إسلامي. وثلاثة منهن يرتدين أزياء حديثة.

وفي المقاعد أمام وعلى يمين الرسميين فوق المنصة يجلس رئيس الوزراء (محمد ميرو) ووزراؤه. وفي عمق القاعة يجلس حامل الكاميرا (آلة التصوير التلفزيونية من التلفزيون السوري يُسجّل محاضر الجلسة. والتصويت هو برفع اليد، وفي هذه الجلسة - التي أنقلها - كما في كل الجلسات هناك غالبية واضحة وساحقة.

ديمقراطية البعث

لسورية تاريخ تقليدي برلماني طويل. فأول مجلس عُقد في دمشق عام 1919 بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وتشكل المجلس -آنذاك - من ممثلين من جميع أنحاء سورية الطبيعية -أو

الكبرى- وهي المناطق التي تشكل الآن سورية ولبنان والأردن وفلسطين و(إسرائيل). هذا المؤتمر السوري أعلن استقلال البلاد وأقام دستوراً. وفي عام 1920 احتلت فرنسا البلد بعدما حصلت على دور الدولة المنتدَبة من قبل جمعية الأمم، وحلت المؤتمر السوري . وشهد الإنتداب الفرنسي سلسلة من المجالس الوطنية مع أنها كانت كلها محدودة الصلاحيات والسلطات.

وفي 29 – 30 أيار /1945/ وعلى أثر مظاهرات كبيرة مطالبة بانسحاب القوات الفرنسية من البلد الذي حصل - إسمياً - على الإستقلال، هاجم الفرنسيون دمشق عسكرياً من الجو وقصفوا الأحياء الجديدة فيها وقتلوا العديد من سكانها وشردوا الألوف الذين أصبحوا بدون مأوى.

وأصيبت بناية البرلمان إصابات شديدة تهدم على أثرها أغلب البناء تهديماً كاملاً وقُتِل العديد من حراس البرلمان. وفي صندوق زجاجي مغلق معروض في غرفة قرب المدخل الرئيسي للبرلمان، نموذج صغير لما كانت عليه بناية البرلمان قبل الهجوم الفرنسي.

نالت سورية استقلالها عام 1946 كدولة ديمقراطية برلمانية ولو أن الحياة السياسية فيها كانت تحت سيطرة عدد قليل من العائلات التقليدية البارزة في المدن الرئيسية. وفي السنوات الأولى للاستقلال كان هناك أربعة أحزاب سياسية علمانية " عصرية ": حزب البعث والحزب الشيوعي والحزب القومي السوري الاجتماعي الذي دعا لوحدة سورية الكبرى والحزب العربي الاشتراكي الذي أسسه أكرم الحوراني عام 1950 ودعمه الفلاحون المسلمون السنة في السهول الوسطى. وفي عام /1952/ اندمج هذا الحزب بحزب البعث ليشكلا حزباً واحداً هو حزب البعث العربي الإشتراكي. ولما قام حسني الزعيم بانقلابه في 30 آذار عام 1949 وسامي الحناوي بانقلابه في 14 آب وأديب الشيشكلي في 19 كانون أول، حل البرلمان ولم يعد إلا في عام 1954 بعد إسقاط حكم الشيشكلي بانقلاب عسكري في 27 شباط من تلك السنة. وفي الانتخابات البرلمانية عام 1954 ربح حزب البعث العربي الاشتراكي 22 مقعداً من أصل 142 مجموع عدد النواب. وخلال عهد الوحدة 1958 - 1961 مع مصر كان هناك مجلس وطني فيه مئتا (200) عضو من الإقليم الشمالي

للجمهورية العربية المتحدة رغم أن الرئيس عبد الناصر احتكر السلطة الحقيقية لنفسه وكان البرلمان (الإتحاد القومي) ضعيفاً واهناً لا فاعلية له. وبعد الانفصال عام 1961 أغلِقَ هذا المجلس.

وأول (برلمان)! في عهد البعث كان مجلساً وطنياً معيّناً عام 1965 بعد سنتين من الانقلاب ثم حل بعد عام 1966 في الانقلاب المضاد. وفي ذلك المجلس المعيّن كان زعماء الحزب المهمّون وممثلو القوات المسلحة واتحاد النقابات العمالية واتحاد الفلاحين والإتحاد النسائي والنقابات المهنية، كذلك كان فيه من سمّوهم (مواطنين تقدميين) بعضهم من البعثيين المنشقين والحزب الشيوعي السوري وأفراد آخرون. ولقد عين أسد أول (برلمان) له مؤلف من (173) عضواً عام 1971 في شباط بعد أربعة أشهر من انقلابه (أو حركته التصحيحية) كما سموها رسمياً. وكانت تشكيلته صدى للمجلس الوطني السابق وموسعاً ليستوعب ممثلين عن الأحزاب اليسارية الأخرى التي اجتمعت لاحقاً في الجبهة الوطنية التقدمية، ومن بعض المؤسسات الدينية -الرسمية - وغرف التجارة والصناعة. وهكذا وضع أسلوب ومادة العمل البرلماني منذ ذلك الحين. وبسرعة اجتمع (البرلمان) المعين وأعلن أن حافظ الأسد هو المرشح الوحيد للرئاسة. وفي الإستفتاء العام الذي أجريَ بعد ذلك نال حافظ الأسد 99.2 % من الأصوات في أول آذار عام 1971. وهذا (البرلمان) المعين تبنى الدستور - الذي لا يزال يُعمل به حالياً - ووافق الناس عليه في استفتاء وطني آخر في 31 كانون أول /1973/ بغالبية مطلقة.

الجبهة الوطنية التقدمية

في أيار عام /1972/ تشكلت الجبهة التي ربطت حزب البعث بخمسة أحزاب قومية ويسارية:

1- الحزب الشيوعي السوري.

2- حزب الإتحاد العربي الإشتراكي وهو مؤلف من مجموعة ناصرية كانت أصلاً الفرع السوري للإتحاد الإشتراكي في عهد الوحدة وهو حزب جمال عبد الناصر (بنفس الإسم).

3- حزب (الوحدويون الاشتراكيون) فرع منشق عن حزب البعث بعد انفصال سورية عن مصر آخر عهد الوحدة.

4- حزب الوحدويون الديمقراطيون الاشتراكيون وهم فرع منشق عن الحزب السابق.

5- الحزب العربي الاشتراكي: حزب منشق أيضاً عن حزب البعث عام 1964.

وبالإضافة لانتقاء وتحييد المنافسين للبعث في التيارات اليسارية، أضعف تشكيل هذه (الجبهة الوطنية التقدمية) هذه التيارات وأحدث فيها شروخاً للخلاف حول موضوع التعاون مع النظام. وربما كان أهم انشقاق وانسحاب من الحزب الشيوعي السوري هو خروج جناح رياض الترك منه مع عددٍ غير قليل من أعضائه وسموا أنفسهم الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي وهم الذين رفضوا الانضمام للجبهة الوطنية التقدمية. وعام /1968/ انشق الحزب الشيوعي السوري مرة ثانية بسبب الاختلاف هذه المرة على موضوع (البريسترويكا) السوفيتيه وصار هناك جناح خالد بكداش وهو زعيم الحزب التقليدي المتشدد وجناح يوسف فيصل وأبقيا اسم الحزب الشيوعي السوري على حزبيهما ولكنهما بقيا في الجبهة الوطنية التقدمية.

وسيطر حزب البعث بصورة كاملة على الجبهة. وقبل أحزاب الجبهة دستور الجبهة وقوانينها كما جاءت وقبلوا تبعاً لذلك برنامج حزب البعث ومقررات مؤتمرات الحزب كتوجيه أساسي لسياسات الجبهة، وأن حزب البعث هو الذي يقود الجبهة وله غالبية مطلقة فيها وفي كل لجانها وذكر (برثيس): "وهكذا لا يستطيع أي حزب في الجبهة حتى أن يطرح أي موضوع في (أجندة) اجتماعات الجبهة".[(6)] ومع ذلك انتقِدَت بعض الأحيان، بصورة جدية سياسات النظام ففي عام /1974/ عارض

الشيوعيون بقوة قراراً بالسماح لشركات البترول الأجنبية دخول السوق السورية، وعام /1976/ انتقدوا تدخل الرئيس الأسد العسكري في لبنان.

من الصعب تقدير إلى أي حدٍ يتمتع شركاء البعث، في الجبهة الوطنية التقدمية، بحياتهم الذاتية المستقلة، فكلهم ممنوعون من القيام بأي نشاط سياسي في القوات المسلحة والطلاب ولدى الحزب الشيوعي السوري - بجناحيه - عدد هام من المنتسبين ونشاط وحيوية تفتقدها الأحزاب الصغيرة الأخرى في الجبهة الوطنية التقدمية. فجناح بكداش للحزب الشيوعي السوري - ويرأسه الآن (وصال فرحة بكداش)، أرملة الزعيم التاريخي للحزب، خالد بكداش - ويضم - ربما - إثني عشر ألف عضو", كما ذكر لي أحد المقربين من الحزب وطلب عدم ذكر إسمه. ويقدر أن الجناح الآخر المنافس ليوسف فيصل، يضم ما بين ثمانية آلاف (8000) إل عشرة آلاف (10000) والإتحاد الاشتراكي العربي لصفوان قدسي يضم ما بين (5000) إلى (7000) عضو، كما قال، وعقّب معلقاً: " أتساءل متعجباً: إن كانوا هم أنفسهم يعرفون عدد الأعضاء". وحركة فايز إسماعيل حركة (الاشتراكيون الوحدويون) لها نفس عدد أعضاء التنظيم السابق - تنظيم صفوان قدسي - وحزب الوحدويين الاشتراكيين الديمقراطيين (الذي رأسه حتى يوم موته عام /2001/ أحمد الأسعد، ولم يتقرر من سيخلفه - حتى أيار /2004/ فله حوالي ألف عضو. والحزب العربي الاشتراكي والذي انقسم لحزبين يرأس الأول مصطفى حمدون والثاني غسان عثمان فلديه - في الحد الأعلى - ما بين ألف وألفين (1000- 2000) عضو كما قدّر نفس المصدر.

سعْي النظام لإصلاح الجبهة الوطنية التقدمية ليكون بها مصداقية، هو جزء من رد على حركة المجتمع المدني التي نبتت بعد موت حافظ الأسد. واتخذ النظام تدبيرين اثنين فقط في هذا المجال في أواخر عام 2000 فلقد سمح لشركاء حزب البعث في الجبهة بافتتاح مكاتبهم الحزبية الخاصة بهم في مراكز المحافظات وسُمح لهم بتسويق جرائدهم الحزبية علناً (راجع الفصل السابع). وليس هناك ما يشير أن عامة الناس من أهل السياسة الساخرين المتهكمين اعتبروا التدبيرين أي نوع من (الفجر الديمقراطي)،

وهذا ليس عجباً لأن إعادة تنشيط الجبهة ليس أمراً جديداً فهو ما كان يدعو إليه حافظ الأسد باستمرار. بعد أشهر من استلام رئاسة الجمهورية فكر بشار في السماح بقيام أحزاب سياسية جديدة (راجع الفصل الثاني)، ولكن في أوائل عام /2001/، وبعدما تحرك المحافظون في النظام لمنع أية إصلاحات سياسية سريعة، تراجع بشار عن هذا الموقف. وفي 9 شباط /2001/، وفي المقابلة الصحفية مع جريدة الشرق الأوسط لم يغلق الباب كلياً عن قيام أحزاب جديدة، ولكنه أكد أن لا مشروع هناك لهذا الأمر على المدى القصير: وقال " نحن في الحزب والجبهة لا نفكر على أساس عدم تطوير العمل في الأحزاب السياسية بسورية، " على العكس، لذلك كل الاحتمالات واردة بما في ذلك وجود أحزاب جديدة لكن لا نربط الموضوع ببرنامج زمني دقيق لا يمكنك تبني تجربة جديدة قبل تقييم وتطوير التجربة القائمة". فردّ رئيس تحرير الشرق الأوسط - السيد عبد الرحمن الراشد - على هذا التصريح قائلاً بصوابية". ولكن هذا قد يستغرق عشرة أيام أو عشرين سنة ".

عندما خاطب الرئيس حافظ الأسد البرلمان في 12 آذار /1992/ أعلن: "لقد ضمنا التعددية السياسية لأكثر من عشرين عاماً.. والأحزاب المشاركة بالجبهة الوطنية التقدمية يسهمون في مسؤولية قيادة الدولة". (هانز غونتر لوبماير) المراقب الواعي للساحة السورية حطم هذه الأوهام بقوله: "عندما تُقيّم الحياة السياسية في سورية لا يستطيع المرء تحاشي الانطباع أن القيادة السورية -أي حافظ الأسد- يتكلم عن أية دولة أخرى... غير سورية. فالواقع مختلف جداً ولا علاقة له من قريب أو بعيد بالديمقراطية"[8] وأضاف: "وما هو أسوأ من النظرية الدستورية... الممارسة السياسية: فباستثناء حزب البعث ليس لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية أي تأثير في، أو نفوذ على، القرارات السياسية وهذه الأحزاب هي دُمى يحرك الأسد خيوطها "وأثيرت هذه النقطة بانفعال من أحد موقعي بيان الألف الذي طلب عدم ذكر اسمه: "بصدقٍ هذه الأحزاب لا تمثل الشعب السوري. إنها أحزاب مصطنعة فبركوها لتخدم مصلحة شخص واحد هو الرئيس".[9]

الانتخابات

لقد استعملت وسائل عدة لضمان ألا تنتج الانتخابات العامة مفاجآت غير مرغوب فيها. وأهم هذه الأساليب هو غربلة دقيقة بعناية للمرشحين (كان هناك 7364 مرشحاً في انتخابات 1998). عندما كان النظام يواجه فعلياً حرباً أهلية جرى تزوير الانتخابات بصورة واسعة. ومن المشاكل الدورية المزمنة هي أن المواطن الواحد يستطيع التصويت أكثر من مرة في دائرته الانتخابية وفي دائرة إنتخابية ثانية لأن قانون الانتخاب لعام 1974 والمعدل عام 1984 ألغى استعمال اللوائح الانتخابية وسمح فقط بالتأشير على هوية الناخب " والمفترض أن يؤشر المسؤولون في المركز الانتخابي على هوية الناخب بتخريمها " كما فسر أحد السياسيين". وعادة لا يخرم الموظف المسؤول هوية الناخب ليثبت أنه انتخب، لذا يستطيع أي ناخب أن يذهب لأكثر من مركز انتخابي ويدلي بصوته أكثر من مرة".[10]

وأول انتخابات جرت في ظل حكم البعث كانت عام 1973 عندما كان هناك (186) مقعداً للتنافس عليها موزعة على خمسة عشر دائرة إنتخابية. وخصص لحزب البعث وشركائه في الجبهة (122) مقعداً (ربح فيها حزب البعث 120 مقعداً) وهكذا توفرت مسبقاً غالبية بثلثي الأصوات في البرلمان للجبهة. أما المستقلون بين المرشحين الذين يوافق النظام على ترشيحهم فكان لهم (62) مقعداً.

ثم زيد عدد المقاعد إلى (195) في انتخابات عام 1977 وعام 1990 عام الانفتاح الاقتصادي والحاجة لضم رجال الأعمال الجدد للنظام، زيد عدد مقاعد المجلس النيابي (55) مقعداً حفظت كلها للمستقلين. وخصص للجبهة الوطنية التقدمية ثلثا المقاعد عام 1973 و81.5 % عام 1977 عندما اختصر عدد مقاعد المستقلين إلى (36) فقط، وعام 1981 نالت الجبهة 100 % من المقاعد في الانتخابات المزورة و79 % عام 1986 (عندما كان هناك 41 مستقلاً) وخصص للجبهة 66.8 % من المقاعد وانتخابات عام 1990 و1994 و1998 وخصص فيها

للمستقلين (83) مقعداً أي 33.2% من مجموع المقاعد. وينص دستور 1973 على أن 51 % من نواب البرلمان يجب أن يكونوا من العمال والفلاحين ليعكس الأبعاد الإشتراكية المفترضة للنظام.

أما نسبة عدد الناخبين فهي غير مؤكدة ولكنها قطعاً منخفضة والاحتمال الوارد إنها أقل من 20% من مجموع الذين يحق لهم التصويت. وعدّة مرات خلال الانتخابات، بما في ذلك انتخابات عام /1998/ أضيف يوم انتخابي آخر للسماح لكل الناخبين بالإدلاء بأصواتهم - هذا ما جاء به الدستور عندما لا تبلغ النسبة 50% يوم الانتخاب.

" وتعكس لا مبالاة الناخبين شعور الإحباط والخوف فيهم" هذا ما سجلته لجنة مراقبة الشرق الأوسط M.E Watch وهي فرع من جمعية مراقبة حقوق الإنسان Human rights Watch

نقلاً عن أحد الكتاب السوريين المشهورين: "لقد شطب الأسماء الأولى في اللائحة الانتخابية لعام /1986/ كحركة احتجاج. وبعدما غادر مركز الاقتراع استدعاه أحد رجال المباحث إلى مكتبه للتحقيق. يبدو أن أحد المخبرين رأى ما فعله في التشطيب. وقيل له يمكن مسامحته إذا تعاون معهم وعندما رفض ذلك سجنوه لمدة تزيد عن عامين".(11)

لدى سعد جودت سعيد من قرية بيرعجمان تجربة حديثة مع سوء سلوك المسؤولين الرسميين خلال الانتخابات، فلقد صوّت بـ(لا) بتموز 2000 يوم الاستفتاء على تثبيت بشار الأسد رئيساً للبلاد، إلا أنه شاهد موظف المركز الانتخابي يشطب كلمة (لا) ويؤشر على خانة (نعم) في بطاقته الانتخابية. وعندما احتج أوقفته المخابرات المحلية واحتجز لأسابيع عدّة.(12)

وعملٌ آخر قام به حافظ الأسد يضفي على نظامه (قشرة) ديمقراطية، وهو إقامة انتخابات على مستوى المحافظات كل أربع سنوات بدءاً من آذار 1972. وبما أن مجالس المحافظات تُعنى فقط بالأمور الإدارية وليس لها مسؤوليات سياسية ذات أهمية, وتجرى انتخاباتها على كل حال برقابة من المحافظين الأقوياء الذين يعَيّنهم الرئيس نفسه,... لهذا كله تجري الانتخابات المحلية هذه بحرية مفاجئة. ولم يعمد النظام إلى فرض غالبيته

من البعث والجبهة الوطنية التقدمية رغم أن نتائج انتخابات عام 1972 المحلية أدت إلى هزيمة النظام فيها.

المعارضة الممنوعة

كانت قاطرات سكك حديد مترو الأنفاق في لندن تقرقع على الخط الشمالي المتآكل قِدَماً, عندما أكد لي (علي صدر الدين البيانوني) المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية ذي اللحية البيضاء أن حركته ملتزمة بالديمقراطية التعددية، وحقوق الإنسان وحكم القانون.

"احتكار حزب البعث للسلطة لأربعين سنة أو تزيد جعل التيارات - السياسية - تتوافق على موقف مشترك: الحرية والتعددية والديمقراطية". كما قال لي: "وحّدَ هذا (النظام) المعارضة". [13]

التقينا في مكان غير مناسب لمنزل غير منفصل من عشرينات القرن الماضي في حي أنيق لأبناء الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى في شمال غرب لندن يستعمله البيانوني عندما يكون في لندن. وبتنا في الغرفة الأمامية ذات الأرضية الخشبية (الباركيه) -وتعني الخشب المزخرف- مفروشة بثلاث كنبات تحيط بسجادة أشكالها زاهية الألوان. وستائرها المخرمة تحمي الغرفة من أعين الفضوليين. وكان البيانوني يرتدي بنطالاً واسعاً Slacks بلون الصوف الطبيعي (Beige) وقميصاً رقيقاً وينتعل خفاً من الصوف المقلم ولو مر به إنسان في الشارع لن يُخَمّن أبداً مدى نفوذه. بعد نفيه من سورية عام 1980 عاش في الأردن حتى عام 2000 ولكن عندما خلف بشار الأسد والده، رغب الأردنيون في علاقات جيدة مع دمشق فسحبت الحكومة الإذن بإقامته هناك. وزوجته وثلاثة من أولاده السبعة لا يزالون يعيشون في العاصمة الأردنية عمان ويعيش البيانوني الآن في حالة تجوال دائم - " ليس لي الآن أي مكان للعيش الدائم فيه".

ولد البيانوني عام 1938 في عائلة مسلمة متدينة وهو يرأس حركة الإخوان منذ العام 1996 وأعيد انتخابه لسنوات أربعة جديدة في تموز

عام /2002/. ومثل الكثيرين (و ربما أغلب) القيادات السياسية السورية تعذب البيانوني من اجل مبادئه. ففي الفترة من /1975 - 1977/ في بداية التمرد الذي قاده الإخوان على (النظام) سجن وقضى سنة في الحبس الانفرادي. عام /1979/ عندما كان في أوروبا هاجمت المخابرات منزله وأوقفوا ابنه وصهره وأخذوهما كرهائن". أطلقوا بعد ذلك سراح ابنى ولكنهم قتلوا صهري في السجن رغم أنه لم يكن عضواً في حركة الإخوان". هذا ما قاله البيانوني.

وفي أواخر السبعينات من القرن الماضي - وفي أوج نفوذهم كان حديث الإخوان مختلفاً جداً. وأكثر نجاحهم في تجنيد المعارضة المسلحة ضد النظام كان معتمداً على نقاش يعرض أن سورية خطِفت من قبل فئة مشركة و/أو ملحدة لأقلية علوية مستكبرة. ومدى التحول برز بوضوح في مسودة (عهد شرف للعمل السياسي) الذي صدر في 3 أيار /2001/ وقدّم " كأفكار مبدئية " للنقاش، وأكد العهد أن الإخوان يعتقدون "أن الدولة الحديثة هي دولة تداولية (أي أن الحكومات تتغير بطريقة سلمية) وأن الانتخابات الحرة والنزيهة هي أساس هذا التداول للسلطة بين كل أبناء الوطن "وحيّوا" سيادة القانون وفصل السلطات، وأعلنوا أن الدولة الحديثة هي "دولة تعددية حيث توجد اختلافات في وجهات النظر وسياسات متنوعة ومواقف مختلفة". ولم تذكر المسودة طلب الإخوان القديم بتطبيق الشريعة. وأكدت حركة الإخوان المسلمين "لقد فات الوقت الذي يدّعى فيه حزب واحد أنه الوطن. وأقصى ما يمكن لأية مجموعة سياسية أن تقوم به هو أخذ مكانها على الخارطة الوطنية حسب حجمها الذي تناله بشعبيتها الحقيقية عبر صندوق الاقتراع في انتخابات حرّة ونزيهة "والخلاف السابق بين القومية العربية العلمانية والحركة الإسلامية كان مرحلة تاريخية انقضت الآن ونتجت هذه المواجهة من عوامل عاطفية وسوء فهم، ومن الإيديولوجية التي عمّت آنذاك خلال مراحل ما بعد الإستقلال".

وحسب هذه الوثيقة ليس هناك اختلافات بين السوريين كما قال البيانوني و"الوثائق التي صدرت عن مجموعات أخرى تشبه وثيقتنا إلى حد ٍ كبير. ومطالب الإخوان المسلمين والشيوعيين من جماعة رياض

الترك والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة المجتمع المدني تتشارك في الكثير من المواضيع". [14]

وفي آب عام /2002/ الإخوان - الذين لا زال الانتساب إليهم عقوبته الإعدام حسب القانون 49 الصادر عام 1980 - دعوا لاجتماع في لندن ما يقرب من خمسين من رجال المعارضة بهدف تحويل المدونة إلى عقد وطني يضم المبادئ للحكم في سورية الديمقراطية. وضم المجتمعون قوميين ويساريين ومستقلين بالإضافة للإسلاميين ومن أهم الشخصيات التي حضرت مع علي صدر الدين البيانوني كان أحمد أبو صالح، الوزير في حكومة بعثية سابقة خلال فترة الستينات والدكتور هيثم مناع طبيب سوري وعالم أنتروبولوجيا يعيش في باريس وهو المتحدث باسم حقوق الإنسان العربية في القاهرة. وأصدر الاجتماع عقداً وطنياً كان صدى قريباً جداً للوثيقة التي صدرت في أيار عام /2001/ رغم أنه أبرز أكثر، دور الإسلام مؤكداً أنه " بأهدافه النبيلة وقيمه السامية وشريعته الكاملة يُشكل مرجعاً حضارياً وهوية متميزة لأبناء وبنات وطننا ". والمسودة السابقة للعقد وصفت الإسلام أنه " إما مرجع ديني أو انتساب ثقافي مفسرةً أنه لذلك شامل يجمع أبناء الوطن ويوحدهم ويحمي وجودهم".

والإخوان المسلمون هم أهم التيارات السياسية الممنوعة قانوناً وكانوا دائماً يتبنّون أطيافاً عدّة من الآراء ففي آخر الطيف كان هناك المجاهدون المناضلون الفتيان والشباب وهم تيار تعايش بصعوبة مع تيار المؤسسة التقليدية الأكبر سناً. الدكتور سمير التقي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي جناح يوسف فيصل وعضو مجلس الشعب عن مدينة حلب في برلمان 1994 – 1998 هو مراقب لسياسات الإسلاميين في سورية.

ولقد ذكر لي ما يلي: " اليوم الجهاديون يربحون مزيداً من الأرض لأنهم تأثروا بشدة - واستلهموا - بالفلسطينيين في حماس وحركة الجهاد الإسلامي وإلى حد أقل بالمسلمين الشيعة في لبنان في حزب الله والذين أجبرت حملتهم في جنوب لبنان إسرائيل على الانسحاب في أيار عام 2000. [15]

و مهما كانت شكوكهم بالولايات المتحدة الأميركية والغرب فالإخوان المسلمون السوريون ليسوا أصدقاء للمجموعات المتعصبة كجماعة أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذين قاموا بمهاجمة نيويورك وواشنطن في أيلول عام /2001/. "فلسفتنا هي الاعتدال" هذا ما قاله علي صدر الدين البيانوني، " وبعد أحداث 11 أيلول - سبتمبر - أصدرنا - مع زعماء مسلمين آخرين -بياناً يستنكر ما حدث- بغض النظر عمن قام به وعمن كان الهدف. كان عملاً فظيعاً لا يتطابق مع حقيقة الإسلام.(16)

وأكد البيانوني "أن الإخوان السوريين بعيدون جداً جداً عن العنف" حتى أن العديد من المقربين من الدائرة المباشرة حول بن لادن أعلنوا أن الإخوان المسلمين (كفار) -أي غير مؤمنين -.

ويقال أن الإسلاميين الذين من المتوقع أن يربحوا ثلث مقاعد المجلس النيابي في حال حدوث انتخابات حرّة وعادلة، تسللوا لعمق النظام رغم الجهود المضنية للمخابرات _ في مكافحتهم_ وبرز هذا الموضوع في أواخر عام 1999 وأوائل عام 2000 عندما اعتقل آلاف من الإسلاميين المقربين من الإخوان وحزب التحرير الإسلامي. أغلبهم كانوا عسكريين أو مثقفين " حسب مصدر مطلع في دمشق طلب عدم ذكر اسمه: و90 % منهم كانوا أعضاء في حزب البعث. ولقد أفرج عن غالبيتهم بعد ما وقعوا على إعلان يوافقون فيه على الامتناع عن أي نشاطات سياسية.

وكمنظمة, يبدو بوضوح أن الإخوان المسلمين الآن مستعدّون جيداً للتوجه نحو التعددية والديمقراطية, رغم أن بعض المحللين يشكون بعمق بأهداف الحركة". بعد فشل الإستراتيجية الدينية في الستينات والإستراتيجية المناوئة للعلويين في السبعينات والثمانينات يحاول الإخوان المسلمون تبني الخيار الديمقراطي في التسعينات هذا ما حذر منه "هانز غونتر لوبماير": "لا خلاف في أن الديمقراطية ليست الهدف السياسي للإخوان المسلمين بل هي وسيلة لهدف آخر هو استلام السلطة (17) .

من الصعب -فطرياً- الحلول الوسط مع إرادة الله. ولاشك أن تحليل (لوبماير) صحيح بالنسبة لبعض الإسلاميين المتطرفين داخل الحركة ولكنهم اليوم أقلية فلقد حصل انتقال هام منذ العام 1994 عندما كان

(لوبماير) يكتب عن هذا الموضوع وشكوكه تبدو اليوم مفرطة في المبالغة.

قسم هام من المعارضة العلمانية ينضوي تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي وينأى بنفسه عن (النظام) -الحاكم- وله نفوذ صغير ولكنه هام. ولقد أعلن عن نفسه رسمياً في كانون ثاني عام /1980/ في الوقت الذي كان فيه نظام أسد يترنح من التمرد -الإسلامي في غالبه مع آخرين-. وبعض عناصر التجمع المهمّين كانوا منشقين عن أحزاب منضمّة إلى الجبهة الوطنية التقدمية. ورغم أن التجمع كان من الناحية التقنية غير شرعي فهو مقبول اليوم وهو الذي دعم بقوة حركة المجتمع المدني.

وهذا التجمع الذي يضم كل المعارضة اليسارية المهمة باستثناء الحزب الصغير: حزب العمل الشيوعي، مؤلف من:

1- الإتحاد العربي الاشتراكي برئاسة حسن إسماعيل عبد العظيم.

2- الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي ويرأسه رياض الترك.

3- حزب العمال الثوري برئاسة طارق أبو الحُسن.

4- حركة الإشتراكيين العرب برئاسة عبد الغني عياش.

5- حزب البعث العربي الديمقراطيالإشتراكي (سابقاً حركة 23 فبراير، ويرأسه إبراهيم ماخوس المنفي.

حَسَن عبد العظيم محامٍ من دمشق هو المتحدث الرسمي باسم التجمع. استقبلني في شقته المتواضعة في حي ركن الدين شمال شرق دمشق، ثم وصل المدفأة الكهربائية ليخفف من برودة الشتاء وقدّم لي الضيافة التقليدية فنجان قهوة تركية مركزة. الزينة في غرفة الضيوف جديرة بالذكر فكنبات (كراسي) موديل لويس الخامس عشر المنجّدة بأغطية ثمينة وأطراف أربعة مزخرفة والزهور الاصطناعية والخضار يحيط النوافذ، وعلى جانب خزانة كتب ذات واجهة زجاجية، صورة فوتوغرافية مؤطرة للرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر.

ويروي عبد العظيم قصته الرسمية بأسلوب تعوزه قليلاً الرشاقة.

الحركة الناصرية التي تأسست عام /1964/ عملت مع أحزاب المعارضة ضد حزب البعث عندما احتكر السلطة". [18] وبقيت بالمعارضة حتى قيام الحركة التصحيحية بزعامة حافظ الأسد " ودعانا الزعيم السوري الراحل للاشتراك بالحكومة والبرلمان " بإقامة جبهة وطنية تقدمية ذات قاعدة عريضة وتابع عبد العظيم: "دخلنا الجبهة بعد الاعتراف بنا كحزب واشتركنا في البرلمان وكان لنا إثنا عشر نائباً حتى نيسان عام /1973/".

كان وضع البعث المتميز في دستور عام /1973/ بالنسبة لجناح عبد العظيم في الإتحاد العربي الاشتراكي هو (الحجر العثرة). فالمادة الثامنة تبين "أن حزب البعث هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ", وحينها علمنا أن الجبهة كتآلف ديمقراطي وطني ما عادت موجودة للإصرار على وضع هذا النص في الدستور. لذلك دعونا حينها إلى مؤتمر عام للحزب وقررنا ترك الجبهة " ثم وضّح لي عبد العظيم بحزن: "كانت الجبهة مطلباً لنا وقبِلها البعث ثم تراجع عن وعده. والجبهة لا تمثل اليوم تآلف أحزاب سياسية ولا تعددية سياسية. إنها فقط زينة خارجية، شكل بدون محتوى أو لون أو نشاط. وبعدما انسحب جناح عبد العظيم من الجبهة وانشق عن حزبه الأم الإتحاد العربي الإشتراكي الذي كان يرأسه جمال الأتاسي تحوّل للعمل السري. والتجمع الذي كان يرأسه د. جمال الأتاسي "اشترك في أحداث عام /1980/: إضرابات ومظاهرات ومطالب من أجل التغيير الديمقراطي", قال عبد العظيم، مضيفاً: "حاولنا... من أجل طريق ثالثة ليست طريق الحكومة ولا طريق مجموعات العنف التي أرادت إحداث التغيير بالقوة. أردنا حلاً ديمقراطياً".

ما هي أهمية جناح الإتحاد العربي الاشتراكي والتجمع اليوم؟ ألم يكونوا فقط مشاهدين على الهامش ؟ عبد العظيم الذي يُدير ندوة للمحامين من أجل المجتمع المدني وافق على أن عضوية التجمع قد هبطت ولكنه أكد: "إن أهمية التجمع لا تكمن في عدد الأحزاب المنضمة إليه ولكن في آرائه وفي شعبية الأحزاب المكونة له. في الواقع غالبية الشعب معنا. وبتعبير تطبيقي إن أحزاب التجمع هي أكثر شعبية من أحزاب الجبهة.

والعضوية الرسمية ستزيد عندما يصدر القانون الذي يُشَرع الأحزاب السياسية. أما الآن فمن المخاطرة الانضمام إلى أحزاب غير مرخصة". وتاريخ سورية الغريب منذ الانقلاب البعثي عام 1963 يعني أن ليس هناك أي تيار سياسي نما وتطور بصورة عادية. والبعث العنصر الأساسي في نظام استبدادي يتمتع بالتأثير والعضوية العددية أكثر بكثير مما كان يُتوقع عادة من حزب, رغم أهميته بالتأكيد، إلا أنه كان فقط واحداً من عدّة مجموعات منافسة قومية اشتراكية. وهناك أحزاب أخرى صارت صغيرة جداً بشكل غير عادي بعد عقود من العمليات السرية والإنهاك. وهناك قطاعات من المجتمع -أبرزها العلماني والليبرالي الديمقراطي- لا يوجد لها أحزاب تمثلها". لا يوجد أي حزب قائم الآن يعكس مصالح الطبقات والكتل والشرائح الإجتماعية الذي قصد منه العمل لها", وكما يقول سمير التقي "هناك انخلاع بين واقع المجتمع والمجتمعات السياسية"[19] ومن السخرية، نظراً لما قام به هو نفسه من إضعاف الأحزاب السياسية في سورية, أن يكون حافظ الأسد -الملقب روتينياً قائدنا إلى الأبد -وهذه كنية تنفى فطرياً الحاجة للديمقراطية- مستنكراً بشدة إلغاء الرئيس المصري جمال عبد الناصر للأحزاب خلال فترة الوحدة المصرية.

"شعرنا بعداء شديد نحو حزبنا (البعث) الذي صفاه عبد الناصر ذاته، وبدأنا نتنبأ بأن الوحدة ستنتهي بكارثة.

كان عبد الناصر يشكو من حالة (بارانويا) دائمة تجاه الأحزاب السياسية وهي حالة لا شفاء لها على ما يبدو نبتت بلا شك من تجربته مع الأحزاب الفاسدة التي كانت قبل ثورة مصر.

كان يقول -وملاحظاته هذه ترتد إلينا- أنا رجل أمين ومحترم فما حاجتنا إذن للأحزاب ؟ [20]"

دور رئيس مجلس الشعب

لعبد القادر القدورة نظرة واضحة عن دوره كرئيس لمجلس الشعب". رئيس المجلس يترأس الجلسات ولا يتدخل إلا عندما يحتاج الأمر لذلك...

للتوضيح. أما اتخاذ القرارات فهي مسؤولية المجلس، بالإضافة لذلك هو المتحدث باسم مجلس الشعب ويمثله في الاجتماعات البرلمانية والإقليمية والدولية"[21]

المحللون في الخارج يرون الأمر بصورة مختلفة, و(فولكر برتيس) يصف القدورة بأنه عضو جوهري في القيادة القومية لحزب البعث عمل كمراقب في النظام لقضايا المجلس أكثر مما هو ممثل المجلس في القيادة"[22]. ومثلنا على ذلك الرد الحازم لرئيس المجلس على محاولات التصويت ضد مشروع تغيير قانون الضرائب عام /1991/. فلقد اتفق نواب اتحاد العمال اليساريين ونواب مستقلون من رجال الأعمال في لجان المجلس على تعديل القانون حتى يعفى من الضرائب أول (18000) ليرة سورية من الدخل ومن الإرباح التجارية. وفي النقاش الأولي أعلن وزير المالية أن التعديل غير مقبول لأنه سيؤدي إلى خسائر كبيرة من مداخيل الدولة -من الضرائب-، ورغم اعتراضاته وافق المجلس على التعديل بالأغلبية. فاحتجّ حينئذٍ رئيس الوزراء وكان محمود الزعبي. ففضّ القدورة الجلسة بسرعة مؤكداً عدم وجود النصاب. وبعد ظهر ذلك اليوم عاد المجلس للاجتماع لتصويت جديد - على التعديل - فحصل التصويت على التعديل ونجح التعديل. إلا أن رئيس المجلس أكد أن التعديل قد سقط لأن غالبية الأصوات كانت ضده. وعندما واجه رئيس المجلس احتجاج العديد من النواب وافق على تصويت جديد بالأسماء وليس برفع اليد حيث يقول كل نائب هل هو مع أو ضد التعديل. وفي جهده لجلب البعثيين المترددين ليصوتوا ضد التعديل ذكّرهم الرئيس أن المشروع وضعته القيادة القطرية وكان الرئيس الاسد مهتماً به مباشرة. والواقع أنه حول بذلك التصويت إلى امتحان لولاء البعثيين للنظام فترك الجلسة حينئذٍ حوالي الستين من أعضاء المجلس احتجاجاً على هذا (التكتيك). عندها أعاد القدورة طرح المشروع الأصلي - دون تعديل - على التصويت وباستثناء قلّة من نواب الإتحاد العمالي العام الذين صوتوا ضده، نال المشروع غالبية الأصوات. وأظهر هذا الفصل - البرلماني -! محدودية

المشاركة البرلمانية - حتى في السياسات الأقل أهمية". كما ذكر (برتيس) (23)

المستقلون....غير المستقلين.... تماماً:

زيادة عدد مقاعد المستقلين في انتخابات 1990 وإنْ لم يكن عن طريق تخفيض عدد المقاعد المخصصة للحزب والجبهة بل برفع سقف المجموع لاقت ترحيباً وصُورت في الإعلام الموجه - كمعلم لعملية متوسعة للديمقراطية. أكثر المستقلين في المجالس السابقة كانوا من المهنيين المثقفين في الطبقة الوسطى ورجال الأعمال والقبائل والزعماء الدينيين وأكثر هؤلاء في البرلمان منذ العام 1990 جاؤوا من البرجوازية الجديدة ليؤكد النظام رغبته في خلق - ولو ظاهرياً - صورة تمثيل لجاليةٍ لعبت دوراً متنامياً في الاقتصاد الوطني منذ الثمانينات. وفي نفس الوقت توسّعت المناقشات البرلمانية في السياسة الاقتصادية بالترادف مع التشجيع الموازي لمثل هذه المناقشات في أجهزة الإعلام والمجتمع بعامّه. السياسة الاقتصادية أصبحت موضوعاً - ولو وحيداً - يستطيع البرلمان أن يكون له فيه تأثير حقيقي على الحكومة. وفي خطابه للبرلمان في كانون أول 1991 قال رئيس الوزراء محمود الزعبي أن المجلس عنصر مهم " في نظام سورية الديمقراطي الذي عن طريقه يشترك الشعب في اتخاذ كل القرارات المتعلقة باقتصاده وأموره اليومية". (24) أما أمور الدفاع والخارجية والأمن الداخلي فبقيت بوضوح بعيدة عن متناول الشعب. بعض المستقلين كانوا الأعلى أصواتاً في الدعوة لإصلاحات إقتصادية كبيرة - بموافقة رسمية - وتبنى النظام بعدها هذه الدعوات كأهداف له. وأبرز الأمثلة على ذلك السيد إحسان صنكره أحد رجال الأعمال المشغول باهتمامات عدّة بما فيها الصناعات الغذائية ومعاملها واستيراد السيارات. دخل صنكر البرلمان عام 1990 حيث وقف على أرض صلبة من الولاء للنظام ليضغط بشدة في اتجاه إقامة مصارف خاصة، ورفْع نظام مراقبة وتحديد الأسعار وإلغاء القوانين التي لا تشجع الاستثمارات وإقامة مدن

صناعية جديدة، بالإضافة لإنشاء سوق للقطع والأسهم - البورصة - (25). وهناك الكثير من الصناعيين المحدثين الذين يدينون بنجاحاتهم لقربهم الشديد وعلاقتهم الوثيقة بالنظام، وهم من المؤيدين بقوة لبقاء الأمور على حالتها Status quo . فهم " مستقلون " فقط بمعنى أنهم ليسوا منضمين إلى أي حزب سياسي. ومثل بقية المرشحين لمجلس الشعب (!) - البرلمان - تدرس السلطات أرشيفهم بعناية قبل أن يُسمح لهم بالترشح للانتخابات. وكما لاحظ (لوبماير) "ولا يسمح لهم بتقديم حججهم عن مصالحهم -وأرائهم - الخاصة إلا إذا كانت مطالبهم غير متعارضة مع السياسات العامة للنظام". (26)

رياض سيف ومأمون الحمصي هما من دمشق ومن المستقلين ولكنهما ذهبا بعيداً - برأي النظام - واشتطا -برأيه - فدفعا الثمن (راجع الفصل الثالث). وسيف، وهو الشخصية الهامة في حركة المجتمع المدني أوقِفَ في أيلول عام /2001/ بعدما عقد اجتماعاً لندوة الحوار الوطني - وهي ندوته - في منزله دون إذن وزارة الداخلية. والحمصي أوقف في آب بعدما أعلن إضرابه عن الطعام تأييداً لمطالب من ضمنها رفع قانون الطوارئ القاسي وهذان الإعتقالان جاءا كجزء من الحملة على (ربيع دمشق).

ويضمن دستور سورية الحصانة لأعضاء البرلمان... ولكن ذلك ليس (أمراً مطلقاً). فعندما يكون البرلمان في حالة انعقاد، اللجنة البرلمانية هي التي تقرر ما تشاء. وما عدا ذلك فرئيس البرلمان هو الذي يقرر، كما جرى في حالتي (سيف والحمصي). وأكد رئيس البرلمان أنه تصرّف بصورة صحيحة وحسب القانون وأنه لم يخرق حرية التعبير " كلاهما لم يعتقل بسبب ما قال بل بسبب ما فعل". (27)

وكان رأي النائبين مختلفاً - عن وجهة النظر هذه - ففي بيان مكتوب صدر عن (سجن عدرا) في 14 تشرين ثاني /2001/ أصرّ سيف على أنه اعتقل لأنه كان يطلب في البرلمان كشفاً كاملاً عن الأموال التي دُفِعت في قضية عقد للهاتف النقال، ولأن ارتفاع عدد الحضور لندوته أقلق " جهاز الأمن... الذي خشيَ من زوال حاجز الخوف الذي أقاموه بين الناس لعقود طويلة". (28) والحمصي الذي شوَّهت سمعته أجهزة الإعلام

الرسمية بعد اعتقاله، أصدر بياناً من السجن ينكر فيه أي عمل خاطئ ويؤكد أنه اعتقل، مع سيف بدون سبب وهذا خرق واضح للدستور". (29)

وقضاء فترة في السجن هي تقريباً شرط لازم لكل من يعمل في السياسة بسورية، شارة مميزة للأصالة. حتى حافظ الأسد نفسه قضى عدّة أيام في سجن المزّة السياسي السيء السمعة الواقع غرب دمشق قريباً من الأوتوستراد الموصل لبيروت للتحقيق معه في ربيع عام 1962، والذي أغلقه إبنه بشار أخيراً عام 2000 (30) . وذكر لي (القدورة) مفتخراً: إنه خلال عمله السياسي الذي بدأ في الخمسينات سُجن ثلاث مرات لنشاطه السياسي باسم حزب البعث.(31) المرة الأولى كانت خلال عهد الجنرال أديب الشيشكلي الذي استولى على السلطة في 19 كانون أول 1949 وأطيح به في انقلاب آخر في 27 شباط /1954/. في ذلك الوقت قال لي القدورة إنه كان "عضواً صغيراً في حزب البعث " وفترة سجنه الثانية كانت عام 1961 " في الثورة التي فصلت سورية عن الجمهورية العربية المتحدة (الوحدة مع مصر) ". أما الفترة الثالثة وهي الأطول فلقد بدأت في 23 شباط 1966 عندما استلم السلطة جناح صلاح جديد البعثي المتطرف. في ذلك الوقت كان (القدورة) طالب علوم في جامعة دمشق وأحد أبرز الناشطين من الطلاب. سجن أولاً في تدمر، السجن الصحراوي السيء السمعة قرب المدينة ذات الآثار الكلاسيكية الساحرة، ثم قضي أشهراً في سجن المزّة. وتبع ذلك ستة أشهر في سجن القلعة (قلعة دمشق القديمة التي استعملت لسنوات كسجن ولكنها تحولت الآن إلى متحف). وقضى بقية أيام سجنه في دمشق. ولقد أطلِق سراح القدورة بعد خمسة عشر شهراً من السجن في 10 حزيران عام 1967. وقال لي هازلاً: "كل من يريد العمل في السياسة... قد يصبح وزيراً... أو.... قد يصبح سجيناً".

❁❁❁

الفصل السادس
لا حكم لأي سلطة... إلا سلطة القانون

.... النظام العدلي

عند دخول القاعة المركزية لقصر العدل، ويلّقب شعبياً بـ (قصر الظلم)، يُواجه المرء بجداريه واسعة مرسومة بطريقة فجّة تصور الرئيس الراحل حافظ الأسد في ثوب المحاكم الأسود وهو واقف على رأس مجموعة مكونة من اثني عشر قاضياً بينهم سيدة واحدة مغطاة الرأس، يتطلع رافع الرأس نحو سماء زرقاء مكهربة، فيها كتاب مفتوح مرفوع من أمامه من وفوق رأسه. ويحمل الكتاب آية من القرآن **"ويعلمكم الله أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها: وإن حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"** وفي سماء الجدارية حمامات عدة طائرة بأسلوب يفتقد اللباقة... ولا شك أنها حمام السلام!

كان الوقت ظهراً في أحد أيام كانون أول الماطرة وقصر العدل، في شارع ناصر، المواجه تقريباً لسوق الحميدية الشهير، يعج بالناس. والقاعة المركزية هي تجويف تطل عليه شرفات ثلاث تشير كل واحدة منها إلى طابق في البناء الذي شُيِّدَ خلال عهد الاحتلال الفرنسي. ويتعالى الصخب من الحشد الذي يبلغ عدده المئتين من الحاضرين وهم يمثلون (كوناً مصغراً) من المجتمع السوري: محامون ببذة إيطالية دقيقة الصنع وموظفوهم وزبائنهم يرتدون كذلك بذات أخف ثمناً، والريفيون السمر

يرتدون سترة فوق أثوابهم التي تشبه العباءات. وربما كانت النساء تمثل 10% من هذا الجمع.

والممر الكائن على يمين المدخل الرئيسي يقود إلى سلسلة من غرف المحكمة، الصغيرة ذات السقف العالي، وربما بمساحة 6 x 10 أمتار مربعة، محفوظة لأبسط القضايا. وعلى الشمال واليمين في كل غرفة منها (مصابيح) ألنيون معلقة على الجدران الرمادية العارية. ثم بعد ذلك بقليل شباك وعلى الناحية المقابلة له صورة (بورتريه) للرئيس الراحل. وأمام الشبابيك يمتد من الحائط للحائط مكتب خشبي مرتفع مكدس، بإرتفاع ملحوظ بالسجلات (الإضبارات). وقبل المكتب الخشبي طاولة خشبية مغطاة بطبقة زجاجية مكسورة على امتداد خط القطر. وصفوف من المقاعد الخشبية المتفرقة للمدعين ولفريق الدفاع في مقابل منصة الحاكم. والقاضية فيحاء الأسد، سيدة أنيقة في الثلاثينات من عمرها، من مرفأ ومدينة اللاذقية تترأس جلسة المحاكمة في قضية تخص رجلاً متهماً بالعمل بدون رخصة رسمية صحيحة. ويساعدها موظفون (كتبة وسكرتارية) واحد من كل جانب. والمتهمان غائبان عن الجلسة ولكن المحاميين عنهما يمثلانهما ويقفان على مستوى أخفض من منصة القاضية ومساعديها، ويرتديان بذة رسمية. وذكرت القاضية الأسد أنها تستطيع سماع حوالي ثلاثين دعوى من هذه الدعاوى في يوم واحد.

وفي قاعة المحاكمة الأكبر ذات الجدران الرمادية المتفاوتة الكثافة في الطابق الثاني من قصر العدل تترأس الجلسة امرأة أخرى وتنظر في دعوى رجل افتتح حانوتاً دون الرخصة الرسمية اللازمة.

وخلف القاضية وأعلى منها صورة كبيرة لحافظ الأسد، وصورة أصغر منها لوريثه بشار. وحوالي عشرين شخصاً يجلسون على مقاعد خشبية، بينما يقف المحامون أمام القاضية مباشرة. ورغم أن زيارتي وافقت عليها وزارة الإعلام إلا أن القاضية قالت أنني أستطيع البقاء فقط إذا وافقت وزارة العدل على ذلك.

وأحد أجنحة الطابق الثالث مخصص لمحكمة الأمن الاقتصادي ويتعاطى مع قضايا الذين يخالفون قانون الأحكام العرفية المتعلقة بالجرائم

الاقتصادية (تابع لاحقاً). والدخول إلى هذا الجناح يكون عبر بوابة مغلقة بحاجز من الحديد والفولاذ يحرسها شرطي بثيابه الرسمية. وبعد هذا الحاجز في أواخر الممر غرفة واسعة للمحاكمة. أقفاص الفولاذ بها المتهمون تمتد على جانبي جدران الغرفة. ويوم زيارتي لها كانت الأقفاص خالية. وفي جدار الغرفة الثالث نوافذ أما الجدار الرابع فأمامه منصة خشبية عالية نسبيا – وفوقها قاضٍ بثوبه الأسود ذي الأطراف الموشاة بشريط مذهب يتحدث بالميكروفون. أمام القاضي شاهد محاط بمحامين يقول أنه لا يعرف شيئاً. والقضية هي لرجل استدان مالاً بفائدة 3% ولم يستطع سداد السلفة (الدين). وهناك (دسته) من الناس يجلسون بانتباه على المقاعد الخشبية بمواجهة منصة القاضي. الشاهد ومحاميه هما الواقفان فقط.

الأجواء رسمية والاحترام عميق للقاضي. ولم يتأخر بروز العوائق البيروقراطية المعتادة لزيارتي. ففي الممر قال أحد المحامين أن عليّ الذهاب إلى المكتب الصحفي لقصر العدل ثم قال لي آخرون أن عليّ الذهاب أوّلا إلى المحامي العام. فيقول الأخير أنه يحتاج إلى رسالة تعريف من وزير العدل. والأمر مثل كلاسيكي على تحميل المسؤولية لمن هم فوق، وهذا بلاء أصاب كل المؤسسات الرسمية في سورية.

والزائر العارض لقصر العدل قد يخرج بالانطباع أن سلطة القانون هي التي تسود في سورية. ومن الناحية الرسمية الأمر هو كذلك. فالدستور يؤكد "إن سيادة القانون هو مبدأ أساسي في المجتمع والدولة". وهو يبين أن للسوريين "الحق في الاشتراك في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" وأن "القانون ينظم هذه المشاركة".

بالإضافة لذلك يؤكد أن "كل متهم هو بريء إلى أن تثبت إدانته". وأن لا أحد يمكن وضعه تحت المراقبة أو اعتقاله إلا حسب القانون، وأن حق الدفاع والمرافعة أمام القضاء والقضاة محفوظ بالقانون.ورئيس الجمهورية يضمن استقلال القضاء والقضاة وهم لا يخضعون لأي سلطة إلا سلطة القانون" وأن "شرف وضمير وحياد القضاة هي ضمانات الحق العام والحريات".

سحق المحامين:

هيثم المالح المحامي ورئيس جمعية حقوق الإنسان السورية يشك بعمق – فيما جاء في حرفية الدستور ويقول "المشكلة هنا، المشكلة الرئيسية أن البلاد مضبوطة "بالأوامر وليس بالقانون، القانون هو في الكتب وليس في حياة الناس اليومية".

حفظت نقابة المحامين ونقابات مهنية أخرى مثل نقابة المهندسين ونقابة الأطباء استقلالها عن النظام الحاكم، حتى عام 1980، ولعبت أدواراً هامة في المعارضة غير العنيفة في أواخر السبعينات. وكان المحامون في الطليعة. ففي حزيران عام 1978 أصدرت نقابة المحامين في دمشق قرارات تطالب فيها بالرفع الفوري لقانون الأحكام العرفية الذي كان سائداً منذ كانون الأول 1962 (راجع لاحقا)، وأدانت ممارسة التعذيب وحذرت المحامين أنهم سيتعرضون لتدابير مسلكية من قبل النقابة إذا شاركوا في نشاطات غير قانونية بانسجام مع السلطات. وفي 29 حزيران وفي اجتماع عام لنقابة المحامين تبنت الجلسة قرارات مماثلة، وفي 17 آب 1978 تقدم رئيس النقابة صباح الركابي إلى السلطات طالباً احترام أحكام القوانين وإطلاق سراح المعتقلين بدون محاكمة. وفي 11 تشرين ثاني صوّت مؤتمر المحامين العام في حلب داعماً قرارات مجلس نقابة محامي دمشق.

وفي أول كانون أول دعا المؤتمر العام للمحامين في سورية إلى عقد جلسة طارئة وطالب باستقلالية القضاء، وإنهاء الأحكام العرفية وإلغاء المحاكم الخاصة (راجع لاحقاً). وبعد فترة وجيزة من ذلك الاجتماع تعدى أعضاء من فرق سرايا الدفاع – الحرس الرسمي – الذي يرئسه رفعت الأسد أخو حافظ – على أحد المحامين وزوجته. وأعلن محامو دمشق الإضراب ليوم واحد احتجاجاً ودعمتهم في ذلك نقابات المحامين في حمص وحلب وحماه ودير الزور.

ورغم القمع القاسي الذي مارسته السلطات الحاكمة تنامت موجة المعارضة، بما في ذلك حملة هجمات مسلحة دموية قام بها نشطاء الإخوان المسلمين. وفي 31 آب 1979 أصدرت نقابة محامي دمشق قرارات تطالب بالحقوق الديمقراطية – للمواطنين- وإنهاء الأحكام العرفية. وفي 28 شباط 1980 أصدر المؤتمر العام لنقابة المهندسين قراراً يطالب برفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، وحرية التعبير والتجمع. وفي الثاني من آذار أعلنت نقابة محامي حلب الإضراب لساعتين لتأكيد مطالبها بالإصلاح. وفي الثامن من آذار – ذكرى الانقلاب البعثي لعام 1963 عصفت بسورية موجة من الاضرابات – والمظاهرات ضد النظام، وفي اليوم التالي أصدرت النقابات المهنية في حمص مطالب مشتركة للإصلاح وتبعت ذلك بعد يومين أصداء في حماه بإعلان نقاباتها المهنية لنفس المطالب.

ومع تعمق الأزمة عمد النظام إلى مزيد من استعمال القوة الوحشية. ففي آذار عام 1980 قتل جنود القوات الخاصة ما بين 150 إلى 200 من المتظاهرين في جسر الشغور، بلدة صغيرة على نهر العاصي بين مدينتي حلب واللاذقية. وفي نفس الشهر قتلت قوات الأمن حوالي خمسين متظاهراً في إدلب والمعرّة إلى الشمال الشرقي من جسر الشغور. ودعت نقابة المحامين إلى إضراب وطني يوم 31 آذار وأيدتها في ذلك نقابة الأطباء ونقابة المهندسين والنقابات المهنية الأخرى. وكان رد الحكومة على ذلك في 9 نيسان إصدار مرسوم بحل كل النقابات المهنية بحجة أن العناصر الرجعية تسربت إليها وأصبحت هذه النقابات المهنية خطراً على المجتمع.

وفي اليوم التالي (عيّنت) السلطات وجوهاً جديدة موالية لها في المكاتب التنفيذية لكل النقابات. وأوقفت المخابرات وسجنت تقريباً كل الزعماء الأصلاء للنقابات المهنية السورية ومن ضمنهم أكثر من مئة طبيب ومئة مهندس وخمسون محامي، وكثير من المعتقلين عذّبوا... وبعضهم قتل.

وبعد حل النقابات المستقلة واستبدالها بمن عيّنوا رسمياً عمد النظام إلى ضمان قطعي بعدم حصول النقابات مستقبلاً على أية استقلالية. والقانون

رقم 39 الذي صدر في 21 آب 1981 يفرض على نقابة المحامين قانوناً "أن تعمل بانسجام متطابق مع مبادئ وقرارات حزب البعث العربي الاشتراكي وأن تنسق نشاطاتها مع المكتب المسؤول عنها في القيادة القطرية للحزب". ويفرض القانون الجديد ألا يعقد اجتماع نقابة المحامين إلا إذا دعا إليه وحضره ممثل حزب البعث. وخوّل القانون الحكومة حلّ اللجان التنفيذية للنقابات المهنية المحلية المناطقية –أو الوطنية– على مستوى القطر في أي وقت شاءت. بالإضافة لذلك وُضعت نقابة المحامين تحت رقابة وزارة العدل.

ويمنع القانون الجديد المحامين من الانتساب إلى أي منظمة عربية أو دولية بدون إذن خطي من النقابة (وهي الآن وكالة من وكالات النظام). وأعطيت المخابرات السلطة لتوقيف المحامين وتفتيش مكاتبهم إذا عملوا من أجل زبون يعتقد أنه (خطر على الأمن) ويهدد القانون المحامين بطردهم من النقابة لأي اتهام مبهم أيضاً. ومنذ صدور القانون لا يستطيع المحامي الوكالة عن أي زبون أجنبي إلا بإذن من وزارة العدل. وصدرت قوانين مشابهة لتنظيم كل النقابات المهنية الأخرى التي كانت تتمتع بالاستقلالية.

هيثم المالح الذي كان جزءاً من فريق المحامين الذين دافعوا عن نشطاء المجتمع المدني العشرة الذين أوقفوا في آب وأيلول عام 2001 بمن فيهم البرلمانيان رياض سيف ومأمون الحمصي، واضح في قوله: " نقابة المحامين السورية هي تحت إمرة الحكومة كذلك نقابة المهندسين ونقابة الأطباء فلقد ربطوهم جميعاً بدولاب النظام" [(2)].

والمحامون الذين بقوا على عنادهم واجهوا إرهاقاً شديداً. فكان رجال المخابرات يقفون خارج مكاتب هؤلاء ليمنعوا الزبائن من دخولها وتوكيلهم بقضاياهم، أو ليضغطوا على القضاة باستمرار ليحكموا ضد مصلحة زبون أي محام معين [(3)].

محنة هيثم المالح

كان المالح عضواً في لجنة الحريات وحقوق الإنسان في نقابة المحامين بدمشق وكان أحد ضحايا هجوم النظام على المحامين، ودامت محنته سبع سنين. كان مكتبه في بناية جميلة مبنية من الحجر قبل سبعين سنة تقريباً في منطقة البرامكة بوسط دمشق. كانت البناية خلال الانتداب الفرنسي بيت رئيس المخابرات الفرنسية؛ والمالح رغم تاريخ حياته المؤلم وتقدمه في السن وهو أكبر عمراً بقليل من عمر مكتبه، لم يفقد شيئاً من شجاعته الكبيرة وكرامته الشخصية، ولقد استقبلني في غرفة ضيوفه وهي عبارة عن ساحة صغيرة مستطيلة الشكل أرضها بلاط وعليه كراسي مصفوفة، وعلى الجدران أشكال من خرز مشغول في ثلاثة أطر معلقة رائعة المنظر وهي نتاج أعماله خلال سنين السجن. وأكبر هذه الأطر الملون بالأخضر والأحمر عبارة (بسم الله الرحمن الرحيم) مؤلفة من (96000) خرزة، واحتاج المالح لانهائها ثلاثة أشهر. أما الإطار الثاني فآية من القرآن الكريم – على لسان سيدنا موسى إذ قال: في سورة القصص آية-16-(قال رَبِّ بما أنْعَمت عليّ فلن أكونَ ظهيراً للمجرمين)

وهي بنصف حجم الإطار الأول واحتاج المالح لإنهائها ستة أسابيع. والإطار الثالث والأصغر يصور سيف العدالة وميزانها ويحمل عنوان: الحق والعروبة كذلك يظهر اسم المالح ومعه كلمات: (ذكرى الدفاع عن الحرية وسيادة القانون).

وبعدما حضّر لي الفنجان المعتاد من الشاي المحلى روي لي قصته. في البداية أوقف هو وزملاؤه في سجن المخابرات العامة في ساحة مستورة مشجرة يحيط بها صف من الشقق اللطيفة في منطقة التجارة، بشمال شرق دمشق ثم نقلوهم بعد ذلك لأحد مراكز المخابرات العسكرية في شقة فخمة في بناية أنيقة مبنية بالأحجار تسورها أشجار النخيل في منطقة الحلبوني قرب محطة سكة حديد الحجاز، نهاية الخط الحديدي

الضيق الذي بناه العثمانيون لنقل القوات والحجاج إلى المدينة (المنورة) فيما يعرف اليوم بالعربية السعودية. وكانت هذه البناية الأنيقة في يوم ما مسكناً للشيخ تاج الدين الحسني، رئيس الوزراء ثم بعد ذلك رئيساً لسورية خلال الانتداب الفرنسي. وهنا بقي المحامون المعتقلون أياماً

قليلة فقط يتقاسمون زنزانة صغيرة في طابق تحت الأرض. وبعد إغلاق هذا (السجن) أصلحوا البناء وجدّدوه ليصبح سكناً ومكتباً لرئيس المخابرات محمد بشير النجار. وهذا الأخير نفسه اختلف مع النظام وهو يقبع الآن في السجن.

ونقلوا المالح وزملاءه بعد ذلك إلى رئاسة أركان المخابرات العامة: مجمّع قبيح الشكل به برج عال للاتصالات اللاسلكية في مستديرة (كفرسوسة) جنوب غرب دمشق محاط بسور عال ويضم المجمّع بناية المكتب المركزي وسلسلة من أبنية كأنها الخنادق، وعملاء المخابرات بثياب عادية يحرسون المبنى من الخارج ويحملون الرشاشات والبنادق الأوتوماتيكية من نوع كلاشنكوف ومتمنطقين بحزام يحمل الذخيرة – كما هو الأمر في كل مراكز المخابرات ومساكن رؤساء البوليس السري. بقينا في (كفرسوسة) لمدة طويلة – حوالي السنتين – هكذا كان المالح يستعيد ذكرياته، وأضاف أن بعض المهندسين احتجزوا هناك أيضاً في نفس الوقت. كان عشرون معتقلاً يعيشون في غرفة واحدة 4x4 أمتار وكنا محظوظين، إذ قال لنا الحراس أن أربعين معتقلا كانوا يحشرون في تلك الغرفة [4]. وكان بعض الحراس أشراراً فاسدين بخاصة عندما كانوا يتعاطون المخدرات، كما قال المالح وأضاف مع أن بعضهم الآخر كان لطيفاً". أحدهم رفض أن يجلد السجينات على أخمص أقدامهن فكانت النتيجة أنه سجن هو نفسه".

وبعد (كفرسوسة) نقل المحامون إلى مبنى قديم أقيم في فترة الحكم العثماني مجاوراً لمقبرة منطقة الشيخ حسن في المدينة القديمة. وبعد ستة أشهر نقلوهم أيضاً إلى سجن القلعة العسكري في قلعة دمشق القديمة، على مرمى حجر من قصر العدل. ولقد أغلق هذا السجن عام 1984 وجدّدت القلعة مُذّاك لتصبح مركزا جذابا للسياح. بقي المحامون في سجن القلعة لمدة عامين قبل أن يعادوا مرة أخرى إلى الشيخ حسن (والذي أغلق بدوره الان)، حيث مكثوا شهرين إلى ثلاثة أشهر. وبعد ذلك نقلوا إلى سجن عدرا المدني، على بعد 25 كيلو مترا شمال شرقي دمشق على طريق مدينة حمص حيث مكثوا هناك عامين كاملين. وفي أواخر عام 1986 نقلوا إلى

سجن المخابرات العسكرية في الجمارك في الوسط الغربي لدمشق خلف فندق كارلتون تماماً. الجمارك، كفرسوسة، حلبوني، وعدرا: سجون مذكورة كلها في لائحة سجون دمشق التي تضم معتقلين سياسيين بتقرير لجنة (M.E Watch) وهي فرع من لجنة مراقبة حقوق الانسان ويلحظ التقرير أن اللائحة غير كاملة. كذلك يذكر التقرير ثمانية سجون ومراكز اعتقال في حلب [5].

في مجمع الجمارك النفعي القبيح بأبنيته المختلفة الملونة باللونين البني والأصفر، قضى المالح 36 يوماً كأحد أفراد مجموعة محامين تعدادها عشرة".كانوا يحضروننا للإفراج" كما يتذكر "وضعونا في زنزانة مساحتها 3x3 أمتار وفيها بيت خلاء وبالوعة وقال لنا الحراس "أنتم الان في فندق شيراتون" لأنهم في العادة يضعون ثلاثين معتقلا في نفس الزنزانة".ولا يستطيع الإنسان أن يتصور كيف يستطيع المساجين النوم في مثل هذه الحالة". وبدون إطالة، قال المالح، أفرجوا عنا، "بعد سبع سنين في السجن دون القيام بأي عمل غير شرعي، وكل ما فعله كان وفقاً للقانون" [6].

حالة الطوارئ المستمرة (الأحكام العرفية)

النظام القضائي في المواضيع غير السياسية يعتمد، بصورة ضعيفة على الشريعة الإسلامية (والدستور ينص: "على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع)، ويستند على قوانين، ما قبل الاستقلال من التشريعات العثمانية وبخاصة من القانون الفرنسي. وبنيته وطرائقه هي، بصورة عامة، غير استثنائية. والمحاكم المدنية والجنائية – مثل التي تعمل في قصر العدل – هي تحت رقابة وزارة العدل – والمتهم بريء.... حتى تثبت تهمته – ويستطيع المتهمون توكيل ممثل قانوني عنهم ويمكنهم مواجهة متهميهم في محاكم عامة، ويمكن للحكم أن يستأنف في محاكم المناطق أو المحكمة العليا – محكمة التمييز. وهناك محكمة إدارية في منطقة المزة غرب مدينة دمشق تبحث في دعاوى الخلافات بمواضيع

القرارات للإدارة البيروقراطية في البلد. أما القضايا الشخصية والعائلية بما فيها الزواج والطلاق فتتولاها المحاكم الشرعية لكل الطوائف الدينية في سورية.

بعض القضايا الزواج والإرث مثلا تخضع لقوانين وطنية ولكنها تُبحث دائما في المحاكم الشرعية. بصورة عامة تحترم تقاليد كل الطوائف الدينية.

ولكن هذه البنية الرسمية القانونية محجوبة بنظام مواز وذي سلطات أقوى بكثير يتعامل مع التهم السياسية والأمنية. وفي قلب هذا النظام الأحكام العرفية المفروضة والمستمرة دون انقطاع منذ أواخر العام (1962) والذي يعطي النظام القائم وأجهزته الأمنية صكا أبيض مفتوحا لسلوك لا يحتاج حتى ادعاء اتباع الأساليب المرعية. أعلنت الأحكام العرفية بمرسوم تشريعي رقم (5) 51 في 22 كانون الأول 1962 وفي الأمر العسكري رقم (2) للثامن من آذار 1963 أعاد النظام البعثي إعلان الأحكام العرفية يوم استولى على السلطة "وأصبح رسميا بإصدار المرسوم التشريعي رقم 1 في اليوم التالي. وتعطي الأحكام العرفية سلطات استثنائية للحاكم (وهو هنا رئيس الوزراء) ونائبه (وزير الداخلية). إنهما يستطيعان تحديد حرية الحركة والتجمع، والتوقيف الاحتياطي لكل من يشك فيه أنه خطر على النظام والسلامة العامة، ومراقبة المراسلات والمواصلات الأخرى بأنواعها والإصدارات والإذاعات، وحجز العقارات وإغلاق أجهزة الإعلام.

ويضع القانون جدولاً بخمس حالات من المخالفات: مخالفة أوامر الحاكم العرفي، إساءات لأمن الدولة والنظام العام، إساءة للسلطة العامة إساءات تؤثر على ثقة الشعب بنفسه، ومخالفات تشكل خطراًً عاماً.

قانونية حالة الطوارئ مشكوك فيها. لقد اعتمد على المرسوم 51 للثاني والعشرين من كانون الأول 1962 ولكن هذا المرسوم يشترط أن تعلن حالة الطوارئ بمرسوم من الوزارة (جلسة وزارية) يترأسها رئيس الجمهورية ويجب أن يحصل اقتراح المرسوم على ثلثي أصوات – الوزراء – وأن يبلغ لمجلس النواب في أول جلسة له تعقد بعد ذلك". قانون

الطوارئ في آذار 1963 أعلن كأمر عسكري. لم توافق عليه الوزارة ولا أبلغ به البرلمان. كذلك من المهم ذِكْر أن قانون الطوارئ يخرق الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية ICCPR - راجع سابقاً- والمبدأ المتعارف عليه جيداً أن القانون المحلي لا يستطيع أن يحبط تطبيق دولة ما لالتزامها بالقانون الدولي.

والحجة الرسمية لحالة الطوارئ هي التهديد العسكري الإسرائيلي. وفي آب من عام 2000 قدمت سورية للجنة حقوق الإنسان في هيئة الأمم المتحدة تقريراً عن التزامها بالميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية وأكدت في التقرير أن قانون الطوارئ: هو نظام دستوري استثنائي يعتمد على فكرة التهديد الأهم لوحدة البلد، تخول السلطات خلاله اتخاذ كل التدابير التي يوفرها القانون لحماية الأرض والجو والمياه الإقليمية للدولة كلياً أو جزئياً من الأخطار الناجمة عن عدوان خارجي مسلح، بتحويل بعض سلطات الإدارات المدنية إلى السلطات العسكرية [7].

وفسر التقرير أن سورية معرضة "لتهديد حقيقي من قبل إسرائيل منذ قيام هذه الدولة عام 1948. وان هذا الأمر أدى إلى حالة استثنائية استدعت التجنيد الاستثنائي السريع للقوى في الجمهورية العربية السورية وتبعاً لذلك إصدار تشريعات تؤمن قدرة الادارة على العمل السريع في مواجهة هذه التهديدات الوشيكة". وقعت سورية على الميثاق الدولي عام 1969 وصارت ملزمة قانونا بكل ما جاء فيه منذ بدأ تطبيقه فعليا عام 1976. والتقرير الذي قدمته سورية عام 2000 كان يجب تقديمه عام 1984.

والحقيقة أن حالة الطوارئ المعلنة في سورية لا علاقة لها كثيرا بتهديد إسرائيل بل هي – بلغة لجنة مراقبة الشرق الأوسط M.E Watch الآلية القانونية المركزية والتبرير لنظام القمع السوري" [8]. وأضافت لجنة مراقبة الشرق الأوسط: "بعد ثمان وعشرين سنة (والآن 40 سنة) من حالة الطوارئ هناك اعتقاد غامر بأن (الطوارئ) هي حجة النظام لقمع المعارضة الداخلية الشرعية" [9].

المحاكم الخاصة

يعطي القانون حالة الطوارئ الحق لمحاكمة المخالفين في المحاكم العسكرية، والتشريعات التي صدرت في ظل هذا القانون تعتمد على هذا الحق. فالمرسوم رقم 6 لأول تموز 1965 أقام محاكم عسكرية استثنائية حيث الحرص على حقوق المتهم فيها أقل ولقد استعملت هذه المحاكم (عريناً) للقضايا السياسية. وخلق المرسوم أنواعاً من الجرائم بتحديدات مبهمة ومن ضمنها: "نشاطات تعتبر متعارضة مع تطبيق النظام الاشتراكي سواء كانت بالأعمال أو الأقوال أو الكتابة"."جرائم ضد أمن الدولة". و"معارضة وحدة الدول العربية أو أي هدف من أهداف الثورة أو إعاقة إنجازها" وفي آذار 1968 جاء المرسوم 47 باستبدال محكمة أمن الدولة العليا بالمحاكم العسكرية الاستثنائية لمحاكمة القضايا السياسية والأمنية ومحكمة الأمن الاقتصادي للتعامل مع قضايا الجرائم الاقتصادية. ويبين المرسوم بوضوح إن أساليب وقواعد عمل المحاكم الجديدة ليست محدودة بالتدابير التي تتخذ في المحاكم العادية. ولاحظت لجنة مراقبة الشرق الأوسط أن شواهد الإثبات فيها ليس لها أساس قانوني مثل "الإشاعات أو آراء المدعى العام" وأضافت اللجنة أن لا وجود لقواعد الإجراءات "لا يمكن الاستئناف أبداً - أي الاعتراض – على الأسس الإجرائية" ومحكمة الأمن الاقتصادي هي في قصر العدل. أما محكمة أمن الدولة العليا فتقع على بعد كيلو متر شمالاً قرب مدرسة باسل الأسد في شارع أبي ذر الغفاري وهو فرع من شارع 29 أيار أحد أهم الشوارع العامة بمدينة دمشق.

ونوع آخر من المحاكم الاستثنائية، المحاكم العسكرية الميدانية، وجاءت بمرسوم رقم (109) لعام 1986 الذي بين أن مثل تلك المحاكم يمكن إقامتها في أي مكان خلال المواجهات المسلحة مع العدو. والواقع استعملت هذه المحاكم فقط للتخلص من أعداء النظام بخاصة عند قمع التمرد المسلح 1976-1982.

وكان تعليق لجنة مراقبة الشرق الأوسط على هذه المحاكم الاستثنائية الجديدة كما يلي:

"المحاكمات مغلقة – سرية- وقراراتها قطعية لا تقبل الاستئناف وفي أحسن الأحوال تعين المحكمة نفسها ممثلا قانونيا للدفاع عن المتهم. وبعد الوصول للقرار على رئيس الجمهورية الموافقة عليه وهذا أمر محسوم سلفاً. والرئيس أو وزير الدفاع في حالة المحاكم الميدانية – هو الذي يعين القضاة وليس مشترطاً على هؤلاء القضاة أن يكونوا من الحقوقيين وأغلب الأحيان هم من خارج هذا السلك. وأكثر هؤلاء القضاة من الضباط العسكريين، أو من قيادات حزب البعث وأمثالهما. فالمحاكم إذن هي خارج إطار النظام القضائي تماماً. أما قراراتها فتبدو عادة أنها متخذة مقدما من أجهزة الأمن التي قامت بتوقيف – وسجن – المتهمين. وفي مثل هذه المحاكم يكون الحكم المعجل هو الأمر – اليومي" [11].

والشيء غير المعقول هو أن تقرير سورية - الذي ذكر قبلاً – إلى لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة في آب عام 2000 يؤكد: " مبدئيا تشكيل محكمة أمن الدولة العليا (والتي تضم أيضاً محكمة الأمن الاقتصادي) والاجراءات المتبعة فيهما لا تختلف عن تكوين وإجراءات المحاكم العادية التي لها حق اصدار الأحكام النهائية"[12]. ويتابع التقرير جزمه، بوقاحة مماثلة "إن للمتهمين الذين يمثلون أمام هذه المحكمة نفس الضمانات لحقوقهم في الدفاع كما لو قدموا إلى المحاكم العادية" [13].

وهذه ليست المناسبة الوحيدة التي يصعب التصديق على أن هذا التقرير هو في الواقع عن سورية. وفي جزء يتحدث عن حكم الإعدام مثلا، أبلغ التقرير الأمم المتحدة (لجنة حقوق الإنسان) أن آخر حكم بالإعدام صدر في سورية كان في 2 آب 1987 على سميح فهد عواد الذي ثبتت جريمة اشتراكه في قتل والده. وآخر محاكمة أصدرت حكما بالإعدام كانت في 6 حزيران 1993 ضد الشخص نفسه [14].

ويسجل التقرير أنه لم ينفذ حكم الإعدام أبداً بشخص لم يصدر بحقه حكم نهائي أو قبل إنهاء الإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ الحكم بعدما صار نهائياً" [15] هذا التقرير يصدر عن نظام تقول عنه لجنة مراقبة حقوق

الإنسان عام 1991، إنه "قتل على الأقل عشرة آلاف من مواطنيه في السنوات العشرين الماضية" ويستمر في القتل بالمحاكمات الميدانية الجماعية والعنف المطبق في السجون". والذي يعذب بصورة روتينية المعتقلين ويوقف الآلاف بدون تهمة أو محاكمة" [16].

لا شك أن سلوك النظام قد تحسن بصورة واضحة منذ أوائل عام 2000 بخاصة لما استلم بشار الأسد الرئاسة في تموز 2000، ولكن الإساءات لا زالت مستمرة وبنية القمع وأجهزته لا زالت كما كانت بدون خدش.

يمكن التصور أن السلطات المتلهفة دائماً لتأكيد التزامها بحكم القانون تنتبه لاحترام الذرائع القانونية المحكمة الكاسحة التي اخترعتها لتخويف وإسكات المعارضين.

ولكن الأمر لم يكن كذلك، فكثيرا ما أوقف ضباط المخابرات الناس بدون تفويض قانوني موقّع من حاكم قانون الطوارئ كما هو مطلوب في قانون الطوارئ ذاته. أحياناً يستعمل التفويض القانوني الموقع سلفاً أو حتى بدون توقيع وهكذا لا يحتاج ضباط المخابرات إلا وضع اسم من يقبضون عليه في التفويض القانوني الممهور... سلفاً. ولقد نقلت لجنة مراقبة الشرق الأوسط قبل أكثر من عقد من الزمان... في عام 1991 -! يجب التأكيد – كما قالت اللجنة آنذاك – أن المخابرات تتجاهل المحاكم كليا ولا تهتم ولا تبالي لا بالاتهام الروتيني ولا بالمحاكمة. [17]

ولجنة مراقبة الشرق الأوسط (عام 1991 أيضاً) أوجزت خطياً تقدم النظام القضائي السوري خلال فترة حكم البعث هكذا: " من خلال سلسلة من الخطوات التي بدأت بظل قانون الطوارئ واستمرت من خلال المراسيم والعمل الإداري، انتقل النظام من بعض الشرعية إلى إهمال كامل للشرعية: من محاكم إلى محاكمات ميدانية مختصرة... الى... لا محاكم" [18]. اقترب الحال بصورة مزعجة إلى حال دولة (أوسيانيا) الوهمية في كتاب (جورج أورل) الشهير – 1984- ألف وتسعمائة وأربع وثمانون حيث الاحتفاظ بمذكرات شخصية يومية لم يعد غير قانوني.لم يعد هناك شيء غير قانوني لأنه لم يبق هناك أي قانون، ولكن إن اكتشفت المذكرات

فمن المؤكد – جدلاً – أن يعاقب صاحبها بالإعدام أو على الأقل بـ (خمس وعشرين سنة) سجن في معسكر الأشغال الشاقة [19]، حيث يحصل التوقيف بصورة دائمة في الليل... وفي أغلب الحالات لم يكن هناك محاكمة، ولا تقرير حتى عن التوقيف. فالناس بكل بساطة يختفون، دائما خلال الليل" [20]

وبينما اعتمد النظام – الحاكم – بقوة على قانون حالة الطوارئ لسحق المنشقين- المعارضين- في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، حاول النظام أن يصور نفسه متمسكاً بحكم القانون إلى حد أنه انتقد البنية التي خلقها هو نفسه. في 27 أيلول 1979 الجبهة الوطنية التقدمية التي هي أسيرة بالكامل لحزب البعث (راجع الفصل الخامس)، أصدرت إعلانا طناناً تطالب النظام "بالتطبيق الصلب لمبادئ سيادة القانون وتقوية السلطات القضائية المستقلة واحترام وتنفيذ الأحكام العدلية الصادرة وحصر سلطات القضاء في محكمة أمن الدولة العليا بالجرائم ضد أمن الدولة فقط" [21].

وفي الخطاب الذي وجهه حافظ الأسد نفسه للمؤتمر القطري السابع لحزب البعث في كانون الثاني 1980، (ومن المؤكد أنه ليس هناك إنسان آخر أكثر مسؤولية منه عن سوء معاملة الناس وظلمهم) طالب "بسيطرة المحاكم العادية على المحاكم الخاصة بأسرع ما يمكن".

وكشف "أن (الأوامر) صدرت لمحكمة أمن الدولة العليا بتحاشي النظر في أي حالة لا تتعلق بالأمن" [22]، وبعد عقد من ذلك التاريخ قال نفس الكلام. وبما أن سلطته الشخصية كانت مطلقة يمكن للإنسان أن يستخلص أن نداءاته –أو أوامره- كانت بتعبير مُلطّف- خداعاً.

وعام 1990 نقلت بعض أنواع الجرائم الاقتصادية من محاكم الأمن الاقتصادي إلى المحاكم العادية ولكن ذلك لم يعن نهاية محاكم الأمن الاقتصادي أو أن محكمة أمن الدولة العليا تنظر فقط بما يمكن تسميته – عقلاً – بحالات تتعلق بالأمن الوطني بمقابل أمن النظام. ربما كان من الصعب حدوث مثل هذا التدمير لحكم القانون في سورية لو كان العنصر الرئيسي في النظام القضائي – المحكمة الدستورية العليا – فاعلاً مؤثراً. وينص الدستور أن هذه المحكمة، التي تنظر فقط في الخلافات الانتخابية

ودستورية القوانين والمراسيم مؤلفة من خمسة أعضاء "أحدهم يتسلم رئاستها،كلهم يعينون بمرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية". لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. ومثل أي "كيان" آخر في النظام السياسي والإداري للبلد، فالمحكمة الدستورية العليا هي صنيعة النظام وعلى الأخص صنيعة الرئيس.

وقبضة الرئيس على (القضاء) مضمونة أيضاً من خلال رئاسة مجلس القضاء الأعلى الذي يعين ويسرّح وينقل القضاة. والمجلس مكون من كبار رجال القضاء المدني، والمجلس هذا مسؤول، كما جاء في الدستور عن "مساعدة رئيس الجمهورية لضمان استقلالية القضاء. ومثل أي شيء آخر في سورية، إنه تلاقح بين (كافكا) و(كاتش 22)، مع بعض المقادير من (مركيز Marquez) و(دالي Dali).

"إن الحكم الشخصي لحافظ الأسد استنزف حكم القانون وجعل استبداده ممكناً" هكذا علقت لجنة مراقبة الشرق الأوسط في تقريرها عام 1991، والذي بقي صحيحا إلى حد كبير، اليوم".فالولاء أصبح أكثر أهمية من الشرعية". وفي سيرة حياة حافظ الأسد التي كتبها المؤرخ البريطاني (باتريك سيل)، وهي ليست غير ودية بالنسبة لسياسة الراحل حافظ الأسد الخارجية على الأقل، ذكر (سيل) نفس الشيء تقريباً.

لم يكن هناك استقلال حقيقي للقضاء ولا حرية للإعلام ولا لحرية الاجتماع والتعبير ولا استقلال ذاتي في الجامعات... الناس يتشوقون لقوانين يحترمها الجميع، وبغياب هذه القوانين يبدو آخر الأمر أن الحماية الوحيدة –الباقية– تكمن في التقليد العربي (الوساطة) أي أن يكون لك صلة بالمراكز العليا لتتدخل هذه لصالحك ([24]).

نظام يتحدى ذاته

على مقربة من قصر العدل المختبر الأهلي والذي هو مغلق حالياً. إنه مختبر تحاليل طبية يملكه طبيبان. أحدهما طبيبة تعيش في دمشق. أما

الثاني فلقد هرب إلى ألمانيا بعدما لاحقته المخابرات بسبب معتقداته في الإسلام السياسي.

ويبدو أن الرغبة في معاقبته جعلت وزارة الداخلية تأمر بإغلاق هذا المختبر وإرسال البوليس لتنفيذ هذا الأمر واشتكى أصحاب المختبر لمحكمة القضاء الإداري التي حكمت بصورة قاطعة لصالح المشتكين."وفي قراراها هذا ألغت المحكمة أمر وزارة الداخلية بإغلاق المختبر" كما قال لي هيثم المالح الذي كان هو نفسه وكيلاً عن أصحاب المختبر".كان حكم المحكمة قبل أربع سنوات واستمرت وزارة الداخلية في رفضها لتنفيذ حكم القضاة مع إنه يحمل نفس وزن القانون" [25].

حالة أخرى تتعلق بقطعة أرض من الأملاك الخاصة التي تستعملها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كموقف للسيارات منذ عقود. وقبل ثلاثين سنة أبلغ صاحب الأرض وزارة العمل أنه يريد بناءها ولكن الوزارة رفضت تسليمها ورغم أن صاحبها حصل على حكم من المحكمة لصالحه في القضية استمرت الوزارة في التمسك بالأرض. والمسؤلون في الوزارة راهنوا على الوقت بقبولهم بحث الموضوع... ولم يفعلوا شيئاً بعد ذلك أو أنهم طلبوا مالاً لينفذوا قرار المحكمة. ومثل هذا التحدي الفاضح للقانون كان (طبيعيا) كما قال المالح "كثير من المحامين كانت لهم نفس التجربة في قضايا مرفوعة ضد مؤسسات حكومية".

وأثير نفس الموضوع في رسالة مفتوحة لبشار الأسد أواخر عام 2000 وقعها سبعون محامياً. لقد اشتكوا من أن معظم إدارات الدولة والمنظمات والوزارات بخاصة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية لا تنفذ قرارات المحكمة والرسالة المفتوحة هذه هي عرض متميز للاستقلال بالنظر لكيفية تعامل النظام مع المحامين في السابق (راجع أعلاه).

والرسالة تذكر أن المراسيم التي صدرت عام 2000 وتسمح للمتهمين بجرائم اقتصادية بالخروج من السجن بكفالة، وعفت عن مخالفات تهريب العملات، وكلها قد استهزيء بها حتى من قبل المحاكم نفسها. وفيما سمحت محكمة الأمن الاقتصادي للمتهمين بالخروج من السجن بكفالة طالبت بمبالغ كبيرة أكثر مما تستطيعه إمكانات المتهم. وأمر وزير العدل

قضاة المحكمة بألا يطلقوا سراح أي مسجون قبل أن يقضي عدة أشهر في سجنه دون اعتبار للجرم المتهم فيه حتى ولو لم يثبت عليه التهمة وكان بريئاً بالفعل" هذا ما قاله المحامون.

ومع أن عقاب من يغير (يصرف) مبالغ تصل إلى مئة ألف ليرة سورية في السوق السوداء قد خفض إلى مصادرة المبلغ ودفع الجزاء، "استمرت محكمة الأمن الاقتصادي بسجن المتهمين بهذا الجرم" حسب قول المحامين. كذلك استمرت المخابرات في اعتقال المتهمين بالتهريب وصرف العملات بالقطع النادر، التي شملها مرسوم العفو.

"لم تطبق القانون على من تعتقلهم ولا تحولهم على القضاء لمحاكمتهم."وذكرت الرسالة: "بل على العكس استمرت في اعتقالهم... ومددت فترته وشكى المحامون أيضاً من رفض البوليس ووكالات الأمن السماح للمعتقلين بلقاء المحامين. ومع تأكيدهم على دعم برنامج بشار "لتحديث كل أوجه المجتمع بما في ذلك أهم شيء: القوانين التي تنظم وتوجه المجتمع". وألح المحامون على أن القضاة وغيرهم من رجال القضاء لهم دور مركزي يلعبونه في مناقشة موضوع تحديث جهاز القضاء. ولاحظوا أن وزارة الإعلام استبعدت القضاة عن المناقشة بإصدارها الأمر "بمنعهم من مناقشة أي قانون في أجهزة الإعلام دون موافقة الوزارة".

مقاضاة مختارة

يقوض النظام القائم الاحترام للقوانين عندما يستغل التشريعات اختيارياً لكي يدمر من يرى أنهم أعداؤه.

والفساد في سورية هو وجه مقبول ضمنا بصورة عادية روتينية وغالباً ما يعني الفرق بين العيش فوق خط الفقر أو مواجهة مصاعب حقيقية. ورغم أن الحملات ضد الفساد تجري بصورة دورية ولكن الغرض منها في الأساس هو تهدئة الرأي العام، الذي قد يقبل مخالفات مالية

صغيرة إلا أنه لا يستسيغ أخذ العمولات التي أغنت بصورة - مفتوحة - كبار وجوه النظام.

وأهل قمة الهرم الحاكم لا يستطيع أحد المس بهم لذا حملات مكافحة الفساد محدودة النتائج تبعاً لذلك.

وعندما يقرر النظام أن يقوض سياسياً وجوهاً مهمة فيه يصبح توجيه تهم للمخالفات المالية، السلاح المناسب لذلك. والقوانين التي تجاهلوها عادة يرجع فجأة إليها بقوة ضد من يستهدفه النظام. والقضية الكلاسيكية كانت قضية رئيس الوزراء السابق محمود الزعبي الذي اعتقل لاتهامه بقبض الرشوة، وانتحاره بعد ذلك (راجع الفصل الاول). ولم يكن مفاجئاً أبداً أن يتهم النائبان رياض سيف ومأمون الحمصي اللذان سجنا لنشاطهما في حركة المجتمع المدني، بالتهرب من دفع الضرائب من قبل السلطات الحاكمة، رغم أن هذه التهمة لم تكن ضمن الاتهامات الرسمية الموجهة إليهم.

والمثل الصارخ الآخر عن كيفية استفاقة السلطات فجأة وحماسها لتطبيق القانون أواخر العام 1999 عندما انفجر الخلاف المزمن بعنف بين حافظ الأسد وأخيه الأصغر رفعت (راجع الفصل الأول) حيث أُغلق ميناء غير شرعي كان يستعمله رفعت قرب مرفأ اللاذقية في الشمال...

وذكر البيان الرسمي أن رفعت تجاهل سلسلة من مراسيم وزارة المواصلات عام 1995 تأمره بتدمير المرفأ الخاص به- وهدم مجمع الأبنية التي أقيمت على أرض مساحتها (11410) متراً مربعاً من أملاك الدولة. وأخيراً أرسلت الشرطة في تشرين الأول عام 1999 لإغلاق المرفأ بالقوة – مع المباني التابعة له- فواجهوا نيران أسلحة خفيفة وانسحبوا. فهاجمت عندئذ قوات الأمن المكان واحتلت الميناء في عملية راح ضحيتها قتيلان. بعد ذلك حذر وزير الإعلام آنذاك: محمد سلمان أن رفعت قد يواجه إتهاماً جرمياً إذا عاد إلى سورية.

"كان الأمر تنفيذا لحكم القانون" هكذا قال لي مسؤول في وزارة الإعلام آنذاك، مستحضراً مقالة بدأت السلطات حديثاً بنشرها بالبلاغة الإنشائية المعهودة عن تحرير الاقتصاد.

ولم يجر أي تفسير أبداً للسؤال التالي: لماذا سكتت السلطات عن المرفأ غير الشرعي لأربع سنوات إذا كانت تحترم قوانينها؟

والحقيقة أن رفعت الذي عاد من منفاه في أوروبا عام 1992 سعى لتحسين صورته في الرأي العام بطريقة شعر أخوه حافظ أنها مهينة، كذلك لم يستوعب رفعت الإشارة في شباط 1991 عندما جرد من لقبه - رغم أنه أجوف - كنائب للرئيس لشؤون الأمن. وعام 1999 حضر رفعت جنازة الملك الحسن ملك المغرب. كذلك أدى فريضة الحج بمكة وظهر على التلفزيون مع ابنه (سومر) حين استقبلهما أعيان الحكومة السعودية، و(سومر) نفسه زار ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية. وقبل شهر من حادثة المرفأ غير الشرعي في اللاذقية، اجتاحوا مكتبه في وسط دمشق وأخذت وثائق عن لوائح من استلموا – منه أموالاًَ.

وفي ذلك الوقت ترك رفعت سورية منفياً مرة ثانية".وفي سياق خلافة الرئيس الأسد، والتي كانت تطبخ على نار حامية، عمل حافظ الأسد على إزالة كل العقبات لنقل السلطة إلى ابنه بشار؛ والسعي لتحسين "صورة رفعت لدى الرأي العام اعتبرت إنها زادت عن الحد المقبول" هذا ما قاله أحد المراقبين المحليين أواخر عام 1999.

الفساد

العيوب على مستوى المفاهيم والإجراءات ليست هي وحدها المشكلات التي تواجه النظام القضائي في سورية إنه مُربَك مشوش بسبب عقود من إساءة استعمال النظام الحاكم له، والذي لا يعبأ بالقانون ولا يريده إلا أداة للقمع والإكراه. وينخر فيه موظفون رسميون يدينون بوظائفهم للصلات العائلية أو المحاباة الحزبية، ويثقل كاهله (كادر) من الموظفين ضعيفي الراتب، وهو معرض للفساد مثل غيره من أجهزة النظام.

ورغم أن جهاز القضاء العادي يظهر الكثير من الاستقلالية في القضايا المدنية فإن الارتباطات السياسية والرشوة تؤثر أحياناً على صدور

الأحكام. هذا ما ذكره تقرير عن حقوق الإنسان في سورية الصادر في أيار عام 2002 عن وزارة الخارجية الأميركية، بأسلوب ملطف [26]

"القضاء السوري قبل فترة الجمهورية المتحدة (1958-1961) كان من الأنظف والأدق والأكثر موضوعية في الشرق الأوسط"؛ هذا ما صرح به البروفسور محمد عزيز شكري رئيس دائرة القانون الدولي في جامعة دمشق وأحد الخبراء القانونيين الأكثر تقديراً واعتباراً في سورية؛ "والآن هو من أوسخها وأقلها كفاءة ومهارة وهو تحديداً فاسد. اليوم يمكنك الوصول إلى القضاة إما عن طريق العلاقات العامة أو عن طريق المال مفسراً أنه عنى بالعلاقات العامة: الصداقات وشرب الخمر والنساء" وتابع: أنا أعرف عن بعض المحامين أنهم لا يفهمون شيئاً في القانون ولكنهم يربحون كل القضايا، وأعرف أن هؤلاء المحامين – وأمتنع عن ذكر الأسماء – يتسلمون مليون ليرة سورية – (19230 جنيه إسترليني) - كدفعة أولى.

هؤلاء المحامون يتعاملون مع تهريب المخدرات والقتلة والمؤامرات على الدولة. حقا القضايا الكبيرة والثقيلة. الفساد موجود "في كل المحاكم حتى التي تسمى (عسكرية) (محكمة أمن الدولة العليا ومحكمة الأمن الاقتصادي). وقال: "والغالبية العظمى من القضاة الجيدين هم إما في التقاعد أو إنهم سرحوا من وظائفهم".

لقد ذكر لي مصدر سري داخل النظام القضائي أن في المحاكم الجنائية ومحاكم الأمن الاقتصادي تنتشر الرشوة وتؤثر على (80% إلى 100%) من القضايا المرفوعة". ورغم أن الرشوة لا تستطيع تغيير الحكم في القضايا الجنائية "إلا إذا كان الأمر متعلقاً بإنسان (فوق القانون)؛ ولكنه أضاف: مهما كانت القضية، كلما كان المتهم أغنى أو أكثر نفوذاً كلما ازداد احتمال الرشوة". والأسعار محددة إلى حد ما، وهناك سلّم للاتهام والمدفوعات كما قال". ممارسة البغاء 500$ دولار، التهريب 20% من قيمة المهربات، القتل بين 1000 و2000 دولار، التزوير: 20% من قيمة المسروقات. وبدل أن يستلم القضاة المدفوعات مباشرة فإنهم يستعملون الوسطاء، وكل قاض له وسيطه".

"إذا دهس أحدهم بسيارته شخصاً بريئاً فقتله "يرشي القاضي ليخرجه بكفالة حتى يتدبر الأمر ويصل إلى اتفاق مع عائلة الضحية. وفي مثل تلك الحالة يوفر القاتل على نفسه شهوراً في السجن. هذا ما ذكره لي المصدر السري.

كان الفساد محدوداً نسبياً في القضايا المدنية لأنه من الصعب تزوير الإثبات كما قال لي: "وأفضل ما تأمله (بالرشوة) هو تأخير إصدار الحكم القضائي ضدك أو إطالة مدة بحث القضية في المحكمة.

لا تغيير في عهد بشار

في خطابه لدى افتتاح البرلمان في 17 تموز عام 2000 أكد الرئيس بشار الأسد مجدداً التزامه بالتنمية والتحديث وركز على أهمية القضاء والحاجة لتوفير ما يلزمه من كوادر نظيفة فاعلة حتى تستطيع لعب دوره في ضمان العدالة وحماية حرية المواطن ومراقبة تنفيذ القوانين". وتوجه لحكومة محمد ميرو التي تشكلت 22 كانون الأول 2001 معلناً "يجب ألا يكون هناك أحد فوق القانون" [28].

كلمات جميلة ولكن في خريف عام 2002 لم يكن هناك أية إشارة لتحرك جاد لإصلاح جهاز القضاء والنظام العدلي وبخاصة إلغاء قانون الطوارئ السيء السمعة... وبدلاً عن ذلك أعاد الرسميون فقط الحجج القديمة المتعبة لتبرير غياب كلي تقريبا للعملية القانونية.

في مؤتمر عقده وزير الإعلام عدنان عمران في 29 كانون الثاني 2001 أعلن أن قانون الطوارئ- مجمّد فعلياً – وأن تهديد إسرائيل هو سبب استمرار هذا القانون [29] والخط نفسه هو الذي اتبعه قبل ذلك تقرير سورية إلى لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والتزامها بالميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية".رغم أن قانون الطوارئ لا يزال قائماً، فالواقع أنه معلق ولا يطبق إلا في حالات معدودة تتعلق فقط بالإساءة لأمن الدولة"[30].

والكذبة الأساسية في هذا الادعاء توضحت في اعتقال نشطاء حركة المجتمع المدني في آب وأيلول عام 2001. وبينما اتهم وحوكم النائبان رياض سيف ومأمون الحمصي في المحكمة الجنائية، فالموقوفون الثمانية الآخرون قد اعتقلوا حسب قانون الطوارئ وحوكموا في محكمة أمن الدولة العليا. ولاحظ المعلقون أن معاملة الحمصي وسيف اختلفت عن الماضي حيث كانت أحكام قانون الطوارئ التي تطبق في مثل حالتيهما. الحقيقة أن التغيير كان أكثر في الأسلوب وليس في المادة أو المحتوى. والفرق الآن كما قال هيثم المالح أنهما أحيلا لمحاكم عادية بدل محاكم أمن الدولة ولكنه أضاف محاكم عادية تضبطها الدولة ولا خطر فيها على النظام [31]. هل يتوقع المالح إلغاء قوانين الأحكام العرفية قريباً؟ لا لا لا يمكن – هذا ما قاله لي– وأضاف " السلطات تحتاج هذه القوانين إنهم يشعرون إنها تحميهم" [32].

قال ذلك في كانون الاول عام 2001 وفي أواخر آب الذي تلى عرف المالح أن المخابرات تخطط لدعوته لزيارتها فهرب في الحال قبل أن تصدر محكمة عسكرية أمراً باعتقاله واعتقال ثلاثة آخرين من ناشطي الجمعية السورية لحقوق الإنسان: محمد فاروق الحمصي، محمد خير بك وغصوب على الملا، والسبب هو نشرة الجمعية والتي تصدرها بدون إذن رسمي واسمها تيارات وهي مجلة تعنى بالناحية القانونية لحقوق الإنسان. وأتهم الأربعة بتوزيع منشورات ممنوعة ونشر إشاعات خاطئة وتشكيل جمعية سياسية غير مرخصة وبإصدار مواد قد تسبب عدم الاستقرار في البلاد. وفي أيار 2002 علقت عضوية المالح وأنور البنى – وهو محام يساعد في الدفاع عن المعتقلين من حركة المجتمع المدني – لثلاثة أشهر – في نقابة المحامين، انتقاماً منهما لأنهما علقا على محاكمة النائبين رياض سيف ومأمون الحمصي.

وبعيداً عن موضوع حقوق الإنسان، فإن فشل النظام القانوني في سورية له تأثيرات اقتصادية عميقة؛ وفي رد على حركة المجتمع المدني أكد الرئيس بشار الأسد أن الاقتصاد هو أعلى أولوية وأن على الديمقراطية وحقوق الإنسان انتظار دورهما بعد ذلك...

ولكن الناشطين الداعين للديمقراطية يؤكدون بدورهم أن الأمرين – الديمقراطية والاقتصاد– مرتبطان بصورة لا فكاك منها. ويحذرون بصورة خاصة أن المستثمرين الأجانب الذين تحتاجهم سورية بصورة كبيرة يتحاشون الدخول لأسواق سورية ما لم يطمئنوا على/ ويثقوا في الجهاز القضائي العدلي فيها (راجع الفصل الثاني).

وجاء الدعم القوي لهذه المقولة من تقرير التنمية البشرية في بلاد العرب لعام 2002 الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي قدم تحليلاً مدمّراً لأسباب تخلف المنطقة بالمقارنة مع مناطق العالم الأخرى؛ وهذا التقرير يثبت أن التقدم الاقتصادي والبشري يحتاج شفافية حكم القانون ولنظام قضائي عادل بصورة واضحة، والى جهاز عدلي سريع الحركة وقضاة فاعلين ومهنيين.

والدعم الإضافي لنشطاء المجتمع المدني جاءهم من افتتاحية في نسيان 2002 في مجلة (الانترنت) تقرير سورية. وكان فيه موضوع خلاف بين الشركة المصرية أوراسكوم التي تشغل (سيريا تل) وهي واحدة من شركتين مرخص لهما العمل في سورية، وبين شريكها السوري إذ ادعت (اوراسكوم) أن السلطات القضائية – السورية منحازة إلى الشريك السوري (رامي مخلوف) ابن محمد مخلوف خال الرئيس بشار الأسد. والوعي الواسع بغياب استقلالية القضاء في سورية يجلب بشدة انتباه المستثمرين المحتملين الاجانب، كما يذكر تقرير سورية.

هل ستحفظ مصالح هذه الشركة الضخمة (أوراسكوم)؟ أم ان تعاملها الطويل واستثماراتها ستنتهي وتستبعد بكل بساطة؟ والملاحظ أنه بعد أحد عشر عاما على اصدار القانون رقم 10 الذي يقدم الحوافز للمستثمرين الأجانب تبقى نسبة الاستثمار المباشر الخارجي والخاص حوالي 13% فقط؛ "والسبب في ذلك بسيط، ولا علاقة كبيرة له بقوانين الاستثمار وحوافزها المختلفة. ما يتطلع إليه المستثمرون الأجانب هو جهاز قضائي عدلي صالح ومستقل".

الفصل السابع
أجهزة الإعلام: متوازنة، موضوعية وأخلاقية

"قانون الإعلام الجديد يشرّع حالة الطوارئ وهذا كل ما يفعله". هذا ما قاله الصحافي والناشط في حقوق الإنسان نزار نيوف بعد قليل من إطلاق سراحه" [(1)].ربما تسمح السلطات الآن بنشر مقالات حرة نسبياً أكثر من قبل إلا أن أي صحافي يتعرض للقمع إذا تجاوز الخطوط الحمراء"
وأضاف: (فالقانون صيغ بأسلوب فضفاض بحيث يخوّل السلطات أن تفعل ما تريد).

وكان (نيوف) يشير إلى المرسوم رقم (50) الذي صدر عن الرئيس بشار الأسد في 22 أيلول 2001 في نفس الوقت الذي كانت فيه المخابرات تعتقل أبرز نشطاء حركة المجتمع المدني.

وقانون الصحافة الجديد الذي رحبت به السلطات معلنة أنه خطوة ليبرالية، يسمح بصحف خاصة ولكنه يعرّض كل ما ينشر إلى نظام قاس بحيث يعطي السلطات التحكم الكامل فيها، تحت التهديد بعقوبات تتراوح ما بين الغرامة والسجن لثلاث سنوات، ويمنع القانون نشر مقالات أو كتباً أو إصدار تقارير تبحث في الأمن الوطني، الوحدة الوطنية، تفصيلات عن الأمن وسلامة الجيش وتنقلاته وتسلحه وقيادته وذخيرته وآلياته ومعسكراته"."تفصيلات عن التجارب السرية، الكتب والمراسلات والمقالات والتقارير والصور والأخبار التي تؤثر على حقوق الحرمات خاصة وتفاصيل قضايا الطعن والتشهير والافتراء وتشويه السمعة".

والقانون (المرسوم) يشمل الناشرين والطابعين والموزعين وأصحاب المكاتب التي تبيع كل ما ينشر. ويمنع نشر الأكاذيب والتقارير (المفبركة)، ويقرر أن العقوبات القصوى يحب أن تطبق "إذا كانت هذه الأعمال (الأخطاء) قد (اقترفت) نتيجة سوء نية أو سببت اضطرابا عاماً أو أذى لعلاقات دولية أو إساءة لكرامة الدولة والوحدة الوطنية – القومية – أو معنويات الجيش والقوات المسلحة أو أذى للاقتصاد الوطني والنقد".

ويمنع المرسوم نشر دعايات ممولة مباشرة أو غير مباشرة من دول أجنبية أو شركات أجنبية أو مؤسسات أجنبية. وعلى كل الدوريات – بما في ذلك دوريات الأحزاب المشروعة - أن تحصل على رخصة لإصدارها من رئيس الوزراء، الذي قد يرفض طلب الرخصة لأسباب يقدرها هو نفسه أنها تضر بالصالح العام. والمطبوعات التي تدعو لتغيير الدستور بطرق غير دستورية ستغلق.

ويعرف (نيوف) جيداً، كيف يعمل النظام عندما يشعر أن أكاذيب قد نشرت. فهو صحافي من مدينة اللاذقية الساحلية الذي كان يراسل دوريات أردنية ولبنانية وفلسطينية. لقد أطلق سراحه في 6 أيار عام 2001 بعد تسع سنوات من السجن لأنه (نشر معلومات خاطئة، وكان عضواً في منظمة محظورة واستلم مالاً من الخارج). أما جرائمه الحقيقية فكانت في مساعدته على تأسيس لجنة للدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان وكان يحرر رسالة الأخبار الشهرية (صوت الديمقراطية). والذي أغضب السلطات بخاصة منشور من لجنة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وُزّع في كانون الأول عام 1991 والذي انتقد بعض الأعمال الشاذة خلال إعادة انتخاب الرئيس حافظ الأسد (لسبع سنوات جديدة) للمرة الرابعة في أوائل ذلك الشهر. وكالمعتاد نال الرئيس 99% من أصوات الناخبين الذين كانت نسبتهم 99% ممن يحق له التصويت. ولقد اعتقل (نيوف) في كانون الثاني 1992 كجزء من حملة واسعة على لجنة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان، ومعه سبعة عشر آخرين من الناشطين في اللجنة وحوكموا أمام محكمة أمن الدولة العليا في شباط وآذار 1992 وحكم على (نيوف) بعشر سنوات سجن مع الأشغال الشاقة.

محنة نزار نيّوف

تعذّيب نزار نيوف كان فظيعاً خلال سجنه – ثم رفضوا المداواة الطبية لإصاباته. وكان تعذيبه بخاصة فيما يدعونه (الكرسي الألماني) وهو كرسي معدني تتحرك أجزاؤه بحيث يتمدد جسم المعذّب إلى أقصى حد بحيث يسبب ضغطاً هائلا على عموده الفقري وعنقه وأطرافه. وعندما أطلق سراحه لم يستطع السير إلا على عكازات. وبعد بضعة أسابيع في اجتماع لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية صرّح المندوب السوري "إن هناك عيادات ومستشفيات موجودة في السجون توفر لكل سجين العناية الصحية... مجاناً"

وان باستطاعة أي سجين زيارة الأخصائي إذا لزم الأمر وحتى يمكنه أن يعالج بعمليات جراحية مجاناً [2].

وخلال سجنه ربح نزار نيوف جائزة اليونيسكو لحرية الصحافة العالمية وجوائز أخرى محترمة. وجاء إطلاق سراحه بعد العديد من الاحتجاجات من لجان حقوق الإنسان والمنظمات الإعلامية في سائر أنحاء العالم والتي بلغت أوجها بتدخل البابا حنا بولس الثاني. فخلال زيارته التي رافقتها حملة "دعائية كبرى، إلى دمشق في أوائل أيار عام 2001 قدم للرئيس بشار الأسد طلباً بإطلاق سراح (نيوف) حمله من المنظمة الفرنسية مراسلون بلا حدود. وحسب قول (نيوف) في يوم 20 حزيران – اليوم السابق لمؤتمر صحفي كان سيعلن فيه فظاعات المخابرات الوحشية، أوقفه رجال أمن بثياب مدنية في دمشق وهو في طريقة للمعالجة الطبية.

"لقد حاولوا إغرائي وقاموا بتهديدي" هذا ما قاله (نيوف) لتلفزيون الجزيرة الفضائية "بدأوا أولا بإغرائي بعروض مالية هائلة إذا سكتّ عن كل ما أعرف. وعندما فشلوا توسلوا بالتهديدات". لقد أنذروه: "سنقطع لسانك ونقدمه للكلاب" [3].

وأصرت (سانا) – وكالة الأنباء السورية الرسمية – أن (نيوف) زيّف اعتقاله "ليبقى في محرق الانتباه وتحت الأضواء [4] وبدعوة من منظمة

مراسلون بلا حدود، وصل نيوف لباريس في 15 تموز للعلاج في مستشفى (بتيه سلبتريير) وعقد، غير هيّاب، مؤتمراً صحفياً في اليوم التالي وأجرى سلسلة من المقابلات مفصلاً ما جرى له من تجارب. وللانتقام منه أصدرت السلطات السورية أوائل أيلول أمراً بالقبض عليه متهمةً إياه "بالسعي لتغيير الدستور بطرق غير مشروعه"، إصدار تقارير كاذبة من بلد أجنبي إثارة النعرات الطائفية". وقال لي (نيوف): أردت العودة إلى سورية" ولكن أصدقائي أوقفوني حتى أنهم أخفوا جواز سفري لمنعي من العودة"[(5)].

ومثل الكثير من قوانين – ومراسيم سورية، دُعم قانون الصحافة الجديد بتشريعات أخرى. فقانون الطوارئ عام 1963 جدول لائحة شاملة للإساءات "ضد أمن الدولة والنظام العام"، و"ضد السلطات العامة"، "وتعكير الثقة العامة"، "وكل ما يشكل خطراً عاماً" كل هذه يمكن تقديمها لتبرير قمع الكتاب والاصدارات. فالمرسوم رقم (6) لعام 1965 يحرم "الأعمال المعتبرة معاكسة لتطبيق النظام الاشتراكي في الدولة سواء جاءت بالأعمال أو بالأقوال أو بالكتابة أو بأي طريقة أخرى من التعبير والنشر". ونفس المرسوم يحرم كل "معارضة أو تعويق لأي من أهداف الثورة... بنشر معلومات غير صحيحة بنية إثارة الفوضى وهزّ ثقة (الجماهير) بأهداف الثورة".

ويبدو أن كل هذه (الممنوعات) غير معروفة لدى مندوبي سورية إلى لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بجنيف، والتي كانت تدرس استجابة سورية – أو عدمها – للميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية، والذي وقعت عليه سورية عام 1969 وأصبح شرعة مطبقة عالمياً – منذ عام 1976- ولقد طلب من دمشق أن تقدم تقريراً عن تطبيقه فيها عام 1984 ولكنها لم تفعل إلا عام 2000 بعد سبعة عشر عاماً من التأخير. وفي إجابته على أسئلة في التقرير أجاب عبود السراج عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق و أكد أن: "الضمير هو القيد الوحيد على حرية التعبير في سورية، ولم توضع قيود على الصحفيين حتى خلال حالة الطوارئ (والتي هي مستمرة منذ العام 1963). هذا ما قاله للجنة حقوق الانسان في الامم

المتحدة، بجنيف، وأضاف عن حسن التدبير إن للاذاعة والتلفزيون كامل الحرية في التعبير" [6].

وفي مقدمة دستور عام 1973 كُتب: "الحرية هي حق مقدس، بينما دستور حزب البعث نفسه، وتاريخه عام 1947 يؤكد " إن حرية القول والاجتماع والمعتقد والعلم هي مقدسة ولا يمكن لأي حكومة أن تحد منها". ولكن في مكان آخر وبأمانة أكثر – ولو أن فيها تهديداً – يؤكد بند آخر من دستور حزب البعث "الدولة مسؤولة عن حماية حرية التعبير والنشر والاجتماع والاحتجاج والصحافة "ضمن حدود المصلحة العليا للشعب العربي". ومن وجهة نظر النظام الحاكم – كل هذا فيه بعض المعنى. إذا كان حزب البعث في الحكم وهو يمثل كل الشعب وهو تجسيد للعروبة وللمصلحة العليا للأمة فمن البيّن إذن أنه يجب أن يكون فوق أي نقد، ولا يمكن أن يصدر هذا النقد – تحديداً إلا عن خونة لا يستحقون الحريات العادية.

أجهزة الإعلام خلال حكم البعث

منذ الاستقلال عام 1946 وحتى الانقلاب البعثي في آذار عام 1963 تمتعت سورية بأجهزة إعلام حيوية رغم أنها مرت تحت رقابة بعض الانقلابات العسكرية وخلال فترة الوحدة مع مصر /1958-1961/. والعنوان الوحيد الذي عاش حتى اليوم هو (البعث) الجريدة اليومية الرسمية لحزب البعث التي تأسست /1946/. وبعد استيلائهم على السلطة عام 1963 أغلق الحزب كل الصحف المستقلة. وبجانب (البعث) اليومية الوطنية الوحيدة في السنوات الأولى لحكم البعث، ظهرت يومية (الثورة) التي صدرت عن دار الوحدة التي تملكها الدولة. ولقد ظهرت الجريدة للمرة الأولى عام 1958 تحت اسم (الوحدة). وفي منتصف عام 1963 تحولت دار الوحدة إلى وزارة الإعلام وعادت جريدة الثورة لتحل محل (الوحدة). وكان من أهدافها نشر وتعزيز الوعي القومي الاشتراكي بين الجماهير في كل البلاد العربية.

واليوم لمؤسسة الوحدة مكتب في بناية كالحة على مفرق عريض في (كفرسوسة) في قضاء دمشق قريب من مديرية المخابرات العامة المخيفة، وتصدر أيضا جريدة (الجماهير العربية) لمدينة حلب وجريدة (الوحدة) لمدينة اللاذقية وجريدة (العروبة) لمدينة حمص وجريدة (الفداء) لمدينة حماه.

بالإضافة لذلك تصدر مؤسسة الوحدة ملحقاً ثقافياً لجريدة (الثورة) كل أسبوع وتصدر الدورية الأسبوعية الرياضية (الموقف الرياضي). ويعمل في مؤسسة الوحدة (1200) شخص أربعمئة منهم صحفيون ومن بينهم 250 إلى 300 يعملون في جريدة الثورة وعام 1975 أضيفت إلى جريدة (البعث)و (الثورة) جريدة (تشرين) – بعد حرب تشرين عام 1973، وهي تصدر عن منظمة تشرين الرسمية للصحافة والنشر التي أنشئت بمرسوم رئاسي عام 1975 للحاجة الملحة العاجلة للنضال ضد الأمبريالية والصهيونية.

وفي أواسط عام 2000 كانت تطبع 60 ألف نسخة(7). وصدر عن منظمة تشرين للصحافة والنشر اليومية الوحيدة باللغة الأجنبية Syria times وتطبع يومياً خمسة آلاف نسخة (8).

وهذه المطبوعات تغطي نفس الحكايات التي تتركز حول كلمات ونشاطات الرئيس وبعض القياديين في النظام الحاكم.

وأهم المواضيع الأجنبية، ولسنوات طويلة، كان الصراع العربي الاسرائيلي، والاتساق والتماثل يعكس الاعتماد الشديد لكل هذه الصحف والمجلات الرسمية على وكالة الأنباء السورية – سانا – وتأسست هذه الوكالة عام 1965 في حزيران وبها الآن 370 موظفا منهم مئتان من الصحفيين ولها مكاتب في الخارج في سِتّ عشرة (16) مدينة. ول (سانا) موقع على الانترنت ويجزم أن الوكالة "تغطي بدقة الأخبار المحلية والعربية والدولية من مصادرها المختلفة بطريقة متوازنه، موضوعية وأخلاقية". وهذا ادعاء شائن عما هو في الواقع منظمة دعائية مكلفة بالتغني بمدح النظام. والإذاعة السورية التي تضبطها الدولة وتراقبها المديرية العامة للإذاعة والتلفزيون ليست أقل دعاية للنظام وينظر إليها

المواطنون السوريون العاديون بازدراء. وهم يعتمدون على الإذاعات والتلفزيونات الخارجية. (راجع لاحقاً).

رغم شبكة الممنوعات التي تتبادل الدعم ورغم الجهود الحثيثة للمخابرات، لدى سورية تقليد تاريخي طويل في المنشورات السرية. فالمنشورات التحريضية مستمرة في سريانها بسريةٍ من يد إلى أخرى كصدى للمنشورات في الكتلة السوفيتية القديمة (سامزدات) وأحسن مثل على ذلك (الرأي) هي جريدة الحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي الفرع الذي يرأسه رياض الترك الذي انفصل عن الحزب الشيوعي السوري عام 1972 عندما قرر الأخير الانضمام إلى حافظ الأسد في الجبهة الوطنية التقدمية. ورغم أن الأكراد يمثلون 9% من سكان سورية كل إصدار أو إذاعة باللغة الكردية ممنوع _ قانونا_، ولكن ذلك لم يمنع من توزيع منشورات كردية.

وكل أجهزة الإعلام في سورية هي تحت رقابة وزارة الإعلام، فالوزير مثلا هو رئيس مؤسسة تشرين ووكالة سانا. وفي ميدان الإنتاج المسرحي من أفلام وكتب فلدى وزارة الثقافة والتوجيه القومي نفس الدور كناشرة وكمراقبة مثل وزارة الإعلام في الميدان الإعلامي. والوزارتان وبخاصة وزارة الإعلام، مراقبتان من قبل الرئاسة (لأن سياسات الإعلام هي جزء من اهتمامات الرئيس الأساسية"[(9)].

الرقابة الذاتية لدى الصحفيين

في سورية الصحفيون على شاكلة نزار نيوف هم الاستثناء فالغالبية العظمى منهم ينتبهون فلا يتعدون "الخطوط الحمراء". وأجهزة الإعلام كلها تقريباً ملك للدولة وصحفيّوها بالتالي هم موظفون لدى الدولة. ويكرهون المجازفة بخسارة وظيفتهم أو الضرر بمهنتهم، فيفضلون هكذا القيام بالرقابة الذاتية لأنفسهم وبالتالي لكل نشاطاتهم الإعلامية. وفي المنظمة المحترمة ضد الرقابة يذكر البند (19): "حتى الصحفيون العاملون في الدولة يزنون كل كلمة بعناية قبل أن يقدموا مقالاتهم، وحتى بعد ذلك يتخذون احتياطاً إضافياً باستشارة الأصدقاء المقربين أو أحد أفراد

العائلة أيضاً"[10]. ولاحظت لجنة مراقبة حقوق الانسان أنه "ليس من المتوقع من الصحفي السوري ببساطة، أن يكون له رأي شخصي" [11]

ولقد أوضح هذه النقطة بدقة فؤاد مردود رئيس تحرير (سيريا تايمز) ولو عن غير قصد حين سألته هل حدث أبداً أن قام أي من كتّاب – في الجريدة – بمهاجمة النظام، "لا أتصور أن يكون في سورية أي شخص يريد مهاجمة سياستنا" هذا ما أجابني، وأضاف "يمكنك أن تجد أناساً لهم أسباب شخصية قد يهاجمون النظام ولكن فقط من أجل الوصول إلى أهدافهم الشخصية" [12]. وأكد لي محمد خير الوادي، رئيس تحرير جريدة (تشرين) آنذاك أن جريدته تدعم النظام بقوة".نحن لا ندعو إلى تغيير النظام" [13]. وأضاف أن من أهداف (تشرين): "تفسير السياسة السورية، وإيجاد وحدة داخل سورية... ومع الدول العربية ومواجهة سياسة إسرائيل العدوانية وتشجيع عملية السلام، وألح مع ذلك أن واجب جريدته أيضاً مراقبة المؤسسات الحكومية في سورية وانتقاد أي أمر خاطئ فيها".

وفي كانون الثاني عام 2000 تمكن عضو البرلمان المستقيل رياض سيف، والذي سجن فيما بعد لنشاطه في حركة المجتمع المدني، من نشر رسالة في جريدة تشرين واصفاً القطاع الخاص بأنه "خائف ومرتبك ومقيد وغير قادر على إنجاز دوره في عملية التنمية". بسبب عدم ملاءمة النظام القضائي وغياب إطار الاستثمار الصحيح.

وذكر أن نظام البنوك – المصارف المملوكة للدولة غير قادر على دعم التجارة، وتحولت البنوك إلى"قناة لتوفير القروض لمن لا يستحقها" [14]. ومثل هذه الانتقادات في ميدان الاقتصاد والمال سمح بها فقط أواخر الثمانينات – من القرن الماضي– عندما بدأت سورية حملة الانفتاح الاقتصادي الأخير. قبل ذلك التاريخ لاحظ (فولكر برتيس) أن كلمة رجل الأعمال لم تكن مستعملة في أجهزة الإعلام ولم يكن من النادر الحديث عن البورجوازية الطفيلية".وقليلا ما كانت تذكر كلمة البرجوازية بمعنى إيجابي. ولكن عام 1988 بدأت صحف سورية باستعمال كلمة (رجل الأعمال) في إطار إيجابي. وفي عام 1990 بدأت مقابلات رجال الأعمال وأحياناًَ طباعة صورهم" [15].

وفي بداية عام 2000 عندما بدأ الجو السياسي بالتحسن (راجع الفصل الثاني)، توسعت حدود النقد ووصلت ميدان السياسة رغم قصر الطريق، حتى كان من الممكن ذكر إساءات المخابرات كما قال (الوادي) وهو يشير إلى صفحة كاملة نشرها في ربيع عام 2000 عن حادثة في مدينة حلب حيث أوقف ضباط الأمن رجلا وظلوا يضربونه حتى مات".لقد انتقدنا هذا فاستجابت الحكومة" كما قال (الوادي)".وأوقف كل المسؤولين عنها".

وفي أول تموز 2000 بعد أقل من شهر من موت حافظ الأسد وقبل أن يستلم بشار رسمياً مكتبة الرئاسي نشرت (تشرين) كلمة (مشفرة) بعناية داعية لمزيد من الديمقراطية. ففي الزاوية العليا من الصفحة الأخيرة ذلك اليوم ظهر رأي في كلمة قصيرة عن الديمقراطية ل (وليد معماري)، ذكر فيها مثلاً –نظرياً- افتراضياً- عن مدير مدرسة تسلم كل المسؤوليات فيها "بينما من الأفضل أن يشرك معه محاسباً إدارياً ويأخذ قراراته بالأغلبية". وذكر الكاتب قبلاً أنه يمكن تطبيق الديمقراطية من "أدنى وحدة في المجتمع – العائلة – إلى أعلاها". وأن مثل مدير المدرسة "يمكن تطبيقه في أي شركة أو مؤسسة".

يعرف المحررون في سورية حدودهم، وإذا حدث أي نقد معين لسوء إدارة أو لفساد فلأن المسؤولين عن النظام الحاكم سمحوا به. أما نقد الرئاسة أو أسس النظام فممنوع (تابو) ويعلم الشعب في سورية أن الفساد وسوء الإدارة أمران مستوطنان في النظام – الحاكم – ولا يحمل الشعب على محمل الجد عرض أجهزة الإعلام لسوء سلوك بعض صغار الموظفين. وكما ذكر البند (19) في منظمة ضد الرقابة: " إن توبيخ موظفين حكوميين بسطاء في أعمدة الصحف من أجل إهمال أو ضياع ما هم إلا (كبش محرقة) لأنهم لا يتصرفون من عندهم بل يتبعون بكل بساطة أوامر يصدرها رؤساء من قوى الأمن وحزب البعث [16].

وهذا الموضوع بالذات وضّحه جيداً (هانز غونتر لوبماير): كل من يجرأ أن ينسب مسؤولية قضايا الفساد الكبرى في نظام الأسد أو حتى يوحي باشتراك مسؤولين كبار فيها يتوقع أن تستدعيه المخابرات. والأمر نفسه بالنسبة لنقد سياسات داخلية أو خارجية، أو ذكر أجهزة الأمن أو

سيطرة العلويين على مراكز القوى، أو الخرق الدائم لحقوق الانسان، ناهيك عن وجود الأسد في السلطة، كل هذه المواضيع ممنوعة بشدة من التداول في المناقشات العامة[17].

وكما هو متوقع في مثل هذا السياق، ما يطبع في الصحف والمجلات هو دائما من النوع الخفيف اللطيف".دعم الشعب لترشيح الأسد للرئاسة لا حدود له". هذا عنوان مواضيع الصفحة الأولى في جريدة Syria Times في العاشر من شباط 1999. ولقد تبين أن وزير الإدارة المحلية آنذاك (يحي أبو عسلي) أكد أن ترشيح الرئيس الأسد لفترة رئاسية دستورية جديدة يؤكد دعم الشعب السوري لقيادة الأسد الشجاعة والحكيمة واستعداده الدائم للتضحية من أجل تعزيز صمود سورية".

وفي 26 تشرين الثاني سنة 2001 كان المقال الرئيسي لنفس الجريدة "العرفان، برقيات التقدير للرئيس" وكشفت هذه أن بشار الأسد "تسلم برقية تحية وتقدير أرسلها سكرتير الحزب الشيوعي السوري بمناسبة عقده للمؤتمر التاسع للحزب". وأضافت الجريدة أن البرقية "قدمت التحيات الخالصة والتقدير للدور الكبير الذي يلعبه في رفع مكانة سورية في المحيطين العربي والعالمي. وعبرت عن عزم الشيوعيين السوريين الاستمرار في بذل الجهود للوصول لتحقيق مصالح الشعب في سورية والشعب العربي والسلام العالمي". أما جريدة تشرين في أول تموز 2000 فأتْحفتْ قراءها بعنوان على الصفحة الثالثة أن "الجنرال بشار الأسد هو المستقبل اللامع وانتخابه هو استمرار لسيرة الزعيم الراحل". وفي نفس اليوم، تسعة أيام قبل الاستفتاء الذي يثبت فيه بشار الأسد كرئيس للبلاد حملت جريدة الثورة في صفحتها الثالثة رواية عنوانها: " نعم لنادي الأسود. وذرية عائلة النضال والكرامة والعروبة".

بعض الأحيان يرتكب رؤساء تحرير الصحف أخطاء من النوع التراجيدي – الكوميدي رغم جهودهم الطيبة. للتناغم مع طلبات النظام. حُقق مع أحد رؤساء التحرير بعدما نشر صورة لحافظ الأسد يبدو فيها قصيراً منتفخ البطن، مع أن الصورة جاءت من المكتب الصحفي للرئيس[18]. شيء آخر أكثر سخفاً، استهدفت رئيس تحرير آخر بسبب خطأ

مطبعي. كان يريد وصف حافظ الأسد (بطل) ولكن تبدل حرفين من الكلمة عن موضعهما جعل القائد السوري يحمل لقب (طبل) أي (أبله) أو (كيس هواء بالاستعمال العامي). وكان أن استجوبت مخابرات سلاح الطيران رئيس التحرير المسكين لمدة اسبوع كامل [19].

بشار والصحافة

في الشهور القليلة التي سبقت وفاة حافظ الأسد في حزيران سنة 2000 توسعت بصورة واضحة مساحة مناقشة السياسة الاقتصادية في أجهزة الإعلام له وشجعت النقاشات الحذرة في المواضيع السياسية. وبعد خلافة بشار للرئاسة في تموز 2000 توسع النقاش أكثر ليشمل حركة المجتمع المدني والمواضيع المتعلقة بها كالديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي خطابه الافتتاحي للبرلمان في 17 تموز 2000 أكد بشار أنه يجب إصلاح وتحديث المؤسسات: التعليم، والتربية – والثقافة والإعلام مع الاشتراط الشديد أن العمل هذا "يجب أن يكون لخدمة مواضيعنا الوطنية والوحدة العربية ويقوي تراثنا الأصيل ويستبعد ذهنية الإنطواء والسلبية ويعالج المشاكل الاجتماعية التي تؤثر سلباً على وحدة وأمن المجتمع".

وبعد استلامه الرئاسة بقليل ركز على رغبته في التغيير وبدّل مدراء الإذاعة والتلفزيون ومدراء تحرير الصحف اليومية الحكومية الثلاث: الثورة والبعث وتشرين. وعين رئيس تحرير (تشرين) السابق محمد خير الوادي سفيراً في الصين أما رئيس تحرير (البعث) السابق تركي صقر فعين سفيرا في إيران. وتقاعد عميد خوري رئيس التحرير الأسبق لتشرين.

وفي ذات الوقت اتخذت الخطوات الأولية لتوسيع الإعلام الصحفي وظهرت أول أسبوعية مستقلة: (الدومري) وكذلك المجلة الاقتصادية الأولى في شباط والثانية في حزيران من عام 2001. وفي أوائل كانون الأول من ذلك العام كان هناك أربعة عشر طلباً لإصدار مجلات مستقلة

ومن ضمنها نشرتان سياسيتان، (القبس) و(الشام) كذلك قدم طلب رخصة لإنشاء محطة تلفزيونية فضائية للإرسال عبر القمر الاصطناعي [20].

وفي كانون الثاني وافقت الحكومة على قيام محطات إذاعة مستقلة بشرط ألا يسمح لها بإذاعة الأخبار أو المواضيع السياسية.

وفي تشرين الثاني عام 2000 قرر حزب البعث السماح لستة أحزاب أعضاء في الجبهة الوطنية التقدمية بإصدار صحفها الخاصة بها وتوزيعها. وفي السابق لم يسمح لها بتوزيع صحفها في المكاتب العامة بل على أعضاء الحزب والقريبين منهم – بصورة محدودة – وكانت أولى المجلات الحزبية التي ظهرت في الأسواق في كانون الثاني عام 2001 صوت الشعب وهي لسان حال الحزب الشيوعي السوري الذي ترأسه (وصال فرحة بكداش) وكانت دورية نصف شهرية. وفي شباط ظهرت أسبوعية (الوحدوي) لصفوان قدسي رئيس تنظيم الاتحاد العربي الاشتراكي. في أيار بدأ جناح يوسف فيصل للحزب الشيوعي السوري بإصدار مجلة (النور) ثم تبعها (العربي الاشتراكي) شهرية مجموعة مصطفى حمدون.

وكانت طبعة مجلة النور نموذجا للمجلات الجديدة. فمع تقارير عن الانتفاضة الفلسطينية كان هناك استعراض للفقر في بعض نواحي دمشق، ومقال ثالث يناقش أوضاع الاقتصاد الوطني معلناً: "إن علينا الاعتراف بأن السياسة الحالية لاقتصاد الدولة مسؤولة عما – حل – بالاقتصاد". وقياساً على الماضي كان الموضوع جريئاً حقاً.

الدومري

في 28 شباط 2001 ظهرت مجلة (الدومري) وهي أول صحيفة مستقلة منذ انقلاب البعث عام 1963 فكانت معلماً هاماً. وكان يملكها على فرزات أحد أبرز رسامي الكاريكاتور في العالم العربي. وكانت المجلة الساخرة ابتداءً ناجحة جداً رغم سعرها العالي25- ليرة سورية أي أكثر بخمسة أضعاف من سعر الصحف اليومية الأربع. وصدر منها طبعتان في

عددها الأول (75000 نسخة كل طبعة)، هذا ما قاله فرزات في نيسان 2001. وأضاف ولكننا لم نوزع إلا (75000) نسخة بسبب الطباعة والأخطاء الأخرى لذا حددنا العدد ب- (75000) نسخة فقط.

والمجلة مشكّلة من أكثر من عشرين صفحة من الورق العريض مملوءة بالصور الكاريكاتورية ولها مكتب في شقة متواضعة خلف عيادة طبيب في شارع باكستان في ناحية (السبع بحرات). قرب الجدار القديم للمدينة في الشمال الشرقي لدمشق. وبقي عدنان فرزات أخو علي رئيساً لتحريرها إلى أن عاد إلى عمله في الخليج، وكان يرأس فريقا من عشرين صحافيا بالإضافة إلى عشرة موظفين مساعدين وإداريين".أتتني فكرة إصدار مجلة قبل عشر سنوات والآن التغيرات الجديدة ساعدت في تحقيق الفكرة". هذا ما قاله لي على فرزات. شخصية لطيفة ملتحية من مدينة حماه في وسط سورية، يعبق حماسه. وفسر لي أنه يعني ب (التغيرات) إمكانية أكبر للتعبير.

وتلاحق الدومري سوء الادارة وعدم الكفاءة والضياع. والمثل على ذلك حكاية في 30 نيسان 2001 عن الأوضاع في سجن عدرا السجن المدني في دوما بضاحية دمشق".لقد جعلوه سجناً بخمسة نجوم لأنهم علموا بزيارتنا له. وكان عنوان (المانشيت) المدوى: "وجدنا في الداخل سجناً واحداً للفقراء وآخر للأغنياء"، هذا ما قاله لي علي "وكلما دفعت أكثر تزداد إقامتك فيه راحة" وفي نفس العدد قصة عن الانحراف الجنسي بالتحرش بالأطفال في سورية – والموضوع ممنوع ومحرم في الصحافة العادية "الأطفال في أشداق الذئاب البشرية" كان عنوان المقال: وناقش المقال الموضوع وأشار إلى أن المنحرفين من البالغين الذين يلاحقون الأطفال جنسياً هم مرضى ويحتاجون العلاج وأكد أن المؤسسات الأكاديمية تعرقل دراسة المشكلة.

ومن المؤكد أنه كان لمجلة (الدومري) تأثير، وكان بعض الوزراء والنواب يزورون بصورة دورية مكتب المجلة للشكوى "هذا أمر يسرني ولكن المكتب مع الأسف ليس واسعاً بما يكفي ليستوعبهم جميعاً. قال هذا فرزات مبتسماً. ولكن (الدومري) مع ذلك، كانت حريصة ألا تتعدى

الخطوط الحمراء للصحافة السورية. ولقد انتقد نشطاء حركة المجتمع المدني المجلة لتركيزها على الأعراض وتجاهلها للمرض المسبب لهذه الأعراض وادعوا أن ذلك هو سبب التراجع المستمر في مبيعاتها وتوزيعها. من هذه الوجهة لا يتحمس فرزات كثيراً لنشطاء المجتمع المدني ويثير حججاً معروفة في غاية الكآبة بعيدة جداً عن روح البلد وروح الشعب". هذا ما قاله لي فرزات عنهم. إنهم يذهبون بعيداً جداً بسرعة كبيرة جداً وأضاف تريدون وضع العربة قبل الحصان وليس بعده"".نحن نعتقد بتنمية وتطوير المؤسسات القائمة من أجل تنمية المجتمع المدني وليس العكس".

وتابع قائلاًَ: الناشطون يريدون التغيير السريع "لأن هدفهم ليس المجتمع المدني ولكن المراكز السياسية" وألحّ فرزات "أنا لا أعمل في السياسة. أنا أعمل حسب أحاسيس الناس – الإحساس بالانتماء للوطن، خارج الإطار الإيديولوجي".

إذ كانت (الدومري) تريد ترك النظام السوري ولا تتحرش فيه فالنية لم تكن متبادلة. ابتداءً كانت المجلة تباع وتوزع بطرقها الخاصة. ولكن بعد العدد العاشر ألحت السلطات على أن تصدر المجلة عن طريق مؤسسة الدولة للطباعة والنشر والتوزيع وأن الإعلانات فيها يجب أن ترتب عن طريق شركة الدعاية والإعلان المؤممة والتي تأخذ 27،5% من مداخيل الإعلانات".لقد (لخبطوا) توزيعنا" هذا ما شكى منه فرزات أواخر عام 2001 "لقد سمعنا أن بعض أعداد المجلة لم تصل إلى الكثير من مراكز البيع" إنهم مهملون"[22].

ورغم حذر (فرزات) فقد شعرت (الدومري) بمقصّ الرقيب. ففي 17 حزيران عام 2001 صدرت المجلة وبها صفحتان كاملتان بدون أي كلمة باستثناء الصور الكاريكاتورية كان فيهما مقال ينتقد إنجازات الحكومة وآخر عن تعديل وزاري وشيك. وتأذى رئيس الوزراء محمد ميرو من المجلة وأمر بحذف المقالين، ودعمه في ذلك وزير الإعلام عدنان عمران. والأمر بالحذف وصل بعدما بدؤوا بطبع المجلة. ولم يستطع المسؤولون في المجلة توزيع آلآلاف النسخ التي طبعت قبل ذلك وسبّب هذا الأمر

خسارة للمجلة بقيمة أربعة آلاف دولار. ومن السخرية أن المقالين اللذين لم يوقع عليهما كانا من تأليف أيمن عبد النور، أحد أقرب المستشارين للرئيس الأسد.

وفي النصف الثاني من عام 2001 أصيبت المجلة بخضة جديدة حين استقال عدد من أعضاء التحرير بما فيهم رئيس التحرير عدنان فرزات. وكان هناك تذمر من أن (الدومري) خسرت تأثيرها الفاعل في أوائل أيام ظهورها وهي الآن تكتب النقد الهاجي في سبيل الهجاء فقط. ومن المؤكد أنها خسرت طرافتها وجدتها بمرور الأيام. وفي نهاية العام انخفض التوزيع إلى حوالي 15000. وفي 22 كانون الثاني 2002 بعد أقل من عام على ظهورها أعلن على فرزات إيقافها، مدعيا أن فرض إخراجها من مؤسسة الدولة والأسلوب غير الفاعل في توزيعها عن طريق الدولة والإعلان بواسطة شركة الإعلان الرسمية أدت إلى خسائر لا يمكن تحملها. ودام إيقافها لثلاثة أسابيع فقط إلا أن ذلك عكس إلى أيّ مدى من الذبول وصلت الأحلام الأولية.

الثورة

رغم اعتمادها على أنها عماد للنظام في الدولة لا تفصل بين النظام والإعلام، كانت جريدة الثورة منبراً هاماً لحركة المجتمع المدني. من النظرة الأولى الراحل محمود سلامة الذي عين رئيسا للتحرير (الثورة) بعد أسابيع فقط من استلام بشار للرئاسة، كان الاختيار غير المتوقع لمثل هذا المنصب الحساس.

ورغم أنه ألف ثلاث روايات وأنه عضو سابق في البرلمان قضى محمود سلامة أغلب أيامه في الاتحاد العمالي، مترقيا ليصل إلى أعلى هرمه تقريباً كسكرتير للشؤون الاقتصادية في الاتحاد العام، ثم أنتقل ليصبح أميناً عاماً للجنة شكلت كمستشاريه للرئيس حافظ الأسد للإصلاح الإداري والاقتصادي. لم يكن صحفياً بل ولم يكن عضواًً في حزب

البعث".كنت عضواً في الحركة الناصرية" هكذا قال لي وأضاف "أما الآن فأنا مستقل".

وعند استلامه رئاسة التحرير اتصل بأبرز قياديي حركة المجتمع المدني التي كانت تنمو باستمرار وعرض عليهم أن ينشر لهم المقالات. فكتب ميشيل كيلو، مثلا مقالا في صفحتين بالثورة، ونشر عارف دليله سلسلة مقالات في الجريدة". جريدتنا هي الوحيدة التي فتحت صفحاتها لحوار عن المجتمع المدني" قالها سلامة لي بافتخار ظاهر".وأسهم في النقاشات الحامية عن المجتمع المدني واحتمال تنميته: سوريون ولبنانيون ومغاربة".

ومثل بقية اليوميات السورية كانت (الثورة) تشير إلى حوادث معينة من سوء الإدارة والارتكابات".عندنا صفحة يوميا عنوانها: (رقابة الرأي العام)"، وضح لي ذلك سلامة وأضاف "نحن نستلم شكاوى وننشرها وبالمقابل ننشر الردود الرسمية نحن لسنا قضاة ولا مراقبين" ولكن مثل بقية رؤساء التحرير السوريين فهم سلامة أن هناك حدوداً".نحن لا نقبل كل ما يردنا للنشر، هناك ميادين ثلاثة يجب عدم الخوض فيها: أسس النظام السياسي، والوحدة الوطنية، والأمن الوطني وباستثناء هذه المواضيع كل شيء آخر مسموح به".

إلى أي حد يراقب وزير الاعلام افتتاحيّات رئيس تحرير الثورة؟

"إنها علاقة تنسيق ورقابة سياسية نناقش الأمور الاستراتيجية مع الوزير ولكن عملنا اليومي مستقل". أحيانا تختلف الاراء بصورة حادة.

"التغيير لم يبدأ بعد، أو إذا بدأ فهي بداية ضعيفة بحيث لا يستطيع حماية بعض الداعمين في الحزب وفي الحكومة".

ومات محمود سلامة من أسباب طبيعية بعد وقت قليل من إزاحته عن رئاسة تحرير (الثورة). وفي ظل رئيس تحريرها الجديد خلف الجراد عادت الجريدة إلى بضاعتها القديمة والتي وصفها(جويل كمبانيا) المنسق الاعلى في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، للجنة حماية الصحفيين المقيمة في

الولايات المتحدة كالتالي: " تغطية مزيفة لنشاطات (الرئيس) _ روايات مُخدّره عن أعمال وزراء الحكومة ونقد ـصوتي ـصاخب لإسرائيل".

الثورة التقنية

مجيء الفضائيات التلفزيونية (والانترنت) كان كابوسا مزعجا للنظم الاستبدادية مثل نظام سورية.ولكن منع الصحون اللاقطة وضبط الدخول إلى (الانترنت) من القوانين الصعبة التطبيق إلى حد كريه. إلا أن الموضوع الحقيقي هو الضبط ذاته أكثر مما هو منع وصول الأخبار السلبية إلى الجمهور. فسورية هي بلد صغير نسبيا – وبها عائلات كبيرة العدد وليس هناك شيء هام يمكن تحاشي انتشاره والتعليق عليه. ورغم الرقيب والبوليس السري السوريون يعلمون جيداً كل ما يجري في الأمور الداخلية ويستطيعون الاعتماد على الإذاعات الأجنبية لمعرفة الشؤون العالمية. ففي أواسط عقد التسعينات كان ثلثا المستمعين كل أسبوع للإذاعة هم من مستمعي الإذاعات الأجنبية – أكثر بكثير ممن يستمعون لإذاعة الدولة المحلية.[26]

وإلحاح النظام العنيد على رقابة مصادر الأخبار الداخلية هو في الحقيقة مماثل تماماً لمتطلبات 99،9نسبة الموافقة على الاستفتاءات الرئاسية والإخراج الذي يصاحبها في مسرحية تسيير مظاهرات الشوارع (لجماهير الشعب)، لا يُخدع أحد في سورية، أو أي مكان آخر بذلك. والمهم فعلاً في هذه الأشياء المضحكة المنافية للعقل، ما هي إلاّ تعبير عن قوة النظام.

بعد هذا التوضيح، اذكر أنه خلال سنوات لم يحصل إلا محاولات متقطعة ونصف جدية للتشويش على المحطات الإذاعية الأجنبية. ولم يحصل أي منها بعد استلام بشار للسلطة. فالفضائيات العربية – وأبرزها تلفزيون الجزيرة في قطر المعروف بموضوعيته في تغطيته للأحداث الجارية – أصبح المصدر الرئيس للأخبار بالنسبة للسوريين. وبينما تجاهلت أجهزة الإعلام الرسمية إلى حد كبير حركة المجتمع المدني في

فترة 2000-2001 نقلت الجزيرة تقارير وأنباء واسعة لا شك أنها أسهمت في انتشار الحركة من دمشق إلى باقي سورية. ابتداءً، فيما انتشرت المحطات الفضائية في كل أنحاء العالم حاولت السلطات إقناع الناس بعدم تركيب الصحون اللاقطة، وفي تشرين الثاني 1994 مثلا حذر رئيس الوزراء آنذاك محمود الزعبي انه "لا مستقبل" لمن يقومون بهذا العمل [(27)] ولم يكن هذا مفاجئاً، في دولة هاجسها ضبط المعلومات والتي أصدرت مرسوماً بمنع استيراد الآلات (الفاكس) ولم يرفع المنع إلا عام 1993، ورغم الشكوك الرسمية، على الأقل ثلث سكان سورية يستطيعون الآن متابعة المحطات الفضائية التلفزيونية رغم ان استيراد الصحون اللاقطة لم يسمح به رسمياً إلا في تموز 2000. وفي المقابلة الصحفية لبشار الأسد مع صحيفة (الشرق الأوسط) الصادرة في لندن، أكد أن وجود إعلام مفتوح (مثل الفضائيات) لا يعني أن الأمور خارجة عن ضبط وزارة الإعلام لها بل على العكس هي إثبات واضح أن الدولة تريد إعلام المواطنين". وفسر متابعاً لو لم تكن الدولة متسامحة "لمنعت كل هذه الصحون اللاقطة وهذا ليس صعبا على الدولة القيام به – إذ شاءت – "؛ والتفسير الحقيقي قد يكون أقل ابتذالا، رغم أنه ليس غريباً في نظام مُخْترقٍ كله بالفساد. والمادة (19) للجنة مقاومة الرقابة لاحظت أن السلطات قبلت بانتشار هذه الصحون اللاقطة "لأسباب يفترض الناس أنها للأرباح التي جناها أفراد على صلة قوية بالسلطات، من بيع هذه الصحون اللاقطة". [(28)]

وهاجس الضبط لدى النظام أبطأ تنمية (الانترنت) وخدمات المواصلات بعامة. ولقد بدأت مؤسسة اللاسلكي السورية الرسمية مشروعاً نموذجياً في أوائل عام 1997 محدود بمئة وخمسين مشتركا من الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، يتبع ذلك مشروع وسيط سمح باشتراك رجال أعمال من القطاعين العام والخاص وبعض المهنيين كالأطباء والمهندسين. ولقد بدا العمل به عام 1998 وأنجز المشروع بعد عام واحد. ومنذ أواسط عام 2000 استطاع عامة الناس الاشتراك فيه عن طريق مقاهي الانترنت فقط.

وأول هذه المقاهي افتتح في (المهاجرين) على سفوح جبل قاسيون الجبل الذي يهيمن على منطقة العاصمة السورية. وفي شارع ناصر قرب المحطة القديمة الرثة لخط حديد الحجاز، الخط الذي لم يستعد نشاطه أبداً بعد استيلاء (ت إ لورنس) عليه في الحرب العالمية الأولى وفي مكتبة الأسد الوطنية، وفي البناية التي تشبه التحصينات لوزارة الثقافة الضخمة المطلة على ساحة الأمويين وهي المسماة نسبة لأول سلالة حكمت من دمشق (الأمويين)، وفي رئاسة الادارة السورية لمؤسسة اللاسلكي، وفي قاعتي الترانزيت والوصول في مطار دمشق الدولي.

"عندنا الآن (5000) انترنت و EMAIL هذا ما صرح به (غطفان قنديل) مدير الجهاز في البرنامج النموذجي للانترنت، في أواسط عام 2000 وأضاف " الطلب قوي جداً جداً" [29]. واستعمال (كلمة السر) أو (كلمة المرور) يعني أن عدد الذين يستعملون الانترنت يزيد بكثير عن عدد المشتركين. وتقديراتنا هي (20000)عشرين ألفا عام 2000[30].

وافتتحت إدارة اللاسلكي السورية مقاهي للأنترنت في حلب ومدن سورية أخرى ولكن انتشار مقاهي الأنترنت غير الرسمية كان أسرع بكثير من المقاهي الرسمية.

وفي عام 2002 أعلن وزير المواصلات محمد بشير المنجد عن خطط للترخيص لكل المقاهي غير الرسمية. وبعد استلام بشار الأسد للسلطة (وكان رئيسا سابقا للجمعية السورية للحاسوب) أعلن انه سيكون هناك (200000) مشترك جديد في الانترنت في عام 2001 وتفرض مؤسسة اللاسلكي السورية اشتراكاً مبدئياً (5000) ليرة سورية (100 دولار أميركي) واشتراكا شهرياً ب (1000) ليرة سورية (20 دولار) وضريبة الوصل (ليرة سورية واحدةٍ) للدقيقة (us$0.02) وهذه أكثر بكثير مما تستطيع تأمينه غالبية السوريين. وفي أواسط عام 2002 بدأ مشروع توفير الوصول إلى الانترنت في الأرياف بواسطة باصات خاصة مزودة بالمعدات الخاصة واحد لكل محافظة من المحافظات الأربع عشرة. وقد طبقت الخطة بتمويل من الصندوق للتنمية الريفية المتكاملة في سورية ترأسه زوجة بشار أسماء الاخرس. ووفر الاستشارات التقنية (أولاد

الشبكة) منظمة فرنسية غير حكومية مكرسة نفسها لتوسيع استعمالات الانترنت [32].

واستعمال (الانترنت) مراقب بدقة. والصفحات غير المرغوب فيها، لا أخلاقياَ ولا سياسياً تحجب. والمتابعون لا يستطيعون الوصول إلى الصفحات المحجوبة، إلا إذا اتصلوا بمراكز الانترنت في البلاد المجاورة: لبنان والأردن وإذا اكتشفوا يعاقبون بدفع غرامة ثم قطع خط الهاتف وهذا مطبق حتى على الدبلوماسيين. ففي العام 1999-2000 قطعت خطوط الهاتف عن عدة سفارات أوروبية وعن بيت أحد الدبلوماسيين الأميركان لأنهم على ما يبدو استعملوا قناة غير القناة المسموح بها.

أما مصير من يخرق القوانين فقد وضح في كانون الأول عام 2000 في الحادثة التالية: تسلمت زوجة أحد رجال الأعمال الحلبيين البارزين ذي العلاقات الوثيقة بالسلطات كاريكاتوراً عبر (إي ميل) يصور حماراً برأس الرئيس السوري – راكباً حماراً آخر برأس الرئيس اللبناني، اميل لحود. والسيدة التي استلمت الرسالة الكاريكاتورية (ولا نريد ذكر اسمها هنا حتى لا نحرجها) وهي معروفة لكل من تابع هذه الحادثة، ضحكت كثيرا على ما يبدو من الكاريكاتور الذي يعلق على علاقات سورية بجارتها في الغرب. وأرادت أن تشرك أصدقاءها في دمشق بهذا التعليق الماكر ومن المؤسف أن إحدى صديقاتها بلّغت السلطات. فأوقفت المخابرات بسرعة هذه السيدة التي بقيت مسجونة تسعة أشهر في أوضاع يرثى لها من الإذلال المقصود. وجاءت هذه عندما كان المتشددون في النظام يقومون بهجوم معاكس على حركة المجتمع المدني، واستغلت كما قيل من قبل هؤلاء المحافظين لتشويه سمعة السياسة الليبرالية النسبية التي أظهرها في البدء بشار الأسد. ولقد ذهب كبار رجال الأمن إلى الرئيس وقالوا له: " أنظر ماذا فعلت بسماحك رسائل – إي ميل" هذا ما رواه أحد المسؤولين في اللجنة الأوروبية في بروكسل وهو الخبير بالأمور السورية. أظن أن بشار ارتبك، ولكن أولاً: الحادثة صحيحة ثانيا: استغلها الحرس القديم في النظام.... ولا يزالون[33].

هذا الكاريكاتور المهين كان أكثر تسلية، وربما أكثر تنويراً بذاته من أكثر المواقع الرسمية السورية على الانترنت. لنأخذ مثلاً موقع وزارة

الاقتصاد والتجارة الخارجية على الانترنت عام 2001 الصفحة الأولى (مقدمة) بقلم الوزير – محمد العمادي – آنذاك، أعلن فيها أن الوزارة "ستبقى وفية للإستراتيجية الخاصة والمميزة التي خطها زعيمنا الخالد الرئيس حافظ الأسد. لذا ستبقى الوزارة "متمسكة بالمبادئ والأسس والانجازات الاجتماعية والاقتصادية التي حصلت في ظل سيادته".

أو يمكن ان نزور موقع (www. ASSAD.OMG) وهي مهداة للزعيم الخالد". وفيها نرى الأسد مبتسماً بكرم على شاشة الحاسوب.

"وكلمة وداعاًً.... تبدو في لقطة أخرى". شكراً لأنك تركت سورية بأيدٍ حسنة. ستبقى روحك فينا جميعا إلى الأبد وفي مكان آخر تعليق غير ضروري. يقول: "خصص هذا الموقع تقديراً لتراث الرئيس الراحل حافظ الأسد" أما الاعتزاز بهذه المواقع فربما يجب أن تختص به وزارة الإعلام والتي هي كباقي مؤسسات الدولة في سورية البعث محشوة بالموظفين غير الأكفاء.

وهذا عيب يظهر أحياناً بصورة شنيعة ففي زيارة لموقع الوزارة – على الانترنت – في 3 تشرين الثاني 2001 قدمت، مع أشياء أخرى، توقعات الأحوال الجوية ليوم 5 تشرين الأول! والزيارات المتتالية بعد ذلك في كانون الثاني 2001 لم تثمر لأن موقع الوزارة لم يعمل أبداً.

وتقع وزارة الإعلام في بناية ربما تكون أبشع بنايات دمشق. وتحْتل الطوابق العليا من دار البعث (دار النشر لحزب البعث)، كتلة من الشقق القليلة المفلطحة كأنها تجلس القرفصاء تقع على بعد عدة كيلومترات من وسط المدينة على أوتوستراد المزة وفيها أيضا مكتب جريدة البعث. والبناية مغطاة من الخارج بالآجرّ الرخيص. وجرى إصلاحها حديثا بعد سنوات من عدم القيام بأي مسعى لتغطية اثار هجوم عليها بالقنابل في الثمانينات. والآن هناك حاجز من الاسمنت أمامها يمنع تفجيرها بالسيارات المفخخة. أما ضعف نوعية البناء وغياب الصيانة فأمر ظاهر في كل أنحاء البناء. أحد المصاعد الثلاثة الرئيسية معطل باستمرار.

أما الغبار فملتصق بنوافذها على شكل طين يابس – والموظفون الناعسون يجلسون خلف مكاتبهم المملوءة بالإضبارات والأوراق

والصحف القديمة وأغلب الوقت يقضونه بالترترة وشرْب الشاي لعدم وجود حوافز لديهم. أكثر من الحد الأدنى من العمل. أما الحاسوب فوجوده نادر وكل أحاديث (التقدم) و(التحديث) لا تعني هنا شيئاً.

وفي رواية جورج أرول (1984) البطل ونستون سميث يعمل في وزارة الحقيقة، بناية هرمية ضخمة يتألق فيها الصُلب الأبيض وتتعالى مصطبة فوق أخرى إلى علو ثلاثمئة متر في الهواء وفي أعلى البناية ثلاث شعارات للحزب مكتوبة.

الحرب هي السلم

الحرية هي العبودية

الجهل هو القوة

وبناية وزارة الإعلام الوضيعة في سورية ليست كبيرة. وفي الأسابيع التي تلت موت حافظ الأسد في حزيران عام 2000 كانت مزينة بالأعلام التي تندب الخسارة الوطنية وفيما يصعد الإنسان الدرجات العريضة المبلطة التي تقود للمدخل الرئيسي يمكنه أن ينظر إلى أعلى ويرى شعار حزب البعث على شكل لوحة دائرية قطرها متر واحد. وفي الوسط خارطة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبها الدول العربية باللون الأخضر فوق خلفية صفراء.

وعلم البعث مصور بالأحمر والأبيض والأخضر. ساريته مغروسة في سورية. والجزء السفلي من اطار اللوحة مزين بالغار الأخضر أما القسم العلوي من اللوحة فيحمل شعار الحزب.

وحدة، حرية، اشتراكية

الفصل الثامن
"خلق جيل قومي اشتراكي"

التربية

وراء كلية الفنون والعلوم الاجتماعية في جامعة دمشق حديقة بهيجة... رغم البركة الجافة في وسطها. المقاعد الخشبية – الطويلة – الملونة بالأحمر والأخضر تصطف على جوانب الممرات التي تحف بها أشجار البلح والصنوبر.

كان صباحا مجيداً ذلك اليوم المشمس في أواسط شباط حيث تشدو العصافير، وتخطو بتؤدة قطة برتقالية اللون على الحشيش الأخضر المتألق الطري. وبعض الطلاب المسترخين يتمشون في تلك الواحة الهادئة. والنشاز الوحيد هو زئير العربات المارة بأوتوستراد المزة، أحد أهم شوارع المدينة على مسافة 50 متراً خلف بناء الكلية.

والجو مسترخ كذلك في النفق غير الطبيعي المخصص للمشاة تحت الأوتستراد على مسافة بضع مئات الأمتار ربما كان طوله ثلاثين متراً وعرضه خمسة أمتار وفي طرفيه سلم قصير على كل طرف وعلى جدران السّلمين ملصقات وإعلانات عن أحداث آتية اجتماعية وغير ذلك. وعلى جهة واحدة كشك للسندويشات ثم صفٌّ طويل من الدكاكين الصغيرة ككوى أو جحور في الحائط تبيع الكتب والقرطاسية. ومعظم الدكاكين في الجهة المقابلة فارغة أو مغلقة الأبواب والنوافذ، ومقابل كشك السندويش مقاعد بلاستيكية صغيرة مصفوفة حول دستة من المقاعد الأكبر البنفسجية اللون وتستعمل كطاولات. إنه مكان مناسب لرشف فنجان من القهوة

التركية المكثفة (بدون حليب كما يفعل الأوروبيون). أو كأس من الشاي الساخن لدرجة يصعب معها لمسه – قبل الدخول إلى صفوف الدراسة-.

أكثر المارين هناك هم طلبة يعرضون الموديلات الحديثة لدمشق العصرية. فتاة ربما في العشرين من العمر بشعر طويل أسود وأقراط ذهبية وكعب عالي ترتدي (الجينز من المخمل) وكنزة رمادية اللون بياقة تغطي العنق وثنائي شاب وشابة في أوائل العشرينات يمشيان سوياً هو يرتدي سترة طويلة بلون (بيج) وبنطال واسع والأخرى ترتدي معطفاً للمطر داكن اللون فوق (جينْزِها) الأزرق.

ولم أر امرأة تغطي وجهها بمنديل. وبينما رأيت عدداً غير قليل من الشباب بلحى خفيفة فليس معنى هذا أنه إشارة إلى أنهم من (الأصوليين) قد تعني اللحية هوية إسلامية بالتحديد ولكن قد تكون (موضة) فحتى ابن حافظ الأسد الأول الراحل باسل الأسد كان ملتحياً، وآخر ما يمكن اتهام عائلة الأسد بالأصولية الدينية.

وهناك أزياء تقليدية أيضاً. كان هناك جدة طولها كعرضها تقريباً ترتدي رداء أسود من الرأس إلى الساقين مع جراب رمادي وصندل خفيف. تعبر بخطى قوية النفق... لا ترى منها إلا وجهها. أحد الريفيين يرتدي عباءة سوداء وكوفية ملونة بالأبيض والأحمر يسير في الطريق ووراءه على بعد عدة أمتار زوجته برداء طويل نبيذي اللون.

الجو في النفق تحت أوتستراد المزة وفي حديقة الكلية (كلية الفنون والعلوم الاجتماعية) هو جو خادع. فخلف الهدوء مع ذلك، حكاية أخرى. الجامعات السورية مثل كل المؤسسات في البلد يجب أن تعمل كأجزاء متكاملة لنظام يقدر الولاء له أكثر من كل شيء آخر – وبخاصة أكثر من المستوى الأكاديمي – وهو يعاقب بلا رحمة (عدم الطاعة). وكما لاحظت لجنة مراقبة الشرق الأوسط M.E Watch: "المعارك الفكرية في سورية كانت الأكثر تنظيماً وشدة في الجامعات"(1)

وليس من الصعب رؤية هذا الواقع التحتي الأساسي – في آخر الحديقة – الجامعية – لوحان معدنيان للإعلان كل واحد هو بمساحة متر مربع تقريباً. أحدهما يطري فضائل الرئيس بشار الأسد والآخر يشيد بمدح والده.

وعندما يخرج الطلاب من النفق ويمرون عبر المدخل الرئيسي للكلية يواجهون تمثالاً بارتفاع أربعة أمتار "للزعيم الخالد" يجثم على مفترق صغير. وعلى جدار من بناية الكلية يقع بين الحديقة وأوتستراد المزة بالأحرف الكبيرة – وبطول متر، وبالدهان الملون شعار نحن نحبّ حافظ الأسد. ويبدو أن عمر الأحرف الملوّنة بضع سنوات إذ بهت فيها اللون الأسود، ولكن متطلبات الولاء... لم تبهت.

تربية البعث

على شبكة الحاسوب في وزارة التربية مقتطفات من كلمات للراحل حافظ الأسد – دون تأريخ – يعلن فيها أن من أهداف التربية "تعزيز عبادة الوطن وغرث القيم القومية في أذهان المواطنين والطلاب... على الأقل لم يماري بذلك. وكذلك دستور عام 1973، فالمادة (21) تؤكد "النظام التربوي والثقافي يهدفان إلى خلق جيل اشتراكي قومي عربي علمي مرتبط بتاريخه ومعتز بتراثه ومملوء بروح النضال لإنجاز أهداف أمّتة في الوحدة والحرية والاشتراكية، ليخدم الإنسانية وتقدمها، والمادة (23) تؤكد، مع أشياء أخرى، الدولة تتعهد بتشجيع وحماية هذه التربية.

الأنظمة البعثية التي حكمت سورية منذ العام 1963 كانت ملتزمة بقوة بتوسيع مجالات التعليم وفرصه. وكانوا ملتزمين في الوقت عينه باستغلال النظام التربوي وإمكاناته الغنية للضبط السياسي والتوجيه العقائدي وأعلى مستوى لهذا الالتزام والاستغلال السياسي والحزبي – كان في عهد الأسد. وأربك وعقّد التوسع في مجال التربية النمو السكاني السريع ونسبته كانت أكثر من3 % في الثمانينات ولا تزال النسبة حوالي 2،5% والتعليم إلزامي ومجاني للاولاد من سن 6 إلى 11 سنة. ست سنوات من التعليم الابتدائي وثلاث للمدارس المتوسطة ثم ثلاث سنوات في المدارس الثانوية والمهنية. وما بين عامي 1970 إلى 1976 زادت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بنسبة 43% و52% بالتتابع.

وفي عام 1984 كان هناك مليون صبي و(818000) فتاة في المرحلة الابتدائية. أما الطلاب في المرحلتين المتوسطة والثانوية فكان مجموعهم تلك السنة (700000) سبعمئة ألف – من الجنسين.

ورابع الخطّة الخمسيّه للتنمية (1976-1980) كان هدفها أن يكون كل الصبية في سورية بالمدارس الابتدائية بحلول عام 1980. وكل البنات في سورية بالمدارس الابتدائية بحلول عام 1990. ولقد وصلوا للهدف الأول بالنسبة للصبية في أوائل الثمانينات أما النسبة للبنات فلم تسجّل إلا 85% مِنْهُنّ في المرحلة الابتدائية في تلك الفترة. وعام 1996 كانت نسبة المسجلين في المرحلة الابتدائية 91،3% للصبية و87،3% للبنات[(2)].

ونسبة تسجيل البنات تتغير من منطقة إلى أخرى. ففي الأرياف البعيدة تكون النسبة أقل من المعدل العام. ففي عام 2000 كانت نسبة البنات المسجلات في المدارس الابتدائية الريفية هي 46،5% من معدل التسجيل العام على مستوى القطر أما في محافظة (وادي الفرات) فكانت 42،3% وفي محافظة الحسكة 44،1%. وأكثر أولاد سورية لا يكملون إلا المرحلة الابتدائية. وفي عام 1996 كان فقط 38،1% منهم مسجلين في المتوسطة والمدارس المهنية. بالنسبة للبنات كانت النسبة 36،1% [(3)]. وفي عام 2000 ارتفع عدد التلاميذ والطلاب من الجنسين إلى ما مجموعة (3,430212) منهم 2,77,922. في المدارس الابتدائية، و(783565) في المدارس المتوسطة و(171725) في المدارس الثانوية [(4)].

وبينما هناك مدارس خاصة (أغلبها دينية) ومدارس للاجئين الفلسطينيين، تديرها وكالة الأنروا وتلعب دوراً مهماً، تبقى مدارس الدولة مسيطرة وتغطي (98%) من المدارس الابتدائية و(96%) من المدارس المتوسطة والثانوية.

في إحصاء عام 2000 بالإضافة لطلاب التعليم العالي الذين يتخصصون في الزراعة والتجارة والصناعة ومجموعهم 139,344. وكان هناك 92,592 طالباً يتدربون في المعاهد التقنية التابعة للوزارات الأخرى.

التخلص من الأمية واستئصالها كان هدفاً دائماً. في أوائل السبعينات كان حوالي 60% من السكان من الأميين [5].

وفي سنة 2000 قدر البنك الدولي أن نسبة الامية في الرجال من عمر خمسة عشر وما فوق – أكثر من 11،7% وفي النساء 39,5% [6] وكان النظام الحاكم دائما على علم بأن التعليم هو سلاح ذو حدين. فبينما التنمية الاقتصادية تحتاج لعمال مهرة متدربين، الناس المتعلمون هم أيضاً وعلى الأغلب من يثير التساولات والتحديات للنظام. وعلى كل حال كثير من قيادات النظام وأبرزهم حافظ الأسد نفسه بدأوا عملهم السياسي كطلاب ناشطين في الثانويات، لذلك السيطرة السياسية ونشر المبادئ كانا النقطة المركزية في نظام التعليم. ولاحظ (بطاطو): "الأهمية التي يعلقها النظام على الاحتواء السياسي للطلاب، يمكن استنتاجها من حقيقة أنهم يشكلون أحد عنصرين من العناصر البشرية – والثاني هو الجيش – التي يمنع فيها النشاط السياسي على المنظمات غير البعثية المشتركة – والمتحالفة – في الجبهة الوطنية التي أنشأها الأسد[7].(راجع الفصل الخامس).

في المدارس الابتدائية على التلاميذ الانخراط إجباريا (في طلائع البعث). والشعارات التي ينشرنوها بانسجام تام هي "بالروح بالدم نفديك يا حافظ" وفي عمر تسع سنوات يحضرون المعسكرات الصيفية حيث التدريب العسكري الأساسي. وفي المدارس المتوسطة والثانوية ينضمون إلى اتحاد شبيبة الثورة – اختيارياً – لأنهم يحصلون في الاتحاد على امتيازات هامة بما في ذلك علامات إضافية في امتحانات الشهادة الثانوية".هذه تشبه تماما الشبيبة النازية" هكذا يتذكر صبحي حديدي الكاتب والناقد السوري المنفي الذي مر في هذه الفترة الطلابية وتخرج من جامعة دمشق بليسانس أدب إنكليزي عام 1974. كل هذه التوجيهات والتدريبات – من أجل الولاء للزعيم وللحزب إلى درجة أنّه يصبح من واجباتك أن تبلغ السلطات عن أي سلوك سياسي مخالف يقوم به زملاؤك [8].

الجامعات

توسعت الدراسة الجامعية أيضاً بشكل مثير وأكبر الجامعات اطلاقاً في سورية هي جامعة دمشق. وكان عدد الطلاب المسجلين فيها عام 2000 (75,678) طالباً، 65% منهم من الذكور. ولقد تأسست رسمياً عام 1923 إلا أن أقدم كلية هي كلية الطب قد تأسست عام 1903 بإسم المعهد الطبي التركي. وجامعة حلب التي تأسست عام 1958 كان عدد طلابها عام 2000(37410) طالباً. جامعة تشرين في اللاذقية وسميت هكذا بعد حرب تشرين 1973، كان بها عام 2000 (25660) طالباً. وأصغر وأحدث جامعة هي في حمص جامعة البعث التي فتحت أبوابها للتدريس عام 1979 وكان بها عام 2000 (16389) طالباً (9).

التسجيل في الجامعات يتوقف على نتائج امتحان البكالوريا الموحدة، إلا أن العوامل السياسية قد تلعب دوراً كبيراً. بخاصة وأن ربع المقاعد فيها محفوظ لأعضاء اتحاد شبيبة الثورة. وفي الماضي كان للبعد السياسي تأثير أكبر على ما يبدو. في عام 1975 عين المؤتمر القطري السادس لحزب البعث أخا الرئيس الأسد رفعت الأسد، وكان ثاني أقوى رجل في سوريا، رئيساً لمكتب الدراسات العليا في القيادة القطرية والذي يشرف على كل الدرجات العليا و احتفظ بالمنصب حتى عام 1980. وكان من ضمن مشاريعه: مشروع لتدريب الشباب والفتيات كمظليين ومِظلّيات لتحضيرهم لمعارك المستقبل، دفاعاً عن وطنهم. وكتعويض عن فترة التدريب أعطي هؤلاء علامات إضافية في علامات الشهادة الثانوية. وبما أن التسجيل في كليات الطب وطب الأسنان (وهما الكليتان الأكثر طلباً لحملة الثانوية) يعتمد على علامات امتحان الشهادة الثانوية، كان لهذه العلامات الإضافية تأثير حاسم على القبول في هاتين الكليتين. وفي الجامعات، عضوية اتحاد شبيبة الثورة وهي اختيارية مع عضوية الحزب تساعدان بالتأكيد. وكلاهما يوفر للعضو لائحة من الفوائد بما فيها السكن الرخيص والسفر والبعثات. ومثل طلائع البعث واتحاد شبيبة الثورة يلعب اتحاد الطلاب دوراً هاماً في القهر والإكراه. ولقد امتدح الاتحاد لاكتشافه "القوى المعادية للحزب وللثورة". وكان من مهامه المتوقعة التقييم السياسي للطلاب السوريين الذين يدرسون خارج سورية ومراقبة العناصر المعادية

بينهم". النظام التعليمي هو فقط أداة أخرى من أدوات النظام هذا ما ذكره صبحي حديدي "وبخاصة على المستوى الجامعي، لأن التعليم (الابتدائي والمتوسط والثانوي) مجاني بينما لائحة الفوائد المتاحة في الجامعات توفر أساليب أخرى للتلاعب بالطلاب" (11).

ولقد عرض البروفسور هاني مرتضى، وهو عميد سابق لكلية الطب في جامعة دمشق، واستلم في نيسان عام 2000 رئاسة الجامعة صورة أكثر اشراقاً إذ قال لي: "إن سياسة هذا البلد في الدراسات العليا منذ تسلم حزب البعث السلطة، انّها متاحة للجميع وهي ليست مجانية فقط بل هناك دعم كبير لشراء الكتب وللسكن. عندنا مساكن لـ 17 ألف طالب في جامعة دمشق، يدفع الطالب السوري فيها 25 ليرة سورية (أي دولار أميركي) بالشهر (12).

وعلى أساس أن إمكانيات الجامعات الأربع تصبح مصدراً لإثارة الاضطرابات ضد النظام، عمد الحزب لإنشاء فرع كامل للحزب في كل جامعة. ورغم أن عدد أعضاء الحزب في كل جامعة قد لا يتعدى بضعة آلاف فالتنظيمات الحزبية فيها توازي فرعاً من فروع المحافظات أو الأقضية حيث يبلغ تعداد الأعضاء عشرات آلاف. ورغم أن هذا هو أقل مما كان في الماضي، إلا أن لدى فروع الحزب في الجامعات الأربع نفوذ مثل السلطات الرسمية في الجامعة. ومسؤولياتها بلا حدود ومن ضمنها الموافقة على تعيين المدرسين.

والجامعات مشبعة بالمخبرين والمخابرات والبوليس السري حتى أكثر من المؤسسات الرسمية الأخرى. ولدى فرع الطلاب للأمن السياسي، مسؤولية خاصة هي مراقبة مؤسسات التعليم العالي. والضغط شديد على كل الكليات للتكيف والتطابق كما تقول لجنة مراقبة الشرق الأوسط في تقريرها، ورغم أنه صدر عام 1991 يبقى صحيحاً إلى حد كبير، اليوم حيث الشروط أخف ظلماً وقهراً".وإذا فشلت الكليات في التكيف والتطابق فسيخسر إداريوها وظائفهم. ويذكر الطلاب باستمرار أن أي فكر مستقل هو أمر خطير والتعاون هو أفضل الطرق للوصول إلى الوظيفة والى النجاح الاقتصادي (13).

كان طلاب جامعة دمشق هم أول من تظاهر ضد الحركة التصحيحية لحافظ الأسد في تشرين الثاني 1970 وهم يهتفون لتسقط الديكتاتورية "لتسقط الأنظمة العسكرية".

(<ترى ماذا يبقى لنا من الكتاب المقدس لو عاملناه بنفس الطريقة؟>)

وتقول التقارير أن خمسين طالباً منهم قد اعتقلوا [14] وكانت الجامعات المراكز الأهم للمعارضه وتبعاً لذلك القمع في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات عندما واجه النظام مداً معارضا كان من ضمنه التمرد المسلح للإخوان المسلمين.

وفي خريف 1979 عندما مشى طلاب جامعة حلب إلى رئاسة أركان المخابرات في ناحية السبيل فتح رجال الأمن النار فقتلوا ثلاثة وجرحوا الكثير منهم. وأوقف مئات المتظاهرين واستمرت الاحتجاجات مما جعل السلطات ترفع درجة القمع فاحتل الجيش جامعة حلب. وفي دمشق واللاذقية اعتقل مئات الطلاب وتعرضوا للتعذيب وبعضهم مات في الاعتقال.

وتعرضت كذلك الهيئات التدريسية للضغوط. ومن أواخر عام 1979 إلى أواسط عام 1980 سرح أكثر من مئة محاضر انتقدوا النظام علناً، أو اتهموا بعدم الولاء فتقلوا لوظائف بيروقراطية. وآخرون اعتقلتهم المخابرات. وتفتت برنامج التدريس في كلية الطب (بجامعة دمشق) لمدة سنتين كما لاحظت لجنة مراقبة الشرق الأوسط M.E Watch "لم يبق أي أستاذ يدرس مادة التشريح... مع أنه لم يكن هناك بالتأكيد نقص في الجثث" (15).

وكان يمكن قياس المزاج الرسمي في تلك الفترة الحالكة من قرار المؤتمر القطري السابع لحزب البعث الذي عقد ما بين 22 كانون الأول 1979 و7 كانون الثاني 1980. اتفق على أن "يعهد للرفيق وزير التربية باستئصال كل أثر للأفكار المعادية في قطاعه وتعديل البرامج التربوية للتطابق مع مصلحة الحزب والثورة" (16).

والجامعات مثل بقية سورية روّعت وأرهبت. ولكن حتى عام 1989 كان النظام يبدو شديد التوتر. ففي حرم كلية الفنون لجامعة دمشق، ذكرت

لجنة مراقبة الشرق الأوسط أن رجال الأمن يحرسون المدخل مع أربع مصفحات واقفة تحت غطاء مشمع خارج قاعة المحاضرات (17).

(>؟ الطريقة بنفس عاملناه لو المقدس الكتاب من لنا يبقى ماذا ترى <)

تلْيين المزاج

أكد رئيس جامعة دمشق الدكتور هاني مرتضى أن الجو الحالي الأكثر ليبرالية بدأ قبل وفاة حافظ الأسد في حزيران عام 2000".كانت سياسة حزب البعث غير متوترة في السنوات الثلاث الأخيرة قبل وفاته" كان يسأل كل واحد أن يعبر عن رأيه[18]. كان رئيس فرع حزب البعث في الجامعة السورية بدمشق عادل صفا، عميد سابق لكلية الزراعة. وكان يترأس لجنة مكونة من سبعة أعضاء تجتمع شهرياًَ لمراجعة التطورات. وقبل كل اجتماع كان مرتضى يستشار بدقة.

"إذا كانوا يفكرون باتخاذ أي قرار، فهم على اطلاع دقيق مسبق على موقف ورأي إدارة الجامعة". هكذا قال مرتضى وهو ليس عضواً في الحزب.

وأكد أن الحزب كان أكثر ميلا من الماضي لقبول تعيينات المدرسين التي تقترحها إدارة الجامعة".لم تعد الإدارة تحت سيطرة الحزب". 95% مما نقترحه يعمل به أما باقي أل (5%) فيستشيرني الحزب قائلا: "لدينا هذه وتلك على الشخص المقترح فهل تصر عليه؟" إذا كان هناك نواقص حقيقية أقول (لا). إلا أنه اعترف بأن القرار النهائي يبقى للحزب: "إذا أراد تغيير أمر ما فهو قادر على ذلك".

نشطاء حركة المجتمع المدني – ومن ضمنهم أساتذة جامعة مثل عارف دليلة الذي حكم عليه بعشرة أعوام سجن – استغلوا الليبرالية الحديثة. والذين كانوا يحضرون ندوات حركة المجتمع المدني هم "إما من المهتمين بالسياسة وإما يريدون خلق المشاكل" هذا كان رأي البروفسور مرتضى.

"من كان يريد حقاً تنمية وتطوير التعليم العالي في هذا البلد يعبر عن آرائه في اجتماعات الهيئة التدريسية على مختلف المستويات الجامعية".
وتابع قائلا: "لقد سمعت، كرئيس للجامعة في اجتماعات الهيئة أشياء لم تكن تذكر قبلاً".

في منتصف عام 2000 سرح دليله من منصبه كرئيس لكلية الاقتصاد ولكن مرتضى نفى أن يكون الأمر على علاقة بآرائه السياسية".لقد فقد منصبه ولكن ذلك لم يكن بسبب ما جرى". كنا في طور تغيير رؤساء الأقسام وأنا مسؤول عن ذلك، منذ فترة قصيرة بدلت أربعة من خمسة رؤساء أقسام لقد جاء الأمر مني ولا حتى من حزب البعث".

طلبت من البروفسور مرتضى إذا كان باستطاعتي حضور محاضرة – كلاسيكية- فقال يجب أن تقدم طلباً خطياً بذلك. يمكنك كتابة الطلب الآن، وأنا أحيله إلى رئيس فرع حزب البعث في الجامعة".

البروفسور شكري... يتذكر

إذا أصبح النظام أكثر مرونة فليس الأمر واضحاً الآن لكبار المسؤولين في الجامعة. فبالنسبة لهم الصورة البارزة تبقى غياب الاستقلال الذاتي. البروفسور محمد عزيز شكري رئيس قسم القانون الدولي في الجامعة وأحد أبرز السوريين المعتبرين كخبير قانوني، يتذكر أنه لما كان طالباً في الجامعة كان اختيار كل المناصب الأكاديمية و الادارية يجري في انتخابات داخلية. فأساتذة كلية الحقوق مثلاً ينتخبون عميد الكلية وتعمد الحكومة إلى تثبيت المنتخب في منصبه. وبدورهم ينتخب العمداء ثلاثة مرشحين لرئاسة الجامعة تختار الحكومة أحدهم(19).

"ومنذ ذلك الحين تسيّستْ الجامعات إلى درجة كبيرة جداً جداً. فالآن كل المناصب الأكاديمية و الإدارية تقررها الحكومة بطلب من الحزب" هذا ما قاله البروفسور شكري مؤكداً أن علاقة الأكاديمي بالحزب أصبحت محددة لمهنته ومنصبه. وتوسع دور اتحاد الطلاب بصورة درامية أكثر مما كان عليه لما كان هو طالباً".إنهم يتدخلون في كل شيء إنهم يتدخلون

في البرامج وفي أوقات الامتحانات وأحياناً يقفون إلى جانب كسالى الطلاب ضد المدرسين المتشددين".

إذا دخل بعض الضوء للأجواء السياسية واتسع هامش التعبير منذ بداية العقد، إلا أن نظام التعليم بقي في قبضة تراث مرير.

فالتوسع السريع بإمكانيات ومصادر محدودة أثر على نوعية التسهيلات والتعليم. ورغم حملات التطهير المستمرة، يبقى الفساد والمحسوبية السياسية مستوطنين هنا مثل بقية مفاصل النظام.

وتتعقد المشاكل بالخوف من إزعاج السلطات والخوف من اتخاذ المبادرات، وبعادةِ التعلم بالإستظهار الذي يعوق ويثبط التفكير المستقل والخلاق.

"جامعة دمشق كانت واحدة من أفضل الجامعات في الشرق الأوسط" هكذا أكد البروفسور شكري. كانت جامعة قوية ورزينة مما وفر لزبدة المثقفين العرب التخرج منها – طلابها ليسوا من سورية فقط بل أيضاً من لبنان والأردن والعراق وفلسطين".لقد هبط المستوى في بقية الجامعات السورية كنتيجة مباشرة للسياسة التي بعثها حافظ الأسد بضمان مقعد جامعي لكل من حمل الشهادة الثانوية. وسلم شكري "إن هذه فكرة نبيلة من حيث المبدأ" ولكن الأماكن والهيئة التدريسية لم تستطع أن تحتوي هذه الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب. وكلية الحقوق التي أسست عام 1919 لا تزال تحتفظ ببنائها شبه المتهدم وصفوفها المنهارة تقريباً. هناك خمسون أستاذاً (بروفسور) لسبعة عشر ألف طالب (17000)".

طلاب وهيئة تدريسية... دون المستوى اللازم

الدكتور عمرو العظم محاضر نشط درس في انكلترا، يعمل في دائرة الاثار في الجامعة، وهو ابن (الفيلسوف) السوري صادق جلال العظم (راجع الفصل الثاني)، كان منتقداً بشدة نوعية الطلاب الذين يخرجهم النظام التربوي المدرسي. رغم المحاولة الآن لرفع المستوى برفع معدل العلامات المطلوب من حاملي الشهادة الثانوية لدخول الجامعة، إلا أن ذلك

يُلْغى بغياب أي تحسن في المعيار المستعمل لتقدير أثر الامتحانات. كل ما يطلب الآن هو التشدد بالتمسك بالنص الأصلي الذي يعطى للطلاب في المدارس". يقول (العظم): "كلما كنت قادراً على استظهار النص الذي تحفظه غيباً كلما زاد معدل علاماتك في الامتحانات – لذا نحن نتسلم ببغاوات وعدد الطلاب الببغاوات في ازدياد.

أي شكل من أشكال التفكير المستقل، أي شكل من أشكال الذكاء يشتم من إجابات الطالب يعاقب بإعطائه علامات أقل"[(20)].

أضف إلى ذلك، العديد من الطلاب يتدبر أمر دخوله الجامعة لأنه حصل فقط على علامات إضافية في الشهادة الثانوية أعطيت له مكافأة على ولائه السياسي".هناك أنواع من العلامات الإضافية التي لا يستطيع الطالب تحصيلها – باجتهاده-". هكذا فسّر لي العظم الموضوع "إذا أجرى الشاب أو الشابة تدريباً مع المظليين ينال 15 نقطة إضافية على ما حصل عليه من علامات في الفحص النهائي الثانوي (البكالوريا)، إذا كنت عضواً في الحزب تحصل على علامات إضافية، إذا كنت في (شبيبة الحزب) تنال علامات إضافية وجمع تلك العلامات الاضافية قد يصل إلى (30) نقطة زيادة على علامات (البكالوريا) وهو الفارق المطلوب لتدخل الجامعة وهو المطلوب أساساً لدخول الكليات المهنية التي تدرب لسنتين فقط".

الحفظ –عن ظهر قلب– والاستظهار هو أيضاً المعيار المطلوب على المستوى الجامعي. والامتحانات هي في الغالب مقياس للذاكرة".يحفظون عناوين وعناوين فصول ثم ينتظرون أسئلة عن عناوين فصول يستطيعون حينئذ تقيؤها وأضاف العظم "اسألهم أي سؤال ذكي أو منطقي أي نوع من التحليل أي سؤال عام يحتاج لربط الأفكار من مصادر مختلفة فتراهم عاجزين تماماً عن فعل ذلك".

ونوعية الكثير وربما الغالبية من المحاضرين هي موضوع تساؤل، كثير منهم نتاج برامج متضاربة بدأت عام 1985 حين أرسلت دفعة من حوالي (3500) مساعد محاضر للتدريب في الكتلة الشرقية بخاصة ألمانيا الشرقية. وكانت النتيجة كارثية. كثير من المحاضرين اختيروا لبعثات تدريب في الخارج ليس بسبب قدراتهم الذهنية بل بسبب ولائهم

السياسي فعادوا بمستوى أكاديمي ناقص بشكل مريع".كانت الخطة حينئذ هي لإعلاء مستوى التعليم العالي كما قال مرتضى".وتدريب بعض الشباب في الكتلة الشرقية لم يكن على المستوى الذي توقعناه. لم نكن ندري حينئذ أن النتيجة ستكون كهذه. وعندما عرفنا ذلك بدأنا نبعث الطلاب إلى الغرب، إلى المملكة المتحدة، ألمانيا وفرنسا. وعاد بعضهم الآن وهم يقومون بعمل جيد جداً" [21].

مشكلة أخرى لأسباب قومية كان التركيز على اللغة العربية كلغة للتعليم على حساب الإنكليزية والفرنسية وهما اللغتان المسيطرتان في الحوارات الأكاديمية الحديثة. ونتيجة لذلك هُمّش الطلاب السوريون عن المجرى الرئيسي الأكاديمي العالمي.

الدكتور سمير التقي الجراح الذي هو أيضاً عضو المكتب السياسي لجناح يوسف فيصل في الحزب الشيوعي السوري لاحظ أن لكثير من البلدان مشاكل تربوية "ولكن الطبيب المصري مثلا ودراسته للطب باللغة الانكليزية يستطيع أي وقت أخذ كتاب بالإنكليزي ويجدد معلوماته ويعرف ماذا يدور الآن في العالم" [22]. لذا هو يحث على تحسين النظام التعليمي بحيث يستطيع الطلاب السوريون الوقوف بمستوى غيرهم في العالم العربي – وذكر لي أحد الأطباء الأكاديميين ذوي الخبرة، وطلب مني عدم ذكر اسمه، أن عيوب برامج التدريب في الغرب، والتي حابت وفضلت الموالين سياسياً على الامتياز الأكاديمي أنتجت سلطة من الأطباء واحد من الاتحاد السوفييتي وآخر من الصين وثالث من كوبا.

والكثير منهم نالوا شهاداتهم (الدبلوم) حسْبَ خلفيتهم السياسية[23]. واشتكى قائلا: "أنا أوافق إذا قالوا: "نعم نحن لا نعرف كثيراً ونريد الاستزادة" – في العلوم الطبية – فهذا أمر مقبول، الآن إنهم يدافعون عن جهلهم". ونتيجة لبرامج التدريب غير المتماسكة للأطباء لا يوجد الآن إجماع، داخل سورية، على طريقة معالجة الأمراض".لا أستطيع القول الآن ما هو البروتوكول لمعالجة هذا المرض أو ذاك في سورية" هذا ما قاله هذا الأكاديمي".لا شيء هناك، ليس هناك مرجع، لا هرمية ولا تقاليد. إن الأمر شخصي".

الكتب القديمة الناقصة باللغة العربية منتشرة في كل نظام التعليم. والدكتور عمرو العظم الذي بالإضافة لتدريسه في جامعة دمشق هو أيضاً مدير المختبرات العلمية وحفظ الآثار في دار الآثار الوطنية، لاحظ أن قوانين الجامعة تلح عن أن 80% من كل موضوع يجب أن يستمد من كتاب التدريس باللغة العربية [24].إذا كان كتاب التدريس قد ألف قبل خمس وعشرين سنة، علي أن أتمسك به، إذا كان الكتاب مليئاً بالأخطاء — كالعديد من كتبي الكلاسيكية التي درستها علي أيضاً التمسك بها. فإذا أصلحت خطأً والطالب كان مقتبساً من الكتاب الكلاسيكي للتدريس إذن تقنياً عليّ الموافقة على ما كتب ولو أنه خطأ".

واعترف لي (العظم): "لقد وصلت إلى آخر الشوط". وذكر لي أن أحد كتب التدريس الرسمية أكد بصورة غريبة ومعاكسة لكل الإثباتات العلمية. إن الإنسان الأصلي تطور من (النيندرثال) وكان ذلك في الشرق الأوسط... فجعله (عربيا)! كل هذا غير صحيح ولقد أثبت علمياً إنه غير صحيح كما قال لي العظم. هذه تفاهات والأسوأ من ذلك أن في الكتاب شرط. يعني أن الذين يختلفون مع هذا الطرح عن أصل الإنسان العصري هم (الإمبرياليون)". وروى العظم كيف واجه مؤلف الكتاب وسأله "كيف لي أن أقنع هؤلاء الطلاب المساكين أنني على حق عندما تقول في كتابك إنني من خدام الإمبريالية إذا لم توافقني؟

وبغض النظر عن استحقاقها الأكاديمي، على هذه الكتب أن تكون (ايديولوجيا) صحيحة، إلا أن ذلك كان مشكلة في سنين القمع في الثمانينات أكثر مما هو الآن. ومؤلفو الكتب هذه يعلمون أن خصومهم بين زملائهم أو بين الطلاب سيكونون تواقين لإبراز (الأخطاء) السياسية في الكتاب وعندها يُعرّضون المؤلفين لتحقيقات في الحزب وحتى في المخابرات.

الفساد

رغم أفضل الجهود لسلطات الجامعات، الفساد منتشر. أحد كبار الموظفين الذي طلب عدم ذكر اسمه قدّر أن ما بين 20% إلى 30% من

كل الشهادات الممنوحة من جامعة دمشق حصل عليها أصحابها بالرشوة. الدكتور العظم يعتقد أنه ربما 10% من الناجحين في امتحانات دائرته نتيجة الرشوة. هناك كليات أكثر استعداداً للفساد من غيرها قال كبار العارفين من داخل الجامعة".في بعضها مثل كلية الطب وكلية الهندسة، يمكن حدوث الفساد (الرشوة) ولكن الفساد عام في كلية الاقتصاد وكلية الحقوق وكلية الآداب.

أنا أكره أن أقول ذلك "ولكن الفساد منتشر" والشيء المتناقض هو أن للفساد بعداً أخلاقياً "أظن أن هناك وجهة نظر تقول إنه لا يمكننا الاستهتار واللعب بحياة الناس". هذا ما قاله لي العالم ببواطن الأمور: أعني إذا خسرت قضية من قضايا الناس في المحاكم فهذه مشكلة ولكن إذا خسرت إنساناً فهذه كارثة. لذا حتى هذه الساعة لم نجد أي حادثة فساد في كلية الطب وكلية الصيدلة ولا حتى في كليات الهندسة الثلاث ولا في كلية الشريعة بالطبع.

وللفساد أشكال متعددة. يضمن الطلاب نجاحهم في الامتحانات برشوة المحاضر إما مباشرة أو عن طريق وسيط أو (مفتاح)! وثمن شهادة هو (100000) مئة ألف ليرة سورية أي (2000 دولار) لكل سنة من السنوات الأربع. أكثر المواضيع تحتاج لأربع سنوات دراسية. وهي خمس في الهندسة والصيدلة وطب الأسنان وست سنوات للطب". ويختلف الأمر من موضوع لآخر كما قال الدكتور العظم ويتوقف الأمر: في أي كلية أنت وفي أي دائرة وسواء أردت علامات عالية أم منخفضة" [25].

وقد تكون الرشوة بتوفير البضائع أكثر من النقد وفي حادثة جديدة ظهر أن أحد المحاضرين في كلية الحقوق قبل طاقما جديداً لغرفة نوم. أحيانا ربما يكون الأمر في محاباة أو منّة أو فضل... قد تكون تحصيل حاصل.

قال الدكتور العظم: "قد يكون أبوك شخصية هامة في مكان ما يقدم لك معروفاً أو فضلاً وتتأثر سمعتك سواء رغْبت أو لم ترغب في ذلك" وإذا طلب قيادي كبير في الحزب أو ضابط أمن معروفاً قد يكون من الصعب ألا تستجيب، وكانت هناك حوادث شهيرة حيث طلب محاضرون

معروفاً جنسياً من طلابهم وعندما رفضوا رسبوا في مادتهم. الغش في الامتحانات هو صداع كبير آخر لسلطات الجامعة. وقد وصف لي البروفسور شكري طريقة مفصلة محكمة يستعملها وبخاصة الطلاب الذين لهم علاقات قوية مع المسؤولين – في الغالب من أبناء وبنات كبار وجوه النظام. ما أن توزع أوراق الامتحان يرسل أحد جماعة الداخل في قاعة الامتحان نسخة إلى مجموعة من المحامين أو حتى القضاة في الخارج. وهؤلاء يسارعون في كتابة الأجوبة الصحيحة، كل واحد منهم يجيب على جزء من الأسئلة.

وتدخل أجوبتهم للطالب الذي ينسخها تماماً [26] قد تظهر بعض التهديدات الفظة والتخويف والإرهاب.

باتريك سيل أحد أفضل العارفين المراقبين لسورية يروي كيف أن بنت أحد رؤساء أجهزة الأمن حضر امتحاناتها مع مجموعة من حراسه وألح أن يكتب الأستاذ الأجوبة على أوراقها [27].

وفي إحدى الحوادث الغريبة البشعة – في أوائل التسعينات أوقف أحد طلاب الحقوق وهو يغش في الامتحان فرد الطالب بإبراز قنبلة يدوية وسحب (إبرتها) ثم هرب من قاعة الامتحان إلى الخارج. ولحق به حراس الجامعة الذين لم يتجاسروا على اطلاق النار عليه خوفاًَ من حدوث قتلى نتيجة تفجير قنبلة. وظهر أن رقم لوحة سيارته هي من القصر الرئاسي. الذي آدّعى بصورة غير معقولة، مع وجود الأمن الرئاسي الهائل، أن السيارة (سرقت) من القصر!

لا شك أن العديد من أبناء ذوي الامتيازات في سورية، حصلوا على شهاداتهم الجامعية بالتزوير والاحتيال. وفي بعض الحالات (دون أن يفتحوا كتاباً) حسب مصدر سري حسن الاطلاع وعلى معرفة تامة بهذه الظاهرة.

في سيرة حافظ الأسد، يسجل باتريك سيل أن الغيظ من جور الحياة، وهو وليد الوعي الطبقي، كان من المحتمل، أول مشاعره السياسية. ومن السخرية أن الغش الفاضح في المدرسة لأولاد النخب البرجوازية حينذاك كانت على ما يبدو من العوامل الرئيسة التي حولت حافظ الأسد إلى حزب

البعث. ولقد نقل عن الرئيس الراحل قوله: "أولاد الأغنياء لا يهتمون بالدراسة، فبكل بساطة أعطوا أنفسهم العلامات التي أرادوها في آخر العام الدراسي وقليلون هم المدرسون الذين وقفوا في وجههم" [28].

وبأساليب عدة، لم تتغَيّرْ إلا أسماء وخلفيات النخب السورية فقط بينما بقي جور الحياة، رغم أنف الشعارات البلاغية الاشتراكية لثورة البعث.

البطالة بين الخرِّيجين

رغم التقدير الكبير للشهادة الجامعية فهي ليست على الإطلاق جواز سفر نحو العمل. فالأجور في القطاع العام المنتفخ بالعاملين، ليست جذابة مجزية – فالدخْل الشهري لجراح القلب هو فقط 8000 ليرة سورية أي (160 دولار أميركي).

والقطاع الخاص يتطلب مهارات بخاصة إتقان اللغة الانكليزية – ولا يمتلكها غالبية المتخرجين. نتيجة لذلك كثير من الخريجين لا يعملون في الميدان الذي تخصصوا فيه، وفي مسح رسمي لسوق العمل عام 1998. يسجل نسبة 35% الذين لا يعملون في اختصاصهم[29] وبمراجعة المشكلات التي تواجه الخريجين السوريين علقت جريدة (الحياة) على ذلك بالقول: "قصص الخريجين متشابهة ليسوا أكفاء في العمل و برامجهم التربوية عفا عليها الزمن" [30].

ونفس النقطة علق عليها بأسلوب قاس أحد المثقفين الذي آثر عدم ذكر اسمه (هناك نسبة عالية من البطالة بين المهندسين ولكن إذا قدمت شركة غربية إلى العمل في مجال البناء في سورية لن تستطيع تشغيل هؤلاء المهندسين لأن معلوماتهم الهندسية قديمة جداً ونظرية جداً و بعيدة عن كل خبرة عملية.

لن تستطيع تشغيلهم حتى ولو مكان العمال المهرة، ودعك من المهندسين والمشكة الكبرى في سورية ليست فقط في النظام التربوي، ولكن في إعادة تأهيل القوى العاملة والتي هي خارج العصر تماماًَ [31] لذلك كثير من خيرة الخريسجين مجبرون على الهجرة وهروب الأدمغة

هذا يحرم البلد من أفضل شبابه الموهوبين. ألاف الأطباء و المهندسين والمدرسين السوريين يعملون في الخارج، بخاصة في دول الخليج وفي الولايات المتحدة.

البروفسور هاني مرتضى رئيس الجامعة السورية لا يشعر أن النظام التربوي – التعليمي – السوري في أزمة مع أنه وافق بسرعة أن أخطاء ارتكبت وتحتاج لتصحيح.

"الأناس العاملون الذين لا يعملون في السياسة يقولون أن الكثير من الأعمال الجيدة قد أنجزت خلال حكم البعث". هكذا قال ثم أضاف "هناك أخطاء يمكن النظر فيها وتصحيحها. هذا لمصلحة الوطن. ولكن أن تغير الموضوع من إصلاح أو تصليح بعض الأشياء القليلة إلى تغيير كامل "كما يطالب بذلك ناشطو المجتمع المدني هذا على ما أظن. حركة خاطئة بالنسبة للجميع في هذا البلد".

ورأيه هذا يعكس نظرة النظام وفي خطابه [(32)] الافتتاحي في 17 تموز 2000 في البرلمان اعترف بشار الأسد بأهمية " الإصلاح والتحديث" للمؤسسات التعليمية ولو أنه ركز على أن ذلك يجب أن يجري بطريقة تخدم المصلحة الوطنية والقومية لسورية والتي تعالج المشكلات الاجتماعية التي تؤثر سلباً على وحدة وأمن المجتمع. وحتى خريف عام 2000 لم يحصل إلا قبضة من الإصلاحات التربوية ليس بينها أي إصلاح في مواضيع جوهرية. اتخذ قرار لانهاء التمييز بين المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة في المدارس. وفي أواسط عام 2001 توقف تدريس اللغة العربية كمادة في الدراسة الجامعية وحدد التدريب العسكري بشهر واحد في الصيف. سابقاً كان الطلاب مجبرين على حضور مخيمات التدريب أسبوعيا طيلة السنة. وصدر مرسوم بأن الراسبين من طلاب الجامعة في الامتحانات النهائية يسمح لهم بالتقدم للامتحان مرة ثانية.

وصدر مرسوم تشريعي سمح بإقامة جامعات خاصة، مع أن ذلك لم تتبعه خطوات خاصة في هذا السبيل. ومن التطورات الأبرز هو ابتداء مشروع جامعة واقعية يعتمد على الانترنت في أيلول 2000. وهو الأول من نوعه في المنطقة إلا أنه لا بد من الانتظار لمعرفة مدى النجاح الذي سيلاقيه.

وبوضوح تام يفتش النظام في حقل التربية كما في غيره من الميادين عن التغيير المتدرج أملاً أن يتحاشى التغيير الجذري الكامل أصولاً وفروعاً. وكثير من الشخصيات البارزة في سورية تشعر بأن المشاكل هي أكبر بكثير من استعداد الحكومة للاعتراف به وأن الحاجة لتغيير جذري أمر ملح إن أرادوا للجهاز التعليمي أن يصبح جزءاً من الحل لمشكلات سورية بدل أن يبقى أحد أكبر الصداعات.

وكان المثقف الذي آثر عدم ذكر اسمه، حاسماً: " هناك هوّة واسعة جداً جداً بين ما يدرسونه في الجامعات وواقع الحياة في المجتمع، كذلك هناك هوة بينما يدرس في الجامعات وما هو حقاً لازم للبلد ولمستقبله [33].

`